

إضافة
إلى تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الأربعون
الملحق رقم ١٢ ألف * (A/40/12/Add.1)



الأمم المتحدة

إضافة
إلى تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الأربعون
الملحق رقم ١٢ ألف * (A/40/12/Add.1)



الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٦

ملاحظة

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
وبمعنى ابراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق
الأمم المتحدة .

وقد صدر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون
اللاجئين بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ،
الدورة الأربعين ، الملحق رقم ١٢ (A/40/12) .

اعيد اصداره لاسباب فنية .

*

[الأصل : بالانكليزية]

[١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

المحتويات

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها السادسة والثلاثين
(جنيف ، ٧ - ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	١٥-١	أولا - مقدمة
١	٣	ألف - انتخاب أعضاء المكتب
٢	٩-٤	باء - التمثيل في اللجنة
٥	١٠	جيم - إقرار جدول الأعمال
		دال - الكلمة الافتتاحية التي ألقاها رئيس اللجنة
٦	١٥-١١	التنفيذية
٧	٤٨-١٦	ثانيا - المناقشة العامة
٢١	٤٨	مقررات اللجنة
٢٦	٥٢-٤٩	ثالثا - الاجراءات التي اتخذت بشأن مقررات اللجنة التنفيذية .
٢٧	٥٢	مقرر اللجنة
٢٨	١١٥-٥٢	رابعا - الحماية الدولية
٤٥	١١٥	الاستنتاجات التي خلصت اليها اللجنة

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		خامسا - حالة التبرعات والمتطلبات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦
٥٣	١٢٤-١١٦	
٥٥	١٢٤	مقررات اللجنة
٥٧	١٣٦-١٢٥	سادسا - المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية
٦٠	١٣٦	مقررات اللجنة
٦٣	١٤٦-١٣٧	سابعا - الشؤون الميدانية
٦٤	١٤٦	مقررات اللجنة
		ثامنا - دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز
٦٥	١٦٣-١٤٧	الطول الدائمة
٧٠	١٦٣	مقررات اللجنة
		تاسعا - أنشطة المساعدة التي تفضلع بها مفوضية الأمم المتحدة
٧١	١٩٦-١٦٣	لشؤون اللاجئين
٨٧	١٩٦	مقررات اللجنة
٩٣	٢١٧-١٩٧	عاشرا - الشؤون الادارية والمالية
٩٧	٢١٧	مقررات اللجنة
		حادي
١٠٠	٢١٩-٢١٨	عشر - تعديل النظام الداخلي
١٠٠	٢١٩	مقرر اللجنة
		ثاني
١٠٢	٢٣٢-٢٣٠	عشر - موارد اضافية لمؤتمرات اللجنة التنفيذية
١٠٢	٢٣٢	مقرر اللجنة

المحتويات (تابع)

الصفحة

ثالث		
عشر -	جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجنة التنفيذية	٢٢٣ ١٠٣
رابع		
عشر -	أية مسائل أخرى	٢٢٧-٢٢٤ ١٠٤
	مقرر اللجنة	٢٢٧ ١٠٤
خامس		
عشر -	العرض الموجز الذي قدمه الرئيس عن البندين ١١ و ١٢ .	٢٢٣-٢٢٨ ١٠٥

المرفقات

الأول -	البيان الافتتاحي الذي أدلى به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أمام اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها السادسة والثلاثين ، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥	١٠٨
الثاني -	تقرير اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية عن أعمال دورتها العاشرة	١٢٥
الثالث -	تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية	١٥٤

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها السادسة والثلاثين^{*}

(جنيف ٧ - ١٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥)

أولا - مقدمة

١- عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين دورتها السادسة والثلاثين بقصر الأمم في جنيف ، في الفترة من ٧ الى ١٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ . وافتتح الدورة رئيس اللجنة المنتهية مدته السيد ف . المبرزع ، التونسي ، الذي استعرض في بيان استهلالي بعض الشواغل الرئيسية التي سادت في فترة ولايته . وأشار على وجه التحديد الى حالة الطوارئ التي شهدتها افريقيا في الآونة الأخيرة ، وأيد النداء الذي وجهه المفوض السامي من أجل التبرع بأموال لتلبية الاحتياجات العاجلة في تلك القارة . كما أشار الى الحلقات الدراسية واجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات أفرقة العمل التي نوقشت فيها أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مناقشة متعمقة .

٢- وأكد الرئيس المنتهية مدته الملات التي تزداد توثقا يوما بعد يوم بين المفوضية واللجنة التنفيذية ، مع عقد دورات غير رسمية لها صفة الانتظام واصدار رسائل دورية من مديري المفوضية والخذ بتقرير المفوض السامي عن الاجراءات المتخذة بشأن قرارات اللجنة التنفيذية ، مما أدى في مجموعه الى زيادة ترشيد أنشطة المفوضية . وأعرب عن اعتقاده بأن هذا التعاون يتيح أفضل الامكانيات لضمان استمرار التحسن في أعمال المفوضية . واختتم السيد المبرزع بيانه معربا عن شكره لجميع من ساندوه ويسّروا له القيام بعمله كرئيس للجنة .

الف - انتخاب أعضاء المكتب

٣- بموجب المادة ١٠ من النظام الداخلي ، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.96/673 .

الرئيس : السيد ك . شيبا (اليابان)
نائب الرئيس : السيد ه . شاري - سامبر (كولومبيا)
المقرر : السيد إ - إ . متانفو (جمهورية تنزانيا المتحدة)

باء - التمثيل في اللجنة

٤- كان أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم ممثلين في الدورة :

الصين	الارجنتين
فرنسا	استراليا
فنزويلا	اسرائيل
فنلندا	المانيا (جمهورية - الاتحادية)
الكرمي الرسولي	اوغندا
كندا	ايران (جمهورية - الإسلامية)
كولومبيا	ايطاليا
لبنان	البرازيل
ليسوتو	بلجيكا
مدغشقر	تايلند
المغرب	تركيا
المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى	تونس
وايرلندا الشمالية	الجزائر
ناميبيا (يمثلها مجلس الامم المتحدة	جمهورية تنزانيا المتحدة
لناميبيا)	الدانمرك
الشرويج	السودان
النمسا	السويد
نيجييريا	سويسرا

اليابان	نيكاراغوا
يوغوسلافيا	هولندا
اليونان	الولايات المتحدة الامريكية

٥- ومثلت حكومات الدول الآتية بمراقبين :

زامبيا	اثيوبيا
السنگال	اسبانيا
سوازيلند	اكوادور
شيلي	اندونيسيا
المومال	انغولا
العراق	اوروغواي
غواتيمالا	ايرلندا
الفلبين	باكستان
فيت نام	البرتغال
قبرص	بليز
الكامبيرون	بوتسوانا
كمبوتشيا الديمقراطية	بوروندي
كوبا	بوليفيا
كوستاريكا	بيرو
الكونغو	الجمهورية العربية الليبية
لكسمبرغ	الجمهورية العربية السورية
ماليزيا	جيبوتي
مصر	رواندا

المكسيك	هندوراس
موزامبيق	اليمن
نيوزيلندا	اليمن الديمقراطية
الهند	

كما قام مراقب بتمثيل فرسان مالطة.

٦- وقد مثلت منظومة الأمم المتحدة على النحو التالي : الأمانة العامة للأمم المتحدة ، مكتب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا ، مكتب منسق الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، متطوعو الأمم المتحدة ، برنامج الاغذية العالمي ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الصحة العالمية ، البنك الدولي .

٧- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بواسطة مراقبين : لجنة الاتحادات الاوروبية ، مجلس اوروبا ، اللجنة الحكومية الدولية للهجرة ، جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الافريقية .

٨- ومثل بواسطة مراقبين ما مجموعه ٨٨ منظمة غير حكومية ، من بينها المجلس الدولي للوكالات الطوعية ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، ورابطة جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر.

٩- ومثل في الاجتماع أيضا كل من المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الحدوديين الافريقيين لازانيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (موابو).

جيم - إقرار جدول الاعمال

١٠- قررت اللجنة التنفيذية اعتماد جدول الاعمال التالي :

- ١- افتتاح الدورة .
- ٢- انتخاب أعضاء المكتب .
- ٣- إقرار جدول الاعمال والمسائل التنظيمية الاخرى .
- ٤- المناقشة العامة .
- ٥- الاجراءات المتخذة بشأن مقررات اللجنة التنفيذية .
- ٦- الحماية الدولية .
- ٧- حالة التبرعات والمتطلبات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .
- ٨- المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية .
- ٩- الشؤون الميدانية .
- ١٠- دور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز الحلول الدائمة .
- ١١- أنشطة المساعدة التي تخطط بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- ١٢- المسائل الادارية والمالية .
- ١٣- تعديلات على النظام الداخلي .
- ١٤- موارد اضافية لمؤتمرات اللجنة التنفيذية .
- ١٥- النظر في جدول الاعمال المؤقت للدورة السابعة والخلاصين للجنة التنفيذية .
- ١٦- أية مسائل اخرى .
- ١٧- اعتماد مشروع تقرير الدورة السابعة والخلاصين .

دال - الكلمة الافتتاحية التي ألقاها رئيس اللجنة التنفيذية

١١- أعرب السيد ك . شيبا الرئيس الجديد المنتخب ، لدى توليه الرئاسة ، عن امتنانه الشديد وتصميمه على بذل قصارى جهوده استجابة للشقة التي أوليت له . كما أشاد بالرئيس المنتهية مدته وبالمفوض السامي والامانة العامة ، فضلا عن الكاردينال باولو افاريستو آرنز الحائز على وسام مانسن لعام ١٩٨٥ .

١٢- واسترعى الرئيس انتباه اللجنة الى الازمة المالية التي لم يسبق لها مثيل التي تواجه المفوضية ، وحث البلدان المانحة والمستفيدة على السواء على التاهب لاجراءات الضرورية . وأشار الى امكانية اعلان المزيد من المساهمات خلال الدورة . ودعا المفوضية الى اتخاذ خطوات لتحسين ادارتها بغية التغلب على الحالة المعسيرة . كما أشاد بمبادرة مجلس موظفي المفوضية ، المتمثلة في التبرع بهرتب يوم واحد لمصالح البرامج العامة لسنة ١٩٨٥ .

١٣- ووصف الرئيس الحماية الدولية بأنها أحد الاعمدة التي تستند اليها أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ثم أشنى على الجهود المبذولة لصياغة قواعد ملوك جديدة فيما يتعلق بالتحركات غير المنتظمة للاجئين وملتزمي اللجوء . وأعرب عن استيائه إزاء استمرار الهجمات العسكرية والهجمات المسلحة على اللاجئين في المخيمات والمستوطنات وفي البحر ، وأعرب عن تأييده لخطة "عروض اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر" . كما حث الحكومات على التعاون مع المفوضية لتوفير الحماية للاجئين .

١٤- وفيما يتعلق بالمساعدة ، رأى الرئيس أن من الضروري استحداث أساليب جديدة لضمان فعالية التكلفة لانشطة المساعدة ، مع الاهتمام بتنفيذ البرامج الأكثر إلحاحا وبتعزيز أنظمة التقييم . ومضى قائلا إنه ينبغي بالإضافة الى ذلك مراعاة الصلات القائمة بين تقديم المعونة للاجئين وبين وضع الحلول الدائمة وتشجيعها ، لاسيما العودة الطوعية الى الوطن . وأشار الرئيس الى مسؤولية اللجنة إزاء الموافقة على برنامج سنة ١٩٨٥ (المنقح) وبرنامج سنة ١٩٨٦ (الاولي) . كما أكد على الحاجة الى التاهب لحالات الطوارئ والى ايلاء اهتمام خاص الى الفئات الاضعف من اللاجئين .

١٥- واختتم الرئيس بيانه مشيدا بموظفي المفوضية الميدانيين المخلصين لعملهم ، الذين يؤديون مهامهم الانسانية في ظروف عسيرة في معظم الاحيان .

ثانيا - المناقشة العامة

(البند ٤ من جدول الاعمال)

١٦- وجه جميع المتكلمين التهاني الى أعضاء المكتب بمناسبة انتخابهم . كما أعربوا عن التقدير للامال التي أنجزها مكتب اللجنة الذي انتهت مدته ، ولاسيما لما أظهره الرئيس في الماضي في مجال القيادة .

١٧- وردا على الكلمة الافتتاحية التي ألقاها المفوض السامي ، الواردة بوصفها المرفق الاول لهذا التقرير ، أشاد المتكلمون بالتقدم المحرز بفضل توجيهه في مجال توفير الحماية والمساعدة للاجئين خلال السنوات الثماني السابقة التي سادها الاضطراب . وأعرب المندوبون عن مشاعر التقدير الحار لما جاء في البيان ، وأثنوا على السجيا الانسانية والشخصية الحميدة التي مارس بها المفوض السامي مهامه العسيرة خلال فترة ولايته . وحظي المفوض السامي والموظفون العاملون معه بالاشادة على نطاق واسع ، تقديرا لاختصاصهم لقضية اللاجئين .

١٨- وأشار عدد من المتكلمين الى ولاية المفوض السامي ، ولاسيما طابعها الانساني اللاسياسي ، الذي اعتبروه حجر الاساس في أنشطة المفوضية . وقال أحد المتكلمين إنه رغم كون المفوضية منظمة مؤقتة لا يوجد أي شك في أن مشكلة اللاجئين ستبقى لفترة طويلة . وحث على التسليم بأن الاعباء المؤقتة المتعلقة باللاجئين يمكن أن تصبح أعباء طويلة الاجل . وأشار العديد من المتكلمين الى الذكرى السنوية الاربعين لانشاء الأمم المتحدة ، وأكدوا على أهمية الاجراءات الجماعية لضمان المبادئ التي أنشئت المفوضية لتعزيزها . وبينما وصف أحد المتكلمين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنها كيان لا يمكن الاستعاضة عنه ، أعرب بعض المندوبين عن قلقهم ازاء التوسع الزائد في ولاية المفوضية . فقد كان معيار الحكم على المفوضية في الآونة الاخيرة هو قدرتها على تقديم المساعدات الى الاشخاص الذين لا يدخلون ضمن ولايتها ، وإن مواجهة احتياجات مثل ذلك العدد الكبير من الفئات يتجاوز ما يمكن توقعه من أية منظمة منفردة .

١٩- وفي الوقت ذاته عقب الكثير من المتكلمين على الحاجة الى معالجة الاسباب الجذرية للنزوح الجماعي نظرا لأن تفهم هذه الاسباب يمكن أن يساعد على تقليل الآثار المترتبة على مشاكل اللاجئين . ودعا المتكلمون الى مواصلة الجهود في المحافل

المناسبة لمنع تدفقات اللاجئين أو تقليلها أو حتى عكس مسارها ، لأنه من المهم رؤية كل تدخل من قبل المجتمع الدولي باعتباره تدخلا ذا شقين ، أحدهما سياسي والاخر انساني . وأشار أحد الممثلين الى أنه بصرف النظر عن العوامل السياسية وانتهاكات حقوق الانسان تؤدي الظروف المعيشية القاسية والعوامل الاجتماعية الاقتصادية دورا مسبا لتحركات اللاجئين . وهذه عوامل يمكن معالجتها في بلدان المنشأ ، التي تتحمل تجاه إنهاء النزوح قدرا من المسؤولية يفوق القدر الذي تتحمله بلدان اللجوء . ورأى متكلم آخر أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تستطيع ، عن طريق الاجراءات الانسانية ، القيام بدور في اجراء الحوار بين الاطراف المعنية وفي عملية التوفيق . واقترح ، على سبيل المثال ، تعيين ممثلين اقليميين أو تشكيل لجان ثلاثية .

٣٠- وأجمع المتكلمون على الاعراب عن قلقهم الشديد إزاء الازمة المالية التي تواجه المفوضية ، وهو ما رأوا فيه أهم مشكلة منفردة تواجه اللجنة التنفيذية . وحث العديد من المتكلمين المجتمع الدولي على الاستجابة لنداءات المفوض السامي الداعية الى توفير أموال تسمح له بالاحتفاظ بالمستويات اللازمة من المساعدات المقدمة للاجئين . واسترعى هؤلاء اهتمام اللجنة الى العواقب الشديدة الوطأة التي يتحملها اللاجئين ، لاسيما اللاجئين في البلدان النامية ، ما لم تتم الاستجابة الى تلك النداءات . كما أن الاموال المخصصة للاغاثة في حالات الطوارئ لا يمكن أن تعوض أوجه العجز في البرامج العامة . وأكد عدد من المتكلمين على ضرورة عدم اقتصر مساعدات المفوضية على الاغاثة ، وعلى ضرورة مراعاة الاحتياجات المتوسطة الاجل والطويلة الاجل . وتكلم آخرون عن الحاجة الى استعراض مستويات المساعدة المادية ، وأعربوا عن تأييدهم للتدابير التي اتخذها المفوض السامي لتنقيح الميزانيات المعتمدة لسنة ١٩٨٥ . ورأى هؤلاء المتكلمون أنه من المتعين على المفوضية أن تحسن ممارسات الادارة ، مما يسفر عن زيادة الكفاءة وفعالية التكلفة بل وقد يؤدي الى تضاؤل الحاجة الى الاموال الاضافية . وأعرب أحد الوفود عن قلقه الشديد بشأن المشاكل الهيكلية المرتبطة بالميزانية ، التي كشفت عنها الازمة ؛ وطلب الى المفوض السامي أن يطور نظامه التخطيطي لحقائق الواقع الجديدة ؛ وقال إنه من الممكن في الحالات المناسبة تحديد أولويات للاسترشاد بها عند تنفيذ البرامج . وشدد عدد من الوفود على الحاجة الى تخطيط البرامج بطريقة من شأنها تجسيد ولاية المفوضية ؛ وأشار بعض الوفود الى استعدادهم للاشتراك بصفة استشارية في مثل هذه العملية . إلا أن أحد الممثلين أوضح أنه لا يكفي أن تحت الحكومات المفوضية على ادارة برامجها بصورة أفضل ، وقال إن توفير المساعدة الكافية للاجئين هو جزء من المسؤولية الجماعية التي تتحملها الحكومات . وأشار ممثل آخر الى أن اجمالي ميزانية المفوضية يقل عن المبلغ

الذى ينفقه العالم على الاسلحة في ساعة واحدة . وذكر العديد من المتكلمين أنه يتعين على المفوضية لدى تنفيذ الاقتطاعات في البرامج أن تحتفظ بالمساعدات الاساسية اللازمة للإبقاء على الحياة ، لاسيما في مجالات الصحة ، والتغذية ، وتوفير المياه ، والتعليم الاساسي . ورأى متكلمون آخرون أن من غير المقبول الاقتطاع من برامج الحلول الدائمة . وتساءل أحد الوفود عن الدواعي الفنية الكامنة وراء اقتطاعات الميزانية التي تعرض لها البرنامج المنفذ في بلده ؛ بينما قال وفد آخر إن الحل المائت للمشكلة هو جمع المزيد من الاموال وليس الانتقاص من حجم البرامج .

٢١- وأعلن عدة متكلمين أنه رغم تمتع اللجنة التنفيذية بميزة الموافقة على برامج المفوضية دون تحملها أى التزام مقابل فيما يتعلق بتمويلها ، فإنه من الواجب على الحكومات أن تساند جهود المفوض السامي الرامية الى حل الازمة المالية . وأشار عدد من الوفود الى أن المساهمات المدفوعة لمساعدة اللاجئين على مدار السنوات كانت سخية على نحو ملحوظ . وتكلم الكثيرون عن استمرار دعم حكوماتهم للمفوضية ، وأعلن العديد عن مساهمات جديدة محددة توجه الى برامج المفوضية ، بينما ذكر آخرون أن حكوماتهم تنظر بعين العطف الى مسألة تقديم مساهمات من هذا القبيل . وحث بعض المتكلمين المفوضية على استكشاف مصادر جديدة للتمويل ، لاسيما في القطاع الخاص ، عن طريق توجيه نداءات من خلال المنظمات غير الحكومية ووسائط الاتصال الجماهيرى . كما دعا البعض الى بذل جهود لتوسيع قاعدة المانحين وتعزيز المساهمات الآتية من المانحين المصار . وأشار في هذا الصدد إلى أن قرابة ٨٠ في المائة من ميزانية المفوضية تمول حاليا من قبل تسعة أو عشرة مانحين وأن هذا أمر من المتعين تغييره . وأعرب عن رأى مفاده إن الحكومات مضطرة الى مواجهة مطالب كثيرة من ميزانياتها المتضائلة المخصصة للمعونة الانسانية ؛ وإن المطالب التي لم يكن لها مثيل من قبل ، المتعلقة بحالة الطوارئ في افريقيا ، قد لبست بالاستعانة بأموال كانت ستوجه لو لم يكن الحال هكذا الى المساهمة في تمويل البرامج العامة للمفوضية . واسترعى أحد الممثلين الاهتمام الى الهوة الفاصلة بين ما يتوقع المجتمع الدولي أن تؤديه المفوضية وبين الموارد المقدمة اليها . ورأى متكلم آخر أن الأخذ بتفسير متشدد لولاية المفوضية ، ينطوى على تحديد لبرامج المساعدة ويشدد على البحث عن حلول دائمة ، قد يساعد على تلافي الازمات المالية مستقبلا . وشدد آخرون على أهمية تخصيص الاموال لمساعدة اللاجئين ولإعادة تشكيل ميزانيات المانحين تشكيلا أفضل يسمح بتلبية احتياجات اللاجئين . وجرى التشديد على الحاجة الى التذكير بمقد التبرعات ودفع المساهمات ؛ وأوضحت وفود عديدة عزمها على اعلان مساهمات أكبر في المؤتمر السنوى المقرر عقده في نيويورك لإعلان التبرعات للمفوضية ؛ وحشد المانحين الآخرين على

القيام بمثل ذلك. ورغم الاعراب عن بعض الشكوك فيما يتعلق باحتمالات التمويل لبرنامج سنة ١٩٨٦ ، رأى أحد المندوبين ضرورة الموافقة على الهدف والقيام عند الضرورة بعقد دورة استثنائية للجنة التنفيذية في حوالي نيسان/ابريل ١٩٨٦ متى نشأت مشاكل تمويلية .

٢٢- وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للنداء الذي وجهه مجلس موظفي المفوضية الى جميع الموظفين للتبرع بمرتب يوم واحد لصالح البرامج العامة للمفوضية . وقالوا إن هذه اللفتة تعبّر عن اخلاص موظفي المفوضية والتزامهم تجاه أعمالها .

٢٣ - وفي معرض الاشارة الى التطورات التي استجبت مؤخرا على المساعدات المقدمة للاجئين ، ركز متكلمون كثيرا على حالة الطوارئ في افريقيا وعلى الاعباء الاضافية القاسية التي تترتب من جراء هذه الحالة على عاتق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي ، فضلا عن النكسة التي تمثلها فيما يتعلق بالبحث عن حلول دائمة . وقالوا إن التحركات الجماعية لاعداد كبيرة من اللاجئين والاشخاص المشردين قد تعقدت من جراء ما وصفه احد المتكلمين بأسوأ جفاف حل بالمنطقة على مدى الاعوام الخمسين الاخيرة . وفيما اثنى كثير من المتكلمين على منجزات المفوضية وغيرها من وكالات الامم المتحدة وعلى المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بإنقاذ الارواح في افريقيا ، إلا انه اشير الى ان الامر لا يزال يتطلب الكثير ، فلم يتسنّ بعد التوصل الى حلول دائمة بالنسبة لبعض مجموعات اللاجئين القديمة فضلا عن استمرار وصول مجموعات جديدة . وقد حذر بعض المتكلمين من خطر التدفقات من اللاجئين الجدد من جنوب افريقيا ، ودعا ممثلان في هذا الصدد الى زيادة الضغط على جنوب افريقيا كي تنسحب من ناميبيا . كما أن حالة اللاجئين في امريكا الوسطى قد ازدادت هي الاخرى سوءا . ومن ناحية ثانية ، رأى ممثلون آخرون وجود نوع من الاستقرار في البرامج المتعلقة باللاجئين الافغان في جنوب غربي آسيا وكذلك لاجئي الهند الصينية في جنوب شرقي آسيا برغم ان الوضعين كليهما مازالا يدعوان الى القلق . وقد ذكر عدة متحدثين في هذا الصدد الحاجة الى حلول دائمة لكل من هذه المشاكل وبخاصة عن طريق الاعادة الطوعية الى الوطن وإعادة التوطين في الحالات الملائمة .

٢٤ - وقد عرضت وفود عدة تستضيف بلدانها أعدادا كبيرة من اللاجئين ، بقدر من التفصيل ، للتدفقات المحددة التي تؤثر على بلدانها ، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية والامنية التي خلقتها تلك التدفقات . وأشير في هذا الخصوص الى " الازمة الانمائية " التي تعيّن في خضمها على بعض البلدان ، وبخاصة في

افريقيا ، أن تعالج حالات الطوارئ الناجمة عن اللاجئين . وأشار عدد من المندوبين الى مبادئ التضامن الدولي وتقاسم الاعباء التي انطلقت منها أعمال المفوض السامي ، وحثوا الدول على مساعدة بلدان اللجوء الاول حتى تفي بالتزاماتها الكبيرة . وقد لقي دور دول اللجوء هذه ثناء حارا واقترح اثنان من المتكلمين توسيع تعريف مصطلح " مانح " كيما يشمل بلدان اللجوء التي منحت أراضي وموارد وخدمات . ورأى أحد المتكلمين ان القارة الافريقية لابد وأن تقوم بدور أكبر في شؤون اللاجئين باعتبار ان ما يقرب من نصف عدد اللاجئين يتواجد في افريقيا .

٣٥ - وأشار جميع المتكلمين الى أهمية التوصل الى حلول دائمة لمحنة اللاجئين وأثنوا على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي لا تنسى هذا الهدف حتى في غمار أعمال الطوارئ . وأشار الى أن تزايد النسبة المئوية المخصصة من موارد المفوضية للحلول الدائمة هو موضع ترحيب واسع . وفي هذا السياق ، شدد عدد من الوفود على الحاجة الى تشجيع العودة الطوعية الى الوطن بوصفها انسب الحلول لمشاكل اللاجئين . وقد شجعتهم على ذلك المداولات التي دارت في اجتماع المائدة المستديرة المعقود حول هذا الموضوع في سان ريمو ، ايطاليا والتي شكلت اطار المتابعة الفعالة للعودة الطوعية . وأعرب متكلمون عن تقديرهم لانشطة توليد الدخل والادماج المحلية ، مثل الانشطة التي تجري لصالح اللاجئين الافغان في باكستان . إلا أن أحد الممثلين أوضح ان هذا النمط من النشاط انما يعكس الالتزام الادبي من جانب بلده إزاء اللاجئين قبل ان يعكس قدرة بلده على استيعابهم . ورأى ممثل آخر ان الحلول الاقليمية أفضل من انتقال ملتمس اللجوء الى خارج منطقتهم ، فيما ذكر مندوب ثالث ان بلدان اللجوء تستحق كل دعم ممكن كيما توفر حلولاً دائمة في اقرب مكان ممكن من بلد المنشأ . على ان متكلما آخر اعرب عن رأيه بأنه لما كانت مشاكل اللاجئين تقع الى حد كبير في البلدان النامية ، فإن إعادة التوطين تبقى حلا ضروريا وعمليا . وقد اثنى كثير من المتكلمين على الجهود المبذولة عبر سنوات لإعادة توطين لاجئي الهند الصينية . وحث أحد المتكلمين على ضرورة الإسراع بعمليات إعادة التوطين بغية التخفيف الى اقل حد ممكن من المشاكل التي تصادف اللاجئين وبلدان اللجوء الاول على السواء . وأعلن أحد الوفود عن عدد جديد من أماكن إعادة التوطين للاجئين الفيتناميين من هونغ كونغ وحس البلدان الاخرى على ان تحذو حذو هذه المبادرة بأن تأخذ أيضا اعدادا اضافية من اللاجئين الفيتناميين من هونغ كونغ . وفيما اكدت بعض الوفود ، التي تمثل بلدان إعادة التوطين ، على قدرتها المحدودة على استيعاب اللاجئين ، فضلا عن الحاجة لموازنة إعادة التوطين بحلول دائمة أخرى ، فقد اكدت هذه الوفود من جديد استعداد حكوماتها لمواصلة قبول لاجئين لإعادة توطينهم ، ولاسيما الذين هم في حاجة ماسة لهذا

الحل ، وفي إطار جمع شمل العائلات . وتم أيضا الإعراب عن قلق خاص بالنسبة للاجئين من الاحداث الذين ليسوا برفقة أحد ومن المعوقين ومن طويلي الإقامة في المخيمات . وحذرت وفود في الوقت نفسه مما ترى انه توقعات غير عملية فيم يتصل بقدرة اعادة التوطين لمجموعة صغيرة من بلدان الهجرة التقليدية . وحيثما كانت الحلول الدائمة بعيدة الظهور ، فقد أشار متكلمون الى الحاجة الى تعزيز الاكتفاء الذاتي في مخيمات اللاجئين . وأكد متكلم على ألا يقتصر المجتمع الدولي على تلبية اشد الاحتياجات العاجلة للاجئين من خلال ايجاد حلول آنية لها ، بل عليه ايضا ان يقوم على نطاق العالم كله ، باستعراض سياساته وبرامجه ولاسيما فيما يتعلق بأوضاع اللاجئين التي يطول امدها .

٢٦ - وتطرق كثير من المتكلمين الى الصلة بين معونة اللاجئين وبين التنمية مشيرين بالذات الى المؤتمرين الدوليين الاول والثاني بشأن المساعدة المقدمة الى اللاجئين في افريقيا اللذين كانا علامة على تحول الاهتمام من المعونة في حالات الطوارئ الى المساعدة الانمائية ، فضلا عما قدماء من مفهوم الاضافة في معونات اللاجئين الى البلدان النامية . وقد صاد تسليم واسع النطاق بأن عبء اللاجئين المعاصر قد وقع بوطأة خاصة على عاتق بلدان تصادف مشاكل خاصة بها في مجال التنمية وتقع هي ذاتها ضحايا للضرورة الاقتصادية العالمية ، ومن ثم تحتاج الى مساعدة المجتمع الدولي حتى تواجه ما استجد عليها من مسؤوليات . وعلى هذا الاساس يحتاج الامر ان تتجاوز مساعدات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، في بعض البلدان ، عمليات الفوث الاساسية الى مجال المساعدة الهيكلية . وفي هذا السياق ، أشار احد المندوبين الى أهمية الهيكل الاساسي الاجتماعي والاقتصادي في ادارة برامج اللاجئين ، وعرض للمشاكل التي تنجم في هذا المجال عندما تنسحب المفوضية من مستوطنات اللاجئين . وقال إنه عند تسليم المستوطنات الى الحكومة المضيفة ، فإن مكانها يظلون في حكم اللاجئين وعلى المفوضية الا تتخلى عن مسؤولياتها تجاههم بل تعتمد الى تقاسم دورها ومسؤولياتها مع الحكومة المعنية ريثما يتم في نهاية المطاف إعادة اللاجئين الى اوطانهم أو الى أن يصبحوا مواطنين في البلد المعني . وحث بعض المتكلمين على أن يتم بصورة كاملة ادماج السكان المحليين وكذلك اللاجئين ضمن مشاريع اللاجئين التي تمولها مفوضية الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية . وقالوا ان احتياجات السكان المحليين الذين غالبا ما يكونون محرومين من الخدمات المتاحة للاجئين ، لابد من أخذها في الاعتبار . وازجى الشناء على تعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع المنظمات الدولية الأخرى في هذا الميدان ، ولاسيما تعاونها مع البنك الدولي في مشروع لفائدة اللاجئين الافغان في باكستان . واثنى متكلم على المفوض السامي شخصيا لدوره في ايجاد الصلة بين معونة اللاجئين وبين التنمية خلال توليه منصبه .

٢٧ - وتطرق جميع المتكلمين الى الامة القموى للحماية الدولية في أنشطة المفوضية فيما أشار العديدون الى أن عددا من المشاكل الخطيرة المتعلقة بالحماية لاتزال بغير حل . وتم الاعراب عن قلق خاص بشأن السلامة البدنية للاجئين إزاء الهجمات العسكرية والقرصنة والاعادة القسرية وسياسات " الردع البشري " والاعتقال ومهاجمة النساء والتعاقب المستمر عن إنقاذ اللاجئين في البحر .

٢٨ - واشيرت قضية الهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين من جانب كثير من المتكلمين ، سواء فيما يتعلق بالمناقشات غير المستكملة في اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية أو الفريق العامل المعني بالموضوع اللذين قوبلت أعمالهما بالثناء ، أو فيما يتعلق بحوادث محددة على رأسها الغارات التي شنت على اللاجئين والمدنيين في انغولا وبوتسوانا ، والحوادث التي وقعت في مخيم كولومنكاغوا للاجئين في هندوراس وعلى حدود تايلند - كمبوديا ، وفيها جميعا وقعت خسائر في أرواح اللاجئين واستنكر متكلمون هذه الهجمات واعربوا عن املهم في إمكان التوصل لاتفاق خلال دورة اللجنة التنفيذية هذه بشأن قرار ملائم حول الموضوع ، وبخاصة لان الجمعية العامة في قرارها ١٤٠/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ قد اعربت عن موقفها بطريقة تصلح لان تكون بمثابة مبادئ توجيهية مفيدة في هذا الصدد . وذكر متكلمون عديدون انه اذا توافر المزيد من حسن النية من جانب جميع الاطراف فلن يكون التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع الهام بالامر العسير ، وهو الموضوع الذي بدأ العمل بشأنه منذ أمد طويل يرجع الى ايلول/سبتمبر ١٩٨١ . وشدد عدد من المتكلمين على ان المهمة الاساسية تتمثل في ادانة هذه الهجمات كلها وحيثما وقعت ، في حين رفض عدد آخر هذا النهج ذاكرين ان من اللازم ايضا مراعاة المسؤوليات التي يتحملها اللاجئين ودول اللجوء . وذكر أحد الممثلين ان الحاجة تدعو الى حماية حقوق اللاجئين والى منع الهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، مع العمل في الوقت نفسه على فرض التزامات مناظرة على اللاجئين منها حمل انفسهم على السلوك السلمي دون اللجوء الى استخدام الاسلحة سواء بالنسبة لبلد المنشأ او بلد اللجوء . وذكر احد الممثلين ان المبادئ المستقرة في اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب المحددة من مشاكل اللاجئين في افريقيا^(١) ، ينبغي تطبيقها في هذا الصدد على مخيمات اللاجئين في كل انحاء العالم . واقترح ممثل آخر ان تحل القضية في محافل أخرى بحيث لا تقحم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في غمار صراع سياسي . وفي السياق نفسه ، دعا بعض الممثلين المفوضية الى ان تعمل ، بالتعاون مع عملية الامم المتحدة لتقديم الإغاثة في مناطق الحدود واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، على استكشاف جميع الامكانيات لتوسيع نطاق الحماية كيما تشمل الجماعات الضعيفة على

الحدود الكمبوتشية ، وذلك دون المصادرة على امكانية عودتهم النهائية . وفيما يتعلق بحادثة كولومنكاغوا طلب احد الممثلين حق الكلام كي يفند ما رآه تصويرا خاطئا للحادثة التي لم تكن في رأيه هجوما عسكريا .

٢٩ - وفيما يتعلق بالفارة الاسرائيلية على تونس ، رأت عدة وفود في هذه الفارة الجوية عدوانا . ووصفها بعض المتكلمين بأنها عمل من أعمال الارهاب الذي تمارسه الدولة بما يتعارض وجميع قواعد واعراف القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . و اضافوا انها ستزيد من تفاقم حالة المنفيين واللاجئين في العالم في وقت يبذل المجتمع الدولي فيه جميع جهوده لكفالة الحماية اللازمة للاجئين وللباحثين عن ملجأ ايا كانوا وأيضا يكونون . وقد فند الوفد التونسي الإدعاءات المتعلقة بطبيعة المنشآت المدنية الفلسطينية وانكر بصورة قاطعة ما زعم انه كيان داخل البلاد وينتمي الى خارج حدودها . كما أكد على الطابع المدني البحت للتجمع السكاني في حمام الشط الذي قصفته اسرائيل . وفي هذا الخصوص أكد ممثل اسرائيل أن الفارة الجوية على مركز عمليات منظمة التحرير الفلسطينية لم يكن لها علاقة باللاجئين أو بمسائل اللاجئين اذ انها وجهت ضد الارهابيين دون سواهم . وذكر ايضا ان الفارة لم تكن موجهة ضد السيادة التونسية . ولكن بما أن الحكومة التونسية لم تشأ ، أو لم تستطع ، أن تنهض بواجباتها طبقا للقانون الدولي والاعراف الدولية ، فقد تعين على اسرائيل ان تستخدم حقها الاصيل في الدفاع عن النفس .

٣٠ - وعلق متكلمون عديدون على قضية التحركات غير المنتظمة للاجئين مغربيين عن خشيتهم من ان ينجم عن هذه الظاهرة أثر سلبي على الممارسة التقليدية للجوء . وأشار بعضهم الى ان كثيرا من الافراد المعنيين الملتجئين اللجوء اما يفتقرون الى المستندات ذات الصلة او قاموا بتزييفها او اعدموها او تخلصوا منها عند الوصول . وقد حظي تقرير الخبير الاستشاري بالتقدير إذ وضع أساسا مفيدا لمناقشات اللجنة الفرعية حول هذا الموضوع . وأشار احد المندوبين الى انه لا يوجد حل وحيد للمشكلة بل يوجد بالاحرى عدد من الاستنتاجات والقرارات الصادرة عن اللجنة التنفيذية ويتعين تطبيقها على نحو أكثر فعالية . على ان عددا من المندوبين اعربوا عن شكوكهم حول سلامة النية المتوافرة لدى كثير من ملتجئين اللجوء والمشاركين في تلك التحركات ورأوا انه بغير علاج للمسألة ، هناك خطورة الاستجابة المعاكسة من جانب عامة الجمهور مما ينجم عنه نتائج سلبية تنعكس على اللاجئين الحقيقيين . بيد ان كثيرا من الممثلين قالوا انهم وأن كانوا يسلمون برفض التماسات اللجوء التي لا يسندها أساس واضح أو يقصد منها الاستغلال ، فهم يشيرون في الوقت نفسه الى ان مثل هذه الالتماسات

انما تشكل اقلية على نحو ما اوضحت دراسة الخبير الاستشاري عن التحركات غير المنتظمة . ثم اعربوا عن القلق من امكانية استخدام هذه الالتماسات ذريعة لاتباع نهج سلمي مما يمكن ان تنجم عنه نتائج معاكسة على عملية اقرار اللجوء . وأكد احد المتكلمين على أهمية تدابير الحماية والمساعدة الكافية في بلدان اللجوء الاول . وفي هذا السياق أشير إلى المشاورات المعنية بحالات وصول ملتمسي اللجوء واللاجئين في اوروبا ، التي اجراها المفوض السامي في أيار/مايو ١٩٨٥ وأرتأى متكلمون عديدون ان ما استخلصه المفوض السامي في هذه المناسبة يمكن ان يملح نقطة انطلاق لعمال متابعة هذه المسألة .

٣١ - ورحب عدد من المتكلمين بالاهتمام الخاص الذي يولي حاليا لمشكلات حماية النساء اللاجئات اللاتي يشكلن فئة ضعيفة بشكل خاص بحيث لا يتعرضن فحسب لانتهاكات ضد سلامتهن البدنية وعفتهن الخلقية ولكن يتعرضن للتمييز أيضا . وطلب احد المتكلمين من المفوض السامي أن ينشط في متابعة المقررات الصادرة عن المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام^(٣) ، وان يدرج اللاجئات في مشاريع تؤدي الى اشراكهن في قيادة المجتمع المحلي وأنشطة الاعتماد على الذات . ولاحظ مندوبون كثيرون ان النساء والاطفال يشكلون غالبية اللاجئين ومن الواجب مراعاة مجمل احتياجاتهم عند تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة . وحث هؤلاء المتكلمون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التركيز على برامج التدريب المهني وما في حكمها وعلى الأنشطة المدرة للدخل الرامية الى ضمان الاعتماد على الذات للاجئات وعائلاتهن . وشجع بعض المتكلمين على تدعيم جهة تنسيق ضمن المفوضية لبرامج المرأة ، ودعوا الى زيادة التعاون مع الوكالات الاخرى المعنية بالاحتياجات الخاصة للمرأة .

٣٢ - وأعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم لاستمرار ترتيب مكافحة القرصنة الذي وضعته حكومة تايلند ورحبوا بالتقارير التي تنبئ بانخفاض النسبة المئوية للهجمات على اللاجئين في البحر . وحث بعض الممثلين على اتخاذ مزيد من الاجراءات ، بما في ذلك اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد المجرمين . ونبه أحد الوفود الى أن قمع القرصنة ليس بالامر الهين ، فهي كالجرائم الاخرى وكل ما يمكن عمله هو احتواؤها أو ردعها . ورحب كثير من الوفود ببدء خطة "عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر" لتيسير إعادة توطين اللاجئين الذين انقذوا في البحر ، ورحب أحد المتكلمين بتحسين معدلات الانقاذ في البحر وبيّن أن حكومته ستؤيد المزيد من التمديد للخطة . وبينما رحب بعض المتكلمين بالبرامج السالفة ، فقد حذروا من أنه ليس شمة من سبب للرضا الذاتي : فالسفن لاتزال تتجاهل اللاجئين ، ولايزال القراصنة يهاجمونهم . كذلك جرى الاعراب عن التأييد لبرنامج تنظيم المغادرة من فييت نام .

٣٣- وأما بالنسبة للمبادئ العامة فقد أكد كثير من المتكلمين أهمية اللجوء . وأكد بعض ممثلي البلدان المضيفة أنه بالرغم من المشاكل التي تطرحها التدفقات الكبيرة للاجئين ، بما في ذلك مشاكل الهجمات العسكرية على هؤلاء اللاجئين ، فهي ستواصل سياساتها المتعلقة باللجوء . وأشار آخرون الى النص الوارد في المادة الثانية من اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ وهو أن منح اللجوء هو عمل سلمي وانساني غير موجه ضد أي دولة أخرى . وأشار عدد من المتكلمين الى ما برز من مشاكل نتيجة للتطبيق المبالغ في الدقة للتعريف "التقليدي" للاجئ . وأعرب كثير من الوفود عن قلقهم للقيود التي تفرض على منح مركز اللاجئين لملتزمي اللجوء ، التي طبقت مؤخرا في بعض البلدان ، وأعربوا عن اعتقادهم بأن ذلك قد قوّض مبدأ اقتسام العبء . وأشاد عدد من المتكلمين باعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين وذكروا أن حكوماتهم تعلن موافقتها على مبادئه . ورحب عدد من الممثلين بالانضمامات في السنوات الاخيرة لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ^(٣) وبرتوكول ١٩٦٧ ^(٤) وإزالة بعض الدول للقيود الجغرافية منهما . وأعربوا عن الامل في أن يتم قريبا الانضمام على نحو شامل عالميا لهذين المكين الدوليين . وأعرب أحد الوفود عن الامل نفسه بالنسبة للبرتوكولين الاضافيين لسنة ١٩٧٧ لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ^(٥) ، المعززين للحماية القانونية للمدنيين ، بما فيهم اللاجئين ، أثناء المنازعات المسلحة . وأعرب عدد من المتكلمين عن التقدير للمداولات الجارية في شتى الاجتماعات والحلقات الدراسية بشأن مسألة الحماية ، ومن ذلك حلقة أديس أبابا الدراسية بشأن اللاجئين من جنوب افريقيا ، واجتماع سان ريمو بشأن العودة الطوعية ، مما أسهم في تطوير القانون الدولي للاجئين .

٣٤- وهنا عدد من الوفود الكاردينال باولو إفاريسو ارنس الحائز على وسام نانسن لعام ١٩٨٥ . ووصف أحد المتكلمين الجائزة بأنها رمز للاعتراف بجهود الكنيسة الكاثوليكية لمساعدة اللاجئين في امريكا اللاتينية .

٣٥- وفي سياق أزمة التمويل ، أشار عدد من الوفود الى الانتقادات والمقترحات البناءة التي أبدت ، وبخاصة في اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية ، فيما يتصل بإدارة البرنامج وأدائه . وأشار عدد من المتكلمين بشكل خاص الى التطبيق الدقيق للمفوضية وشركائها المنفذين لضوابط المالية والميزانية وكذلك لتحسين شفافية المعلومات المتمثلة بالادارة ، غير ان أحد المتكلمين قد حذر من الازدواجية في تدابير مراجعة الحسابات والتفتيش في حين أشار آخر الى أن هذه المسألة ينبغي إحالتها الى مقر الأمم المتحدة في نيويورك للنظر فيها . وأعرب بعض

الوفود عن القلق لغرض شروط من جانب البلدان المتلقية ، لاسيما في شكل أسعار صرف غير مواتية ، ورسوم استيراد وقيود على الشراء . وأكدوا انه من اللازم أن تُعطى للمفوضية أفضل معاملة لا تمييز فيها البتة . وبهذا الصدد شرح أحد الممثلين سياسة حكومته فيما يتعلق بسعر الصرف ، وأكد على ان لا يُسمح على الاطلاق بالاضرار بمساعدة اللاجئين . وأعرب بعض المتكلمين عن الشك فيما اذا كانت المفوضية قد استجابت بالسرعة الكافية للالزمة المالية الوشيكة ، فلو انها فعلت ذلك في وقت أبكر ، لما كان ثمة ضرورة للتخفيضات الجذرية التي حدثت بعد ذلك . وقال بعض الممثلين ان من المتعذر على اللجنة التنفيذية أن تضع أولويات للمفوضية ، وانه يتعين على المفوضية نفسها أن تقوم بذلك . وقال آخرون انهم يعتقدون أن ليس من المناسب وضع أولويات فيما بين برامج المفوضية .

٣٦- وأكد بعض الممثلين ضرورة تعزيز المفوضية لعملية التأهب للطوارئ ، وبخاصة قدرتها الأولية على الاستجابة ، التي يعتقدون أنها قد اختبرت الى حد بعيد في الالزمة الافريقية الاخيرة . وقال أن الامر يتطلب معايير عالية لادارة فعالة التكاليف ، وبإرأي أحد الممثلين أن المسألة الفاصلة ليست بعد الآن هل أن المفوضية ينبغي أن تكون مستعدة للقيام بالمهمة ، بل بأي درجة من الجودة تدار عملياتها . وأعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم لادخال تحسينات على نظام التقييم . وقال أحد الممثلين إنه لئن يكن يرحب بالنظام ، الا أنه ينبغي أن يستند الى معايير محددة يمكنها أيضا توجيه الوكالات المنفذة والمشرفين على التنفيذ .

٣٧- ورحب عدد من المتكلمين بالتقدم المحرز في شتى مجالات الادارة في المفوضية ، وأكدوا أهمية ملاك الميدان وحشوا على قدر أكبر من إعادة التوزيع واللامركزية وكذلك على اتباع سياسة في تناوب الموظفين منصفة وقابلة للتنبؤ بها . وأشار بعض المندوبين الى اقتراحات في هذا الشأن وردت في التقرير الاخير لوحدة التفتيش المشتركة (انظر A/40/135) . وامتدح متكلمون آخرون بيان رئيس مجلس الموظفين ، الذي بيّن فيه أن بعض الافكار المفيدة لم يُعمل بها كليا حتى الآن ، وأعربوا عن الامل بايلاء مزيد من الاهتمام للمشاكل التي ذكرها المجلس . وأعرب بعض الممثلين عن استعداد اللجنة لاسداء مزيد من المشورة الى المفوضية في مجال الادارة والتنظيم . وأشار أحد الممثلين الى نواقص جداول المرتبات في مراكز العمل في الميدان لكنه أقر بأن اللجنة التنفيذية لا يمكنها حل هذه المشكلة . وتعرّض للنقد نقص تمثيل النساء في الوظائف الفنية في المفوضية ، وبخاصة في الادارة العليا ، وحث على زيادة الجهود في سبيل توظيف النساء . ودعا أحد الوفود الى التدرج في تصحيح عدم التوازن

الجغرافي لدى اجراء تعيينات جديدة في الوظائف العليا في المفوضية . ورحب بعض الوفود بمكاتب المفوضية الجديدة التي افتتحت مؤخرا .

٣٨- ورحب أحد الممثلين بتعيين مدير الشؤون الميدانية . وقال انه يتطلع الى تقريره عن أنشطته خلال السنة . وأعرب متكلم آخر عن الرأي القائل بأن للمدير دورا يؤديه في ضمان قدر أكبر من تفويض السلطة للميدان .

٣٩- وأعرب عدد كبير من المتكلمين عن تأييدهم لعدد أكبر من تنسيق الأنشطة بين المفوضية وغيرها من وكالات منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية الأخرى ، والمنظمات غير الحكومية . وأشار بهذا السياق عدد من المتكلمين الى تعاون المفوضية مع مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ، وأعرب أحد الممثلين عن الامل في تعزيز التنسيق بين الوكالات في هذا الوقت الذي تدخل فيه عمليات الطوارئ في افريقيا مرحلة توحيد . وأسف متكلم آخر بسبب نقص المعلومات عن هذا التنسيق . وأعرب أحد المندوبين عن اعتقاده بأنه كان من الممكن تفادي عدد من المشاكل لو حدث تنسيق أفضل في وقت أبكر ، وقال ان المفوضية ليست بالوكالة الوحيدة في الميدان حين تقع أزمة . وأكد عدد من الممثلين أهمية الرأي العام في عمل المفوضية وحثوها على اتخاذ خطوات لجعل الجمهور في حالة وعي مستمر لأهمية قضايا اللاجئين عن طريق وسائل الاعلام الجماهيري وكذلك عن طريق المنظمات غير الحكومية ، التي هي من أهم شركاء المفوضية . وأثنى كثير من الوفود على عمل المنظمات غير الحكومية في بلدانهم بالذات وفي الخارج . وأعلن أحد المتكلمين عن مساهمة جديدة من منظمة غير حكومية في بلده للتمكين من نشر عدد شهر كانون الاول/ديسمبر من مجلة المفوضية "اللاجئون" ، الذي ألفي في الامل نظرا للضرورة المالية . ودعا متكلم آخر الى تعاون أوثق بين المفوضية والوكالات الحكومية في البلدان المضيفة .

٤٠- وهنا عدد من المتكلمين الامانة العامة للشمولية والوضوح في الوثائق الموفرة للدورة . ورحب أحد الممثلين بتوسيع نطاق الوثيقة المعنونة "الاجراءات المتخذة بشأن مقررات اللجنة التنفيذية" (A/AC.96/665) . وأبدى بعض المتكلمين تقديره لتوفير وثائق بلغات اضافية هذا العام .

٤١- وأعرب عدد من المتكلمين عن يقينهم بأن روح التفاني والتعاون ستبقى سمة من سمات عمل اللجنة التنفيذية ، التي هي انسانية وغير سياسية ، وأن الدورة ستسفر عن حلول ناجحة للمشاكل الملحة . ففي وقت الازمات ، على اللجنة أن ترتفع الى مستوى

التحدي كي تمكن المفوضية من الوفاء بولايتها بفعالية . وأعرب أحد المتكلمين عن أمنيته بأن يُعزز دور اللجنة التنفيذية في أعمال المفوضية وعن اعتقاده بأن ذلك سيكون مفيدا لا للطرفين فحسب بل وللجئتين أيضا ، كما شُهد من قبل في عمل اللجنة الفرعية المعنية بالحماية الدولية .

٤٢- وأدلى مراقب منظمة الوحدة الأفريقية ببيان في معرض الحديث عن المد المطرد الارتفاع من اللاجئين في قارته التي ازداد تعقّد ما تعانيه من كرب من جرّاء الجفاف والكوارث الطبيعية . وقال ان عددا من مجموعات اللاجئين قد استوطن تلقائيا وهم يشكلون حالات من الفقر المقتنع مسببين زيادة في العسر لآمم من أقل البلدان نموا في العالم ، تقوم بالرغم من ذلك بتقديم تضحيات مدفوعة بروح التضامن الدولي واقتسام العبء . وإن الأبعاد غير المتوقعة لمشاكل الملايين من الناس المشردين نتيجة الجفاف والمجاعة قد عطلت المشاريع المقررة في المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا^(٦) ، ومع ذلك فإن ظروف الطوارئ لم تزد على انها أبرزت ضرورة تنفيذ هذه المشاريع بفعالية . وتطرق المراقب ، بالإضافة الى ذلك ، الى وصف المعاناة الناجمة عن سياسات نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وهجماته العسكرية . ثم انتقل الى تلخيص التدابير المضطلع بها جماعيا من قبل الحكومات الأفريقية لمعالجة حالة اللاجئين في افريقيا . وقال ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قد درس أيضا الاسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين الأفريقيين وناشد الدول الاعضاء أن تعزز الوثام العرقي والاثني والديني والسياسي . كما ان المجلس قد طلب من المجتمع الدولي مضاعفة مساعدته لبلدان اللجوء وكذلك لبلدان المنشأ بغية التشجيع على إعادة تأهيل العائدين . وطلب متكلم آخر من الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية التصديق على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لسنة ١٩٦٩ بشأن اللاجئين ، والميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب .

٤٣- وتكلم في الاجتماع المراقب الممثل لمجلس اوروبا ، وقال ان المجلس يحضر الاجتماع لأول مرة بعد انقطاع استمر عدة سنوات ، وعلّق على الازمة المالية التي تواجه المفوضية وذكر أن الجمعية البرلمانية للمجلس قد حثت مرارا الحكومات والبرلمانات على مواصلة تبرعاتها الى المفوضية وزيادتها إن أمكن ذلك . وأشار الى ازدياد تعقّد المشاكل العالمية للاجئين ، وأكد الاهمية الحيوية لحقوق الانسان ووصف التقدم الذي حققته مؤسسات المجلس في صياغة معايير قانونية جديدة وبعميدة الاثر في هذا المجال .

٤٤- وأدلى ببيانات ممثلو حركات التحرير الوطنية الثلاث ، المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، أعربوا فيها عن تقديرهم للدعم المقدم لمشاريع مساعدة اللاجئين المنتمين لكل من هذه الحركات . ووصفوا احتياجاتهم الملحة وطلبوا من المفوضية والمجتمع الدولي تقديم مزيد من المساعدة المادية الانسانية . وأعرب المراقبون الثلاثة جميعا عن قلقهم الشديد لاستمرار الهجمات العسكرية التي تشنها جنوب افريقيا ضد مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم .

٤٥- وقام مراقبون من مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ومتطوعي الأمم المتحدة وكذلك الذين يمثلون أربع منظمات غير حكومية - المجلس الدولي للوكالات الطوعية ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، ورابطة جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر ، والمؤتمر الاسلامي العالمي - قاموا بوصف أنشطتهم في ميدان اللاجئين وتعاونهم مع المفوضية .

٤٦- وتكلم نائب المفوض السامي في الاجتماع في موضوع المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، بالنظر الى القلق المعرب عنده بصدد تمويل المشاريع التي أقرها المؤتمر ، وذكر ان اللجنة التوجيهية للمؤتمر تواصل عملها وأن المسؤولية عن أمانة اللجنة التوجيهية يتولاها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في نيويورك . وأعلم الممثلين أن البرامج التي أقرت في المؤتمر بمقتضى الفقرتين ٥ (ب) و ٥ (ج) من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٧ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ لاتزال قيد التنفيذ ، بالرغم من أن حالة الطوارئ الافريقية قد أقرت هذا التنفيذ . وناشد المجتمعين القيام بالتمويل والوفاء بالالتزامات وبخطط المؤتمر كمعصر هام في ربط معونة اللاجئين بالتنمية .

٤٧- واختتم المفوض السامي المناقشة العامة ، شاكرا اللجنة التنفيذية لاعادة تأكيدها بجلاء لدعم العمل الانساني للمفوضية . وقال إنه قد أصفى باهتمام لجميع الكلمات التي ألقى في الاجتماع والبالغ عددها ٥٥ كلمة ، ووجد المناقشة في غاية التشجيع والافادة . وأعرب عن شكره للبلدان المانحة لزيادة التزاماتها لمساعدة المفوضية في التغلب على أزمته المالية ، وللبلدان المضيفة لإبقاء أبوابها مفتوحة رغم معوياتها الهائلة والتي تحملت في معظم الحالات أكبر نصيب من العبء ، وللمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي خاطبت الاجتماع بصفة مراقبين وكانت شركاء قيّمين في جهود المفوضية . ورحّب بالتأكيد من جديد للمبادئ الاساسية

للمفوضية وبالاقتراحات الرامية الى زيادة تعزيزها . وقال ان بعض الممثلين قد أعربوا عن القلق من أن المفوضية اذ تستجيب لشتى المشاكل التي تواجهها ينبغي أن لا تغيب عن نظرها مهامها الاساسية ، وأضاف انه يأمل أن لا تغفل عن ذلك . ولاحظ المفوض السامي التعليقات التي أبداه ممثلون تأييدا للعودة الطوعية للوطن وأنشطة مكافحة القرصنة ، وتقديم حماية ومساعدة خاصة للنساء اللاجئات ، وتعزيز قانون اللاجئين . وشارك العديد من المندوبين اشمئزازهم من الهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين . وأكد الرابطة بين مساعدة اللاجئين والتنمية وشدد بشكل خاص على أهمية التعاون مع وكالات الأمم المتحدة في هذا السياق . وقال انه يعلق أهمية على نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا ، والمفهوم القيم للاضافة ، وشارك في الامل بالأ ينقطع زخم المؤتمر بفعل حالة الطوارئ في افريقيا . وقال انه يقدر الاهتمام المعرب عنه فيما يتعلق بتحسين الادارة وتدابير الرقابة المالية ، وأكد للمندوبين بأن المفوضية أيضا تنظر الى هذه الامور ببالغ الجدية . وأضاف ان اصلاحاتها في هذه المجالات هي جزء من عملية دينامية دائبة ، وأنه يجري أيضا بذل الجهود لضمان حفاظ الشركاء المنفذين على ضوابط متينة ومعايير عالية من حيث الابلاغ . واختتم المفوض السامي تعليقاته بالاعراب عن الشكر للملاحظات الرقيقة والكريمة التي وجهت اليه شخصيا . وقال انه لا يسعه الا أن يكرر ما قاله من قبل وهو انه يفخر بعمله من أجل اللاجئين ومع اللجنة التنفيذية ، وإنه متأكد من أن جميع الحاضرين سيستمدون في المناقشات اللاحقة التشجيع من التزامهم المشترك بالمثل الانسانية .

مقررات اللجنة

٤٨ - إن اللجنة التنفيذية قد :

(أ) هنأت أعضاء المكتب على انتخابهم ، وأثنت على الرئيس المنتهية مدته لحسن إدارته للجنة خلال العام الماضي ؛

(ب) شكرت المفوض السامي على بيانه الامتثالي الذي قام فيه ، في جملة أمور ، باستعراض التطورات والمنجزات التي تمت خلال السنوات الثماني التي قضاها في منصبه ؛

(ج) أعربت عن تقديرها العميق للخدمات التي قدمها المفوض السامي لقضية اللاجئين خلال فترتي توليه منصبه وتقديرها بوجه خاص للصفات الشخصية والانسانية العظيمة التي تحلّى بها في أدائه لمهامه ؛

(د) أحاطت علما مع عميق القلق بالازمة المالية الخطيرة التي تواجهه مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وحثت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وسائر المانحين على الاستمرار في تقديم الدعم الكافي لعمال المفوضية عن طريق التبرعات النقدية وغير النقدية ؛

(هـ) أثنى على المفوض السامي للخطوات المتخذة بالفعل لتحسين إدارة أنشطة المفوضية ، وخاصة في مجالي الادارة المالية والمراقبة المالية ، وحثته على مواصلة اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة العجز في التمويل ، وذلك بالتعاون مع الشركاء التنفيذيين ؛

(و) أكدت من جديد أهمية نظام إعطاء الاولوية الواجبة لاهداف الحلول الدائمة والرعاية الاساسية والاحتياجات المعيشية للاجئين ، وشدت على إدخال المزيد من التحسينات على التنفيذ المتميّز بالفعالية من حيث التكاليف لأنشطة المساعدة هذه ؛

(ز) أحاطت علما مع التقدير بالاسهامات الهامة التي قدمتها بلدان اللجوء بقبولها أعدادا كبيرة من اللاجئين على الرغم من الصعاب الخطيرة التي تواجهها في كثير من الاحيان ، وحثت الحكومات الاخرى على أن تساعد ، بروح من التضامن الدولي والمساواة في تحمّل الاعباء ، على تقديم الحلول الملائمة للاجئين ؛

(ح) أعربت كذلك عن تقديرها لسخاء جميع المانحين الذين تبرعوا لبرامج المفوضية لعام ١٩٨٥ ، سواء فيما يتعلق بالبرامج العامة أو البرامج الخاصة مثل البرامج المتمثلة بحالة الطوارئ في افريقيا ؛

(ط) أعربت عن عميق قلقها للابعاد الخطيرة التي بلغتها حالة الطوارئ الاخيرة في افريقيا حيث أثر الجفاف والمجاعة على اللاجئين وعلى السكان المحليين وانطوى على مشقة كبيرة وخسائر مفعجة في الارواح ، وأثنت على المفوض السامي لجهوده في تخفيف المشكلة التي زادت كثيرا من الاعباء التي تتحملها المفوضية ؛

(ي) أعربت عن أسفها لكون حالة الطوارئ قد مثّلت نكسة خطيرة بالنسبة لبرامج الحلول الدائمة ومشاريع الهياكل الأساسية في افريقيا ، بما في ذلك البرامج والمشاريع التي قدمت الى المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، وحث المجتمع الدولي على ألا يغفل الأهمية الحيوية لهذه البرامج والمشاريع ولمبدأ الاضافة ؛

(ك) أعربت عن قلقها لاستمرار قسوة أوضاع اللاجئين في جنوب شرق وجنوب غرب آسيا وأكدت من جديد على ضرورة التوصل الى حلول دائمة لهذه المشاكل ؛

(ل) أعربت كذلك عن قلقها لحالة اللاجئين الصعبة في أمريكا الوسطى وطالبت ببذل مزيد من الجهود لتلبية احتياجات اللاجئين في تلك المنطقة ؛

(م) أكدت على أهمية التمدد للأسباب الجذرية لمشاكل اللاجئين في المحافظل المناسبة وحثت على مواصلة الجهود في هذا الصدد ؛

(ن) أكدت من جديد الطابع الانساني وغير السياسي الخالص لأنشطة المفوض السامي باعتباره شرطاً ضرورياً لنهوضه على نحو فعال بمهمته في حماية ومساعدة اللاجئين والمشردين الذين تهتم بهم المفوضية ، بما فيهم اللاجئين والمشردون الموجودون في المعسكرات والمستوطنات ، وطالبت بتعزيز المبادئ الانسانية التي يقوم عليها عمله ؛ وشجعت في هذا السياق على زيادة الانضمام الى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وعلى استبعاد التحفظات ؛

(س) رحّبت بزيادة النسبة المخصصة في موارد الميزانية للحلول الدائمة ، وحثت على مواصلة السعي الحثيث وراء هذه الحلول مع التركيز بوجه خاص أولاً على العودة الاختيارية الى الوطن أو على الاندماج المحلي متى تعذرت العودة أو توفير فرص إعادة التوطين المناسبة متى تعذر الاندماج المحلي ؛

(ع) لاحظت مع عميق القلق استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق اللاجئين ، ولاسيما بالاعتداءات العسكرية والمسلحة على معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم ، وأعربت عن أسفها لعدم الاتفاق على المبادئ المتعلقة بمثل هذه الهجمات ، كما حثت الحكومات على التعاون الكامل مع المفوض السامي لتيسير ممارسته الفعّالة لمسؤوليته الحيوية بمقتضى ولايته في توفير الحماية الدولية للاجئين ؛

(ف) أُنشئت على المفوض السامي لتوجيهه الاهتمام الى الاحتياجات الخاصة للاجئات في ميدان الحماية ، وحثته على أن يأخذ في الاعتبار مجموع هذه الاحتياجات ، بما في ذلك الاكتفاء الذاتي ، في برامج المساعدة ؛ وشجعت جهود المفوض السامي لتعزيز مركز التنسيق الخاص باللاجئات داخل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتمثل بالحماية وأنشطة المساعدة ؛

(ص) رُحِّبَت بزيادة التعاون الوثيق بين أعضاء اللجنة التنفيذية والمفوضية بما في ذلك التحسينات التي أُدخلت على تدفق المعلومات وعلى كمية ونوع الوثائق المتاحة للجنة التنفيذية قبل الدورات وأثناءها وفيما بينها ، وحثت على تعزيز هذا التعاون ؛

(ق) سَجِّلَت تقديرها لاستمرار الاسهام الهام الذي تقدمه اللجنة الفرعية المعنية بالحماية الدولية واللجنة الفرعية للشؤون الادارية والمالية وللدور البنّاء الذي قامت به هاتان اللجنتان الفرعيتان في النهوض بعمل اللجنة التنفيذية وعمل المفوضية ؛

(ر) حثّت المفوض السامي على مواصلة جهوده لتحسين إدارة المفوضية ، ولاسيما من خلال النهوض بالتدريب ، وزيادة اللامركزية وتفويض السلطة الى العاملين في الميدان ، والمزيد من إعادة توزيع الوظائف والتحسين المستمر في سياسة المناوبة ؛

(ش) رجت من المفوض السامي أن ينتهج سياسة في التوظيف قائمة على مبادئ الكفاية والنزاهة وقوة الحافز ، مع توجيه العناية الواجبة الى التوازن الجغرافي على جميع المستويات ، وحثته على زيادة توظيف المرأة وتقديمها الوظيفي في المفوضية على أن يشمل ذلك مستوى الادارة العليا ؛

(ت) رجت من المفوض السامي أن يواصل التنسيق الوثيق بين جهود المفوضية وجهود الهيئات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المناهضة ، وشجعت تلك الوكالات على مواصلة دعمها للمفوض السامي في النهوض بمهامه ؛

(٥) أُنشئت على المفوض السامي وموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعمل القيّم الذي قامت به المفوضية لصالح اللاجئين في جميع أنحاء العالم في ظروف صعبة في كثير من الأحيان ؛ كما أُنشئت على اللفتة الطيّبة التي قام بها موظفو المفوضية عندما تبرعوا براتب يوم واحد للبرامج العامة لعام ١٩٨٥ وهو عمل يشهد على التزامهم بعمل المفوضية .

ثالثا - الاجراءات التي اتخذت بشأن مقررات
اللجنة التنفيذية

(البند ٥ من جدول الاعمال)

٤٩ - أشار أمين اللجنة التنفيذية لدى تقديمه لهذا البند الى الوثيقة A/AC/96/665 التي تستهدف تمكين الممثلين من أن تتابع بمزيد من اليسر الاجراءات التي اتخذتها الامانة فيما يتعلق بمقررات اللجنة . وتيسيرا للمتابعة ، رتبّت النتائج والمقررات طبقا للموضوعات وليس ترتيبا زمنيا . وقد أوضح أمين اللجنة التنفيذية أن بعض مقررات اللجنة ، مثل المقررات المتعلقة بالحلول الدائمة ، هي تكرار للالتزامات القانونية للمفوض السامي ويرجح أن تتكرر في السنوات اللاحقة ، بينما تتعلق بعض المقررات الاخرى باجراءات محددة طلبتها اللجنة التنفيذية ولن تتكرر .

٥٠ - وذكر الامين أن الوثيقة عرضت على اللجنة لتكون مرجعا وليس بفرض المناقشة الموضوعية التي من الانسب الاحتفاظ بها لبنود جدول الاعمال ذات الصلة . على أنه طلب من أعضاء اللجنة إبداء تعليقاتهم على مدى فائدتها .

٥١ - وأثنى ثلاثة من المتكلمين على الامانة لما قامت به في إعداد الوثيقة التي ذكروا أنها عرض مفيد للتطورات ، كما أعربوا عن أملهم في أن يتكرر تقديم مثل هذه الوثيقة في الدورات المقبلة . وأوضح جميع الممثلين الثلاثة أنهم سيعودون الى تناول المسائل الموضوعية التي أشارتها الوثيقة عند بحث بنود جدول الاعمال التالية ؛ على أنهم جميعا قد أعربوا عن رغبتهم في الإشارة الى نقاط محددة وردت في الوثيقة . وقد وجه أحد الممثلين الانتباه الى الفقرة ٣٣ المتعلقة ببرامج التدريب الرسمية لتعزيز قدرة الوكالات المنفذة على إدارة برامج المفوضية ، والى الفقرتين ٣٣ و ٣٤ المتعلقة بتوظيف الموظفين ، وخاصة توظيف المرأة في الفئة الفنية ، والى الفقرتين ٣٧ و ٣٨ المتعلقة بتفويض السلطة من المقر الى العاملين في الميدان . وأشار متكلم آخر الى الفقرات من ١٨ الى ٣٠ من الوثيقة ، وذكر أنه لم ينفذ سوى جزء واحد من المقررات المسجلة بها وهو الجزء المتعلق بتقديم المساعدة الانسانية في منطقة تندوف بالجزائر ، على حين لم تقدم أية معلومات فيما يتعلق بالجزء الآخر من المقررات ، أي عن تنفيذ الحلول الدائمة ، ولاسيما العودة الطوعية الى الوطن ، كما ذكر على وجه خاص في المقررات الواردة أعلاه . وأشارت ممثلة شالسة الى الفقرة نفسها وبنات

الامانة على وضوح الوثيقة ، وذكرت أنه قدّم الى اللجنة تقرير مفصّل عن الحلول الدائمة (A/AC.96/653) وعن ظروف وامكانيات تنفيذها ، وعن الاجراءات التي اتخذتها المفوضية في هذا المجال . وقد احتفظ الوفدان اللذان أشارا هذه المسألة بحقهما في العودة اليها عند مناقشة الحلول الدائمة (البند ١٠ من جدول الاعمال) .

مقرر اللجنة

٥٢ - إن اللجنة التنفيذية قد :

أثنت على الامانة لتقريرها عن الاجراءات التي اتخذت بشأن مقررات اللجنة التنفيذية ، ورجت مواصلة تقديم مثل هذه الوثيقة في الدورات المقبلة للجنة .

رابعاً - الحماية الدولية

(البند ٦ من جدول الاعمال)

٥٣ - بناء على طلب رئيس اللجنة التنفيذية ، قام رئيس اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية ، السيد ف . المبزع (تونس) ، بعرض تقرير اللجنة الفرعية عن اجتماعها العاشر (A/AC.96/671) (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير) . وقال ان اللجنة الفرعية قد تناولت خمسة مواضيع تبلغ في كثير من الاحيان درجة شديدة من التعقيد . وقد كرست اللجنة الفرعية اهتماما خاصا لمسألة اللاجئين وأوصت باستنتاجات ابرزت فيها الصعوبات التي تواجه اللاجئين واقترحت الاجراءات الملائمة في هذا الصدد . وفيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بإنفاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر ، اعتبرت اللجنة الفرعية ان من الأمور المشجعة الزيادة التي طرأت على معدل الانقاذ في عام ١٩٨٥ . بيد أنه لا يزال لازماً توفير مزيد من الدعم لجهود المفاوضات في هذا المجال ، وقد انعكس هذا في الاستنتاجات الموصى بها . واقترحت اللجنة الفرعية ايضا استنتاجات بشأن موضوع العودة الاختيارية الى الوطن ، اكدت فيها من جديد أهمية هذا الحل والحاجة الى تناوله بأسلوب دينامي . وأولت اللجنة الفرعية قيمة كبيرة للاعمال التحضيرية المتعلقة بهذا الموضوع التي اضطلع بها اجتماع المائدة المستديرة المعقود في سان ريمو بايطاليا في تموز/يوليه ١٩٨٥ .

٥٤ - واستطرد قائلاً ان اللجنة قد نظرت ايضا في مسألة التحركات غير المنتظمة لملتمسي اللجوء واللاجئين ، وان المناقشة التي جرت بشأن هذه المسألة البالغة التعقيد قد افادت فائدة كبيرة من الدراسة التي اجراها السيد غلبرت جيفر ، الخبير الاستشاري الذي عينه المفوض السامي . واسترمل قائلاً ان مشروع الاستنتاجات يعتبر مشروعاً متوازناً . وعلى الرغم من وجود تحفظ من جانب احد البلدان ، فإنه يؤمل في إمكان حل هذه المسألة في سياق المناقشات . وفيما يتعلق بالهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، فان الفريق العامل المنشأ برئاسة السيد هيغندر (سويسرا) لم يتمكن بعد من التوصل الى توافق في الآراء .

٥٥ - وفي ختام عرضه للتقرير ، ذكر رئيس اللجنة الفرعية ان النتائج التي اسفرت عنها اعمال اللجنة الفرعية تعكس رغبة حقيقية لدى الحكومات في التوصل الى حلول لمختلف المشاكل المعقدة للحماية الدولية وتعكس رغبتها الصادقة في التوصل الى حلول توفيقية مجدية بروح انسانية حقيقية .

٥٦ - واستجابة لطلب من الرئيس ، ابلغ السيد هيفنر اللجنة بنتائج المشاورات التي اجراها فيما يتعلق بمشروع الاستنتاجات المتعلقة بالهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم . وقد اجريت هذه المشاورات في اطار فريق عامل مفتوح العضوية لجميع اعضاء اللجنة الفرعية .

٥٧ - واردف قائلا انه على الرغم من وجود قدر من الاتفاق بشأن عدة جوانب غير جوهرية ، فان عدم الاتفاق بشأن العناصر الموضوعية لمشروع الاستنتاجات قد حال للأسف دون توصل الفريق العامل الى توافق في الآراء . وكان هناك تباعد في الآراء بين البلدان التي ترغب في ان ترى إدانة واضحة للهجمات العسكرية من ناحية والبلدان التي تطالب بتحديد لمسؤوليات جميع الاطراف المعنية كلا على حدة من ناحية اخرى .

٥٨ - وقال السيد هيفنر انه بدلا من ان تحاول البلدان الممثلة في الفريق العامل التوصل الى حل توفيقي ، فانها قد تصلبت في مواقفها من نواح معينة . واسترسل قائلا انه لا يرى في الوقت الراهن امكانية للتوصل الى اى حل . واعرب عن شكه في استصواب ان تواصل اللجنة مناقشة هذا الموضوع ، وبخاصة في ضوء ان الجمعية العامة قد عالجت تلك المسألة بالفعل في قرارها ١٤٠/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ . وقال ان هذا لا يستبعد امكانية النظر في المسألة في مرحلة لاحقة اذا تغيرت الظروف . و اضاف السيد هيفنر قائلا انه في ظل الظروف الحالية ، يود اعفاءه من مهامه بوصفه رئيسا للفريق العامل .

٥٩ - وقال مدير الحماية الدولية ، السيد موسالي ، في معرض تقديمه للبند ، ان المشاكل الرئيسية التي تصادفها المفوضية في ميدان الحماية الدولية مجملة في المذكرة المتعلقة بذلك الموضوع (A/AC.96/660) . وانتقل الى وصف بعض الاتجاهات التي تعتبر اساسية بدرجة اكبر والتي تهدد بالخطر مفهوم الحماية الدولية بأسره والى تحليل سبل العمل الممكنة لعلاجها .

٦٠ - وأردف قائلا ان طبيعة أنشطة الحماية التي تضطلع بها المفوضية قد اتخذت ابعادا لم تكن متصورة عندما أنشئت المفوضية في عام ١٩٥١ . فقد كانت مشاكل الحماية في بداية الامر ذات طبيعة قانونية بدرجة اكبر ، حيث انها كانت تتعلق باستقبال وادماج واعادة توطين اللاجئين من أوروبا الشرقية في البلدان الصناعية الغربية . ومنذ الستينات ، تحول التركيز على تحركات اللاجئين الى العالم الثالث مع نشوب حروب الاستقلال ضد النظم الاستعمارية . وعن طريق الدعم المقدم من المجتمع الدولي والمفوض

السامي ، كان يجرى توفير المأوى وتقديم المساعدة لمئات الألوف من اللاجئين الذين كانوا يستقبلون بالترحيب في البلدان المجاورة الى ان يتم التوصل الى تسوية سياسية تسمح لهم بالعودة الاختيارية الى بلادهم المستقلة حديثا . واسترسل قائلا ان المشكلتين الجديتين للحماية خلال هذه السنوات هما في المقام الاول اقامة مخيمات اللاجئين على مسافة مأمونة من الحدود وكفالة الطابع المدني والانساني البحت لتلك المخيمات .

٦١ - وشهدت أواخر الستينات وأوائل السبعينات تعقدا متزايدا في تحركات اللاجئين ، حيث كانت اعداد كبيرة من ملتمسي اللجوء تعبر الحدود بصورة جماعية الى بلدان نامية ذات موارد محدودة . بيد انه على الرغم من المشاكل الاقتصادية والسياسية ، فان تدبير امر هذه الحالات كان لايزال في حدود المستطاع . وامكن ايجاد حلول اقليمية فيما يتعلق بالادماج المحلي والعودة الاختيارية الى الوطن ، وامكن المحافظة بوجه عام على مبادئ الحماية بل وامكن في بعض الحالات تعزيزها . وحدث تطور كبير في صياغة مبادئ الحماية الدولية ، عن طريق الصكوك والقرارات والاعلانات الدولية على الصعيدين العالمي والاقليمي .

٦٢ - بيد انه منذ منتصف السبعينات وحتى الوقت الحالي ، شهد العالم سلسلة متعاقبة من الازمات الكبيرة الناجمة عن تدفقات السكان الضخمة عبر الحدود . وهناك ازمات كالتى حدثت في الهند الصينية وأفغانستان وأخيرا في افريقيا ، ادت الى اشارة مشاكل لم يعرف لها مثيل من قبل من حيث ابعادها ودرجة تعقدها . ويمثلها في ذلك نشوء ظاهرتي الانتهاكات التي ترتكب ضد السلامة والامان البدنيين للاجئين والتحركات التي تشمل أعدادا كبيرة من اللاجئين من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو . وكانت نقطة التحول هي الازمة التي نشبت في الهند الصينية ، والتي ادت الى حدوث واحد من اطول واكبر التحركات في العصر الحديث ، والتي كان الحل الوحيد المتاح لها هو اعادة التوطين نتيجة لعدم توفر الاستعداد بوجه عام لدى البلدان في المنطقة لقبول هؤلاء اللاجئين على اساس مستمر . وعلى الرغم من ان هناك بلدانا قد استجابت استجابة سخية بأن عرضت اماكن لاعادة التوطين في الفترة الاولى ، فان عبء الازمة كان فادحا بالنسبة للاجئين ولبعض المفاهيم الاساسية للحماية الدولية .

٦٣ - وادف قائلا انه نظرا الى خشية الدول من ألا يمكن حل تلك الحالات الا عن طريق اعادة التوطين ومن ان الوجود المستمر لاعداد كبيرة من السكان الاجانب في اقاليمها قد يعرض للخطر مصالحها الوطنية الحيوية ، فان رد الفعل من جانبها كان هو إما

تقييد معايير إعادة التوطين التي تطبقها تقييدا شديدا أو الأخذ بها يسمى بالتدابير الرادعة : حيث يجرى اغلاق الحدود ويرفض منح اللجوء المؤقت ويعاد ملتسمو اللجوء الى بلد المنشأ أو لا يسمح لهم بالدخول .

٦٤ - وشهدت هذه الفترة الى جانب تلك الازمات السالفة الذكر التي لم يسبق لها مثيل ، اشكالا جديدة من الوحشية والهجمات البدنية ضد اللاجئين . ولا تملك المفوضية إلا وسائل محدودة لمقاومة هذه الافعال . ويمثل وجود موظفي المفوضية افضل طريقة لكفالة سلامة اللاجئين في المخيمات وعلى طول طرق الفرار وفي مناطق الحدود . وتسدأب المفوضية ايضا على التوصية بأن تقام مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، من حيث المبدأ ، على مسافة مأمونة من الحدود . وتحريك اللاجئين الى تلك المواقع يجب بالطبع الا يستتبع ممارسة اى عنف بدني ضدهم . وفي ميدان الحماية البدنية للاجئين وملتمسي اللجوء ، يلزم ايضا التنويه بصون وتعزيز مبادرتي برنامج مكافحة القرصنة والإنقاذ البحري .

٦٥ - ومضى قائلا ان هذه الفترة الاخيرة قد شهدت ايضا ظاهرة انتقال اعداد كبيرة من اللاجئين لأسباب مختلفة ، من بلدان نامية الى بلدان صناعية ، بصورة طفت على اجراءات اللجوء . وقالت سلطات بعض البلدان انها مع قبولها قبولاً تاماً التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ، فانها ليست مستعدة أو قادرة على استقبال ضحايا ما يحدث خارج مناطقها من حروب اهلية أو كوارث من صنع الانسان . وقد بدأت تلك البلدان في انتهاج ممارسات ترمي الى الحد من وصول ملتمسي اللجوء أو تشييطه وأبنت شكوكها في وجوب تطبيق دور الحماية الذي تفضلع به المفوضية في تلك الحالات .

٦٦ - وقال مدير الحماية الدولية انه يعتقد ان من الممكن التغلب على الازمات والصعوبات السالفة الذكر وصون وتعزيز معايير الحماية الدولية التي تطلب وضعها قدرا كبيرا من الصبر على مدار السنوات . واستطرد قائلا ان ذلك يستلزم فهما لحالات اللاجئين الجديدة وايجاد توازن يتيح احترام المبادئ الانسانية وحقوق الانسان للاجئين ، كما يضع في الاعتبار في الوقت نفسه الاهتمامات المشروعة للدول فيما يتعلق برفاه سكانها والمحافظة على مصلحتها الوطنية . و اضاف قائلا ان ذلك لا يمكن ان يتحقق الا اذا أوفت جميع الاطراف المعنية ، ولاسيما الدول والمفوضية والوكالات غير الحكومية الانسانية ، بالمسؤوليات التي تقع على كاهل كل منها .

٦٧ - وأردف قائلا ان ولاية المفوضية تقتضيها ان تهت بصورة نشطة عن حلول دائمة . وقد تحول التركيز هنا من جهود الاستيعاب التي شهدتها الخمسينات الى الاحتياجات التي تتطلبها العودة الاختيارية الى الوطن فيما يتعلق بمعظم اللاجئين في الوقت الحاضر . واسترمل قائلا ان المفوضية عليها مسؤولية تقديم المساعدة حيثما تسمح الظروف في الاعداد للعودة الاختيارية الى الوطن وفي تنفيذها . وتحقيقا لذلك الهدف ، عملت المفوضية بصورة نشطة على اعتماد مبادئ تتعلق بالعودة الاختيارية الى الوطن وذلك على سبيل المثال في اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في افريقيا ، والاستنتاجات التي خلصت اليها اللجنة التنفيذية في عام ١٩٨٠^(٧) ، والمبادئ التوجيهية لعام ١٩٨١ المتعلقة بالحماية الدولية للاجئين والمشردين في آسيا التي اعتمدها فريق عامل تم تعيينه وفقا لما قرره اجتماع المائدة المستديرة المعني بالموضوع نفسه الذي عقد في مانيل في نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، ووثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى (S/16775 - A/39/562) ، وعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين ، واخيرا تقرير الفريق العامل المعني بالعودة الاختيارية الى الوطن الذي نظمته المفوضية في تموز/يوليه ١٩٨٥ بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو . وقد حاول هذا الفريق العامل الاخير بأسلوب ابتكاري ان يقترح سبلا ووسائل يمكن ان يأخذ بها المفوض السامي والدول لتذليل بعض المشاكل في ميدان العودة الاختيارية الى الوطن .

٦٨ - واستطرد قائلا انه مع ان المفوضية تعتقد ان العودة الاختيارية الى الوطن هي افضل حل لحالات اللاجئين ، فانها على وعي بالخطر الذي يتمثل في امكانية ان تصبح المفوضية واللاجئون أدوات في لعبة ميسية . وقال ان توفر الثقة والدعم من جانب الدول أمر لازم حتى يمكن النجاح في مقاومة هذا الخطر . ومن الواضح ان احد الشروط الجوهرية لنجاح العودة الاختيارية الى الوطن هو توفر الارادة السياسية لدى الدولتين المعنيتين مباشرة ، وهما عادة بلد المنشأ وبلد اللجوء .

٦٩ - وتطرق الى حالة جنوب شرقي آسيا ، فقال انه على الرغم من ان الحل المتمثل في العودة الاختيارية لم يكن ممكنا على نطاق واسع ، فقد امكن إنشاء آلية للعمل تتيح للأوروبيين فرصة العودة الاختيارية من تايلند وذلك نتيجة للموقف الايجابي الذي اتخذته كل من تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وعلاوة على ذلك وبمساعدة من المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو بإيطاليا ، تمكنت المفوضية من ان تجري تبادلا مفيدا لوجهات النظر مع ممثلين على مستوى سياسي عال لبلدان الهند

الصينية وأن تبحث معهم حالة اللاجئين الهند الصينية في جنوب شرقي آسيا . ويجب الاستمرار في هذا الامر بحرص وصبر وقبل كل شيء بنية طيبة من جانب الاطراف المعنية . ويجب تهيئة الظروف اللازمة في جنوب شرقي آسيا لكي تتيسر ، في إطار إنساني بحث ، العودة الاختيارية للاجئين أو العودة بسلامة وكرامة للأشخاص الذين يتحدد انهم تركوا وطنهم لأسباب اقتصادية بحثة .

٧٠ - واستطرد قائلا ان الخبرة قد أوضحت ان انشاء هيئات ثلاثية تتضمن بلد المنشأ وبلد اللجوء والمفوضية ، يمكن ان يكون آلية نافعة في تعزيز وتيسير العودة الاختيارية الى الوطن . ويؤمل في ان يمكن انشاء هيئات ثلاثية من هذا القبيل فيما يتعلق بالعودة الاختيارية في مختلف حالات اللاجئين في افريقيا وأمريكا الوسطى .

٧١ - وأردف قائلا ان من الواضح ان العودة الاختيارية الى الوطن ليست ممكنة في جميع الحالات . ويلزم في الحالات التي لا يكون فيها هذا ممكنا الاخذ بنهج عالمي شامل بروح حقنة التضامن الدولي وتقاسم الاعباء . وقال مدير الحماية الدولية انه يعتقد ان احدى الوظائف الهامة للمفوضية هي تشجيع وتيسير اقامة حوار بناء مع جميع الاطراف المعنية . ومن الامثلة على ذلك النهج المشاورات الاوروبية التي عقدت إلى ايار/مايو ١٩٨٥ بشأن المشاكل الناجمة عن حالات وصول ملتمسي اللجوء واللاجئين في أوروبا . وقد أظهرت هذه المشاورات واعمال المتابعة المقترحة لها ان بالامكان ايجاد حلول للمشاكل الراهنة والمحافظة على الاطار الانساني ، اذا توفرت لدى جميع الاطراف الارادة السياسية فيما يتعلق بالوفاء بمسؤولياتها والتعاون على تقاسم الاعباء . وأكد المدير ان الوكالات غير الحكومية لها دور حاسم في هذه العملية ، وبخاصة في ضوء اهميتها في مجال الاعلام . ودعا الى اشراكها في المداورات المتعلقة بمصير اللاجئين الذين ترتبط بهم تلك الوكالات ارتباطا وثيقا جدا . واختتم مدير الحماية الدولية ملاحظاته بالتشديد على انه ليس بوسع المفوضية حل المسببات الامامية لتحركات اللاجئين . فأقصى ما يمكن للمفوضية ان تفعله هو ان تحاول تهيئة المناخ الملائم الذي يمكن ان يؤدي الى تخفيف حدة حالات التوتر وبتيح وقتا لإيجاد تسوية سياسية للمشاكل . وازاف قائلا ان المفوضية قادرة ، بدعم الدول لها وشقتها فيها ، على الاضطلاع بولايتها في هذا الصدد ، غير انه يجب ملاحظة ان هذه المشاكل تستلزم ان تكون حلولها في حينها .

٧٢ - وكان هناك إقرار بالاجماع في المناقشة اللاحقة والنقاش العام بالاهمية القصوى لوظيفة الحماية الدولية التي يضطلع بها المفوض السامي . وكان هناك تسليم أيضا بأن

الاداء الفعال لهذه الوظيفة يعتمد على الدعم التام من الحكومات وأن تقديم الحلول الدائمة الملائمة لمشاكل اللاجئين يعتبر عاملا حاسما في هذا الصدد .

٧٣- وعُبر عدد من الممثلين عن ارتياحهم للتقدم المحرز في تحديد وتوحيد المعايير المعترف بها دوليا لمعاملة اللاجئين . وتم الترحيب عموما بحقيقة أن عددا كبيرا من الدول قد انضم الى اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، وعُبر عن الامل في إنضمام المزيد من الدول في القريب العاجل ، مما يعزز الطابع العالمي لهذين الصكين . وأشار أحد الممثلين الى القيد الجغرافي الذي لاتزال بعض الدول تتمسك به بشأن إلتزاماتها طبقا للصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين . وقال إن هذا القيد ينطوي من وجهة نظره على مغارقة تاريخية ويتعارض مع التطورات الجارية في القانون الانساني . وأضاف أنه يعتقد بأنه يتعين على اللجنة التنفيذية أن تناشد بالطريقة الملائمة تلك الدول التي لاتزال تتمسك بالقيد الجغرافي ، للنظر في سحبه .

٧٤- وأبدى عدد من الممثلين قلقهم لان المعايير المعترف بها دوليا في معاملة اللاجئين تغفل كثيرا في الممارسة العملية ، وتلك مسألة لُفت اليها الانتباه في المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية (A/AC.96/660) . وقد أُشير الى حالات انتهاك مبدأ عدم الاعداء القسرية والتواتر الخطير لأعمال القرصنة وأعمال العنف الاخرى التي ترتكب ضد اللاجئين وملتمسي اللجوء وإجراءات الحجز التعسفي .

٧٥- وذكر العديد من المتحدثين المشكلة المتنامية للأشخاص الذين يتركون بلدانهم الاصلي نتيجة لاضطرابات خطيرة أو منازعات مسلحة . وعُبر بعض الممثلين عن رأيهم بأن الأشخاص في هذه الحالة لا يدخلون في مفهوم اللاجئين ولكن من الممكن أن يمنحوا معاملة إنسانية طبقا للتشريع الوطني وبالتالي فلا داعي لتوسيع تعريف اللاجئ لأخذ حاجاتهم في الاعتبار . ذلك أن توسيع مفهوم اللاجئ بهذا الشكل يشمل المخاطرة بأضعاف الدعم الدولي للاجئين . وكانت هذه المسألة موضوع تعليق مدير الحماية الدولية في رده على المناقشة .

٧٦- وأشار كثير من الممثلين في معرض التاكيد على التزام بلدانهم بمبادئ اللجوء ، إلى أنهم مع ذلك يتعرضون الى وصول أعداد هائلة من الأشخاص الذين هم ليسوا لاجئين في الواقع وإنما يسعون الى الاستفادة من إجراءات اللجوء لأسباب الهجرة . وقد أدت هذه الظاهرة الى تعريف تلك البلدان الى توتر حاد وتسببت في تقلص الدعم العام

للاجئين الحقيقيين . وذكر أحد الممثلين اهتمام بلده بأمر بعض ملتمسي اللجوء الذين يبحثون عن ملجأ من المحاكمة وبعض اللاجئين المشاركين في أنشطة تتعارض مع النظام العام لبلد اللجوء أو مع مصالح بلدهم الأصلي .

٧٧- وأشار عدد من المندوبين أيضا الى تزايد ظاهرة اللاجئين الذين ينتقلون بطريقة غير منتظمة من دولة وجدوا فيها الحماية بالفعل الى دول أخرى . وكان ثمة اتفاق عام بأن هذه التحركات غير المنتظمة تضعف الدعم العام للإجراءات التي تتخذها الدول لحماية ومساعدة اللاجئين ، وتميل الى تقويض الجهود الدولية المنظمة لتقديم الحلول الملائمة للاجئين . وتمت الإشارة أيضا الى إزدياد ظاهرة ملتمسي اللجوء الذين يسافرون بوثائق مزيفة أو الذين يتلغون أو يتخلمون من وثائقهم عن عمد لتضليل السلطات في بلد وصولهم .

٧٨- وأثنى العديد من المندوبين على الدراسة التي أجراها الخبير الاستشاري الذي عينه المفوض السامي في موضوع التحركات غير المنتظمة لملتمسي اللجوء واللاجئين . وعبر جميع المتحدثين عن تقديرهم للعمل التحضيري الذي تم في الفريق العامل المعني بالتحركات غير المنتظمة واللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية .

٧٩- وأكد عدد من الممثلين أهمية معالجة مشكلة التحركات غير المنتظمة من أصلها . وأشار أحد المندوبين الى أهمية الحلول التي يلتزمها المجتمع الدولي ككل لمشكلات اللاجئين على أساس مبدأي التضامن الدولي ومقاسمة العبء . وقال إنه يرى بأن تلتزم جميع البلدان ، بما في ذلك بلدان العبور واللجوء الأول ، بالتطبيق الدقيق لمبدأ عدم الاعادة القسرية . ولكن لن يكون ذلك ممكنا على كل حال إلا إذا إتضح أيضا أن المجتمع الدولي عموما يساند هذه التدابير وأنه مستعد لضمان عدم تحمل البلد المضيف المعني لعبء إستقبال اللاجئين بمفرده . ولا يقتصر هذا العبء على الناحية المادية فقط وإنما يتسم بطابع اجتماعي وسياسي أيضا . وإن الالتزام الدقيق بمبدأ عدم الاعادة القسرية يتطلب بلا شك بعض التفضيحات نظرا لأن البلدان المعنية تولي الأولوية للاعتبارات الانسانية لا للمصالح المادية والسياسية . ولكي تستمر البلدان في هذا الاتجاه ينبغي اقناعها بأن التفضيحات جماعية ، وأنها تشكل جزءا من مجهود عالمي يقوم على المساواة في مقاسمة العبء الذي يستلزمه هذا المسعى الانساني . وأشار أيضا الى أن الممارسات الاخيرة لبعض الدول بتطبيق سلسلة من الإجراءات التقييدية كالطرد على الحدود ورفض منح حق اللجوء وإعادة اللاجئين وملتسمي اللجوء الى البلدان التي عبروها فحسب ، والإجراءات المطولة والتقييدية لاختيار ملتمسي اللجوء واللاجئين لغراض القبول وإعادة التوطين ، لا تساعد على إيجاد مناخ ملائم لحماية اللاجئين .

٨٠- ودعا عدد من المتكلمين المفوض السامي لشؤون اللاجئين الى القيام بدور عملي أكبر في الحالات التي تشتمل على تحركات غير منتظمة للاجئين وملتزمي اللجوء . ويشمل هذا الدور البحث عن حلول دائمة في بلدان اللجوء الاول والدعوة الى الاخذ بهذه الحلول لدى الدول المعنية . وقد أقر هؤلاء المتحدثون وكثيرون غيرهم أن مشكلات حماية اللاجئين لا يمكن التغلب عليها إلا بإيلاء الاهتمام اللازم للأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين . وأكد أحد المتحدثين أهمية ايجاد الحلول لمشكلات اللجوء في المناطق التي تحدث فيها ابتداء . وذكر أن حكومته ظلت تتبع ذلك المبدأ لعدة سنوات وأن من رأيها أن الاتجاه الاقليمي هو أفضل الاتجاهات لحل مشكلات اللجوء على المدى الطويل .

٨١- وأشار العديد من المتحدثين أيضا إلى أن مشروع الاستنتاجات الواردة في الوثيقة A/AC.96/671 قد ركز بحق على ضرورة معالجة مشكلة التحركات غير المنتظمة من أصلها عن طريق عمل تقوم الدول المعنية بمقتضاه بتقديم الحلول الدائمة الملائمة . وقد حث أحد المتحدثين ، في معرض تأييده للاستنتاجات بشكلها الحالي ، المفوض السامي على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لضمان تطبيق المعايير المبينة في تلك الاستنتاجات أيضا في حالات اللجوء الفعلية . وأشار أحد الممثلين الى أن الاستنتاجات توفر إطارا لازما يتعين استكمالها باجراءات عملية . وذكر ممثل آخر أن حكومته تنوي مواصلة دراسة قابلية تطبيق الاستنتاجات في بلده . وعبر أحد الممثلين عن رأيه بأن الاستنتاجات لا تعكس بشكل تام الحالة القائمة في منطقته حيث يتجه اللاجئين الى بلدان اللجوء الاول وهم يزمعون بوضوح تركها إلى بلدان أخرى . وبالإشارة الى الاتفاق المتعمد لوثائق السفر ووثائق إثبات الهوية الأخرى أو التخلص منها ، وإلى الاستنتاج الذي توصلت اليه اللجنة الفرعية بضرورة أن تتخذ الدول التدابير الملائمة لمعالجة هذه المشكلة ، أكد أحد الممثلين أن هذه التدابير لا ينبغي أن تكون ذات طابع يخلق ما يسمى بالحالات الدائرة .

٨٢- وكان ثمة اتفاق عام على أن مشروع الاستنتاجات بشأن هذا الموضوع يعتبر ملائما ومتوازنا بشكل جيد ويعكس المصالح المشروعة للاجئين والدول المعنية . إلا أن أحد الممثلين ذكر أن حكومته لا يمكنها أن تنضم إلى التوافق في الآراء المتعلق بالاستنتاجات ووفق بالتالي على تأجيل المسألة .

٨٣- وفي المناقشة المتعلقة بالحماية الدولية وخلال النقاش العام ، لاحظ معظم المتحدثين مع القلق أن هناك ما يستدعي مطالبة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على نحو متزايد بالاهتمام بالسلامة البدنية للاجئين وملتزمي اللجوء في كثير من مناطق العالم .

٨٤- وعُبر عن القلق لاستمرار أعمال القرصنة ضد ملتسمي اللجوء في جنوب شرقي آسيا رغم أنه قد تم التعبير عن الارتياح إزاء ما يبدو من انخفاض في معدل هجمات القرصنة . وقد رحب كثير من المتحدثين في هذا الصدد بنتائج اتفاق مناهضة القرصنة الذي توصلت اليه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع حكومة تايلند الملكية والذي تعهد الطرفان بمواصلة دعمه . وعُبر كثير من المتحدثين أيضا عن الأمل بأن يقوم المفوض السامي لشؤون اللاجئين بتقديم تقرير عن هذا الاتفاق .

٨٥- ولاحظ عدد من المتحدثين مع الارتياح أن جهود مكافحة هجمات القرصنة تستكملها جهود موازية تقوم بها المفوضية لتشجيع إنقاذ ملتسمي اللجوء المكروبيين في عرض البحر . ورحب كثير من المتحدثين باستمرار خطة عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانزال وبدء خطة عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر ، ابتداء من أيار/مايو ١٩٨٥ . ويبدو أن هذين المشروعين قد ساهما في زيادة عدد حالات الانقاذ المبلغ عنها في الشهور القليلة الماضية . إلا أنه قد تم التعبير عن القلق إزاء وجود حالات إلى الآن يتم بشأنها الإبلاغ بعدم قيام السفن المارة بإنقاذ ملتسمي اللجوء . وقد عُبر عدد من المتحدثين في أثناء مناقشة هذا البند وخلال النقاش العام عن استعداد حكوماتهم للاستمرار في توفير أماكن لإعادة التوطين بموجب خطة عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر طالما بقيت الحاجة لذلك . واعتبر أحد المتحدثين ، وهو يشير أيضا إلى دعم حكومته لخطة عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر ، أن هذه الخطة ينبغي أن تكون موضوعا لاستعراض تقني من وقت لآخر . كما أشار إلى أن ملتسمي اللجوء الذين يتم انقاذهم في بلده ، يُسمح لهم بالنزول دون ضمان بإعادة التوطين . وقال متحدث آخر إنه في الوقت الذي يؤيد فيه تماما المجهودات الرامية إلى تشجيع الانقاذ في عرض البحر ، فإن أي اتفاق يهدف إلى تشجيع الانقاذ في عرض البحر لا ينبغي النظر إليه بوصفه تشجيعا للأشخاص على ترك بلدانهم الأصلي بحثا عن امكانيات إعادة التوطين في الخارج .

٨٦- وكان شمة دعم بالاجماع للاستنتاجات التي أوصت بها اللجنة الفرعية بشأن انقاذ ملتسمي اللجوء في عرض البحر .

٨٧- وأثنى كل المتحدثين على السيد هفتر للمجهودات الكبيرة التي بذلها خلال السنة الماضية بغية التوصل باتفاق الآراء إلى استنتاجات تعتمدها اللجنة التنفيذية بشأن موضوع الهجمات العسكرية أو الهجمات المسلحة على معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم . وعُبروا بالمثل عن الأسف لأنه بالرغم من مجهودات السيد هفتر فلم يتم

التوصل إلى توافق في الآراء . وأعرب العديد من المتحدثين عن موافقتهم العامة على مجموعتي الاستنتاجات المقترحة التي بلورها السيد هفتر وقام بتعميمها على أعضاء اللجنة التنفيذية أثناء دورتها الحالية .

٨٨- وذكر كثير من المتحدثين أن مشروع الاستنتاجات قد حقق التوازن الصحيح بين الحاجة إلى إدانة الهجمات العسكرية والمسلحة على معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم والحاجة إلى ضمان استخدام هذه المعسكرات والمستوطنات للأغراض المدنية والانسانية فقط . وكان من رأي كثير من المتحدثين أن من الضروري تأمين الطابع المدني والانساني البحت لمعسكرات اللاجئين ومستوطناتهم . وذكر أحد المتحدثين أن ذلك يعتبر ضروريا من أجل الالتزام بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإيجاد الظروف التي يرجح لها في الغالب أن تمنع الهجمات العسكرية أو المسلحة . أما مركز معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم المحمي بموجب القانون الدولي ، فلا ينبغي إساءة إستغلاله أو النيل منه بإدخال أنشطة أو عناصر لا تتفق وطابعه المدني والانساني . وذكر بعض المتحدثين الأهمية التي يولونها لدور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحاجة المفوضية للوصول إلى هذه المعسكرات والمستوطنات . وقال أحد المتحدثين إن هذه المعسكرات ينبغي أن تكون بعيدة في موقعها عن حدود البلد الأصلي .

٨٩- إلا أن عدة متحدثين آخرين عبّروا عن تحفظاتهم القوية فيما يتعلق بمشروع الاستنتاجات التي قدمها السيد هفتر . وكرر هؤلاء المتحدثون الحاجة إلى إدانة الهجمات العسكرية أو المسلحة على معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم ، بشكل واضح وقاطع . وهم يرون أن هذه الهجمات لا يمكن تبريرها تحت أية ظروف . وهم يشعرون أنه لا يمكن التوصل إلى استنتاجات تكون مقبولة لهم ما لم يتناولوا هذه القضايا الرئيسية بطريقة صحيحة . وذكر بعض المتحدثين أن هذه الهجمات تتعارض مع القانون الدولي طالما أنها تنتهك حقوق وسلامة اللاجئين وتوجه ضد المدنيين العزل وأنها عمل من أعمال العدوان ضد البلد المضيف .

٩٠- وأقر نفس هؤلاء المتحدثين الحاجة إلى استخدام جميع معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم للأغراض المدنية والانسانية فقط وضرورة وصول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى هذه المعسكرات والمستوطنات لأغراض التحقق . وأكدوا مع ذلك أهمية أن تتضمن الاستنتاجات هذه المتطلبات بطريقة لا تتيح على الإطلاق أي تبرير أو ذريعة للهجمات . كما ذكر أن صياغة مبدأ وصول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمعسكرات اللاجئين ومستوطناتهم ينبغي أن تسمح بمراعاة حاجة المفوضية للتعاون والتشاور مع الحكومة المضيفة لا أن تعمل بطريقة لا تتفق وسيادة الدولة الممينة .

٩١- وطلب أحد المتحدثين توضيحاً للاستجابة المحتملة من المجتمع الدولي في الحالات التي يتم فيها اتخاذ جميع الإجراءات لضمان الطابع المدني والانساني للبحث لمعسكرات اللاجئين ومستوطناتهم ويشك بلد ما بالرغم من ذلك في أن معسكراً معيناً أو مستوطنة معينة يستخدمان أيضاً لأغراض أخرى . ولا شك أن مثل هذه الحالة تستدعي المزيد من التحقيق ولكنها لا يمكن أن تبرر هجوماً عسكرياً أو مسلحاً . ولذلك ، قال المتحدث أن مما يؤسف له بشكل خاص أن مشروع الاستنتاجات يدين فقط الهجمات التي تتعارض مع القانون الدولي وأن في ذلك افتراضاً خاطئاً مسبقاً بأن بعض الهجمات لا تتعارض مع القانون الدولي وقد تكون بالتالي جائزة .

٩٢- وعبر عدة متحدثين عن الرأي القائل بأنه ما دامت اللجنة التنفيذية لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء ومادامت الهجمات على معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم قد عولجت فعلاً في قرار الجمعية العامة ١٤٠/٣٩ فإنه ينبغي ترك الموضوع في الوقت الحالي . ثم يمكن تجديد الجهود في مرحلة لاحقة عندما تكون الظروف ملائمة بدرجة أكبر للتوصل إلى توافق في الآراء .

٩٣ - بيد أن عدداً من المتكلمين أشار على وجه التحديد إلى الهجمات التي وقعت مؤخراً في أنغولا وباكستان وبوتسوانا وتايلند وتونس وهندوراس . ونظراً للخطورة المتزايدة لمثل هذه الهجمات وما يترتب عليها من خسائر في الأرواح ، رأى هؤلاء المتكلمون أنه ينبغي أن لا يدخر أي جهد في سبيل اعتماد استنتاجات يدينها ، ولذلك أيدوا مواصلة بذل الجهود من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع . وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن عدم القيام بذلك ، يمكن أن يعتبر حافزاً كذلك لشن المزيد من الهجمات ، وأعرب متكلم عن الرأي القائل بأن الصعاب التي تمت مجابتهها حتى الآن ناجمة عن عدم توفر قدر كاف من الإرادة السياسية من جانب الدول .

٩٤ - واقترح بعض المتكلمين أن تؤكد اللجنة التنفيذية مجدداً على الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٤٠/٣٩ . في حين رأى متكلمون آخرون أن هذا القرار قابل ، بسبب صيغته ، لنفس الاعتراضات التي أبديت على مشروع الاستنتاجات الذي ناقشته اللجنة التنفيذية أثناء هذه الدورة .

٩٥ - ورحب كثير من المتكلمين بمبادرة المفوض السامي لعرض موضوع حماية اللاجئين على اللجنة التنفيذية . وتمت الاشارة أيضاً بالمفوض السامي لقيامه بتنظيم اجتماع المائدة المستديرة المعني باللاجئين المعقود في فيينا في نيسان/ابريل ١٩٨٥ . وأعرب

أحد الممثلين عن اعتقاده بأن النظر في الحالة الخاصة للاجئيات في هذه المحافل المختلفة يمثل اسهاما هاما في عقد الأمم المتحدة للمرأة .

٩٦ - وكان هناك تسليم عموما بأن اللاجئيات كثيرا ما تواجهن صعاب خاصة في ميدان الحماية لا بسبب إلا لأنهن نساء ، وتم الاعراب عن التقدير للاجراء الذي اتخذته بالفعل المفوضية من أجل ضمان توفير الحماية الكافية للاجئيات ، وأشار أحد الممثلين الى أن الترتيبات المتخذة ضد القرصنة تتسم ، على ما يبدو ، بالفعالية بصفة خاصة في حماية اللاجئيات . بيد أن هناك حاجة ملحة الى اتخاذ مزيد من التدابير لضمان حماية اللاجئيات من العنف أو الاخطار التي تتهدد سلامتهن الجسمانية وأمنهن وكذلك لضمان مساواتهن في المعاملة . وأعرب أحد الممثلين عن رأي مفاده أن البرامج الحالية للمفوضية ينبغي أن تعاد صياغتها لمراعاة الحالة الخاصة للاجئيات ، ولاسيما لضمان سلامتهن الجسمانية وأمنهن .

٩٧ - وكان من رأي أحد الممثلين أنه ينبغي ايلاء اهتمام خاص للاجئيات ربات الاسر واللاتي يجدن أنفسهن ، من ناحية أخرى ، في وضع ضعيف . وأعرب ممثل آخر عن اعتقاده بأنه ينبغي التركيز بصفة خاصة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئيات اللاتي يقمن بدور فريد في الوحدة الاسرية ، وينبغي أن يتم ذلك عن طريق برامج للتشقيف والمحو والعمالة . وذكر ممثل أنه في حين أن اللاجئيات يتسمن بضعف شديد فيما يتصل بالحماية القانونية والجسمانية ، فإنه ينبغي عدم تصنيفهن ببساطة مع المعوقين والاطفال كفئة ضعيفة وذلك لأغراض البرامج المساعدة ، بل ينبغي أن يستفدن من البرامج النشطة الموضوعة لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي لهن وتأمين المساواة في معاملتهن . وأعرب الممثل نفسه عن الرأي الداعي الى أن تشارك اللاجئيات في صيانة هذه البرامج وتنفيذها .

٩٨ - وطلب عدد من الممثلين أن تقدم المفوضية تقارير بانتظام عن حالة اللاجئيات وعن الاجراءات المحددة المتخذة والمقترحة لتحسين الحماية الدولية التي توفر لهن . وكان من رأي أحد الممثلين أن تدرج هذه المسألة في جدول أعمال اللجنة التنفيذية في السنة المقبلة .

٩٩ - وأيد جميع المتكلمين الاستنتاجات المتعلقة باللاجئيات التي أوصي بأن تعتمدها اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية . وذكر ممثل أنه ، في حين أن جميع الاستنتاجات تتسم بالاهمية ، فإن الاستنتاجين (د) و (هـ) يكتسبان أهمية خاصة ، وفيما

يتعلق بالاستنتاج (ك) ، ذكر أحد الممثلين أن تفسير تعريف اللاجئين يدخل في نطاق اختصاص السلطات الوطنية المسؤولة عن تحديد مركز اللاجئين ، ولهذا فإن حكومته لا تستطيع أن تقدم أي تعهد فيما يتعلق بهذا الاستنتاج ، وأعرب أيضا عن اعتقاده بأن هذه المسألة تتطلب المزيد من التفكير وأنه قد يكون من المناسب إجراء دراسة للتعريف ذاته ولمصطلح "فئة اجتماعية معينة" . وأعرب ممثل آخر عن أسفه لتعديل صيغة الاستنتاج (ك) . ذلك أن المشاريع السابقة كانت ، في رأيه ، أكثر دقة في أسلوبها . وأكد أحد الممثلين أن اللجنة التنفيذية ينبغي أن تؤيد كل الجهود التي تبذلها المفوضية باسم اللاجئين وأن تساعد أيضا في تهيئة مناخ لفهم مشاكلهن الخاصة .

١٠٠ - وفيما يتعلق بموضوع العودة الاختيارية الى الوطن ، أعرب معظم المتكلمين عن موافقته على أن ذلك يمثل أكثر الحلول استمواجا لمشاكل جميع اللاجئين ، ورحب بمبادرة المفوض السامي لتركيز الاهتمام على هذا الموضوع . وأعربوا أيضا عن تقديرهم لأعمال اجتماع المائدة المستديرة المعقود في سان ريمو وأبدوا تأييدهم عموما لما خلص اليه من استنتاجات .

١٠١ - وأكد عدد من المتكلمين على ضرورة وضع امكانية العودة الاختيارية الى الوطن في الاعتبار بصفة دائمة . وأعرب أحد المتكلمين عن رغبته في أن تعرض هذه المسألة مرة أخرى على اللجنة الفرعية في اجتماعها المقبل . وأعرب متكلم آخر عن اعتقاده بأنه قد يكون من المناسب تكريس دورة كاملة للجنة الفرعية لبحث أحد الاستنتاجات التي اعتمدها اللجنة الفرعية بشأن العودة الاختيارية الى الوطن والذي يدعو الى إعداد صك متعدد الاطراف بشأن هذا الموضوع . وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة الفرعية عندئذ من اعتماد مشروع نص لتقديمه الى الحكومات للموافقة عليه .

١٠٢ - وأكد عدة متكلمين على ضرورة اشتراك المفوض السامي بصورة نشطة في البرامج التي تستهدف مساعدة العائدين . وأشار أحد المتكلمين الى الحالة في جنوب شرقي آسيا حيث لا يزال يوجد كثير من اللاجئين الذين لم تعد هناك ، فيما يبدو ، امكانية عملية لاعادة توطينهم الذين ستكون العودة الاختيارية الى أوطانهم هي الحل الوحيد الممكن بالنسبة لهم . وأعرب عن دعم حكومته المستمر لبرنامج المفوض السامي لمساعدة العائدين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وعن رغبتها في دعم البرامج المقبلة للعائدين .

١٠٣ - وأكد عدد من المتكلمين على حق اللاجئين الاساسي في العودة الى اماكنهم الأصلية . بيد أن عدة متكلمين آخرين أكدوا أن العودة الاختيارية الى الوطن ينبغي أن لا تتم إلا عندما تسمح الظروف بذلك ، وأكدوا ، في هذا الصدد ، على أهمية إزالة الأسباب الجذرية لتنقلات اللاجئين . وكان من رأي المراقب عن المجلس الدولي للوكالات الطوعية أن الجهود الرامية الى تشجيع العودة الاختيارية الى الوطن قد تعتبر قسرا ، في بعض الظروف ، من وجهة نظر اللاجئين ما لم تتغير الظروف التي أدت الى هروبهم . لذلك يقتضي الأمر عدم بذل أي جهود في سبيل العودة الاختيارية الى الوطن الى أن يتم الوفاء بهذا الشرط ، كما ينبغي اشراك اللاجئين وعكس آرائهم في أية مناقشات تجرى أو أية قرارات تتخذ . وأعرب أيضا عن اعتقاده بأنه ليس هناك حاجة الى مك متعدد الأطراف بشأن هذا الموضوع وأنه يكفي أن تصدر اللجنة الفرعية اعلانا في هذا الشأن .

١٠٤ - وأعرب أحد المتكلمين عن أسفه لأن استنتاجات اللجنة الفرعية لا تتضمن التوصية الصادرة عن اجتماع المائدة المستديرة المعقود في سان ريمو بأن تتاح للمفوض السامي فرصة ، عند تشجيع العودة الاختيارية الى الوطن ، للتعامل مع أي كيان بصرف النظر عن مركزه القانوني .

١٠٥ - وأعرب متكلمان عن أملهما في أن ينظر المفوض السامي بعين التأييد في تعيين ممثل خاص أو منسق اقليمي لتشجيع العودة الاختيارية الى الوطن وغير ذلك من الحلول في جنوب شرقي آسيا . وأشار أحد هذين المتكلمين الى وجود توصية بهذا المعنى في تقرير صدر مؤخرا لوحدة التفتيش المشتركة (انظر A/40/135) .

١٠٦ - وأيد جميع المتكلمين الاستنتاجات التي اقترحتها اللجنة الفرعية بشأن هذا البند ، ورأى عدد منهم أن تلك الاستنتاجات ستوفر إطارا جيدا للمفوضية كي تقوم بدور نشط في تشجيع العودة الاختيارية الى الوطن وكي يتوفر لها قدر أكبر من حرية العمل ، ولاسيما فيما يتعلق بتعيين الفرق الاستشارية المخصصة وتمويل برامج العائدين .

١٠٧ - وتم التأكيد لدى مناقشة البند المتعلق بالحماية الدولية وفي المناقشة العامة أيضا ، على أهمية جهود المفوضية في سبيل تعزيز القانون الدولي المتعلق باللاجئين وزيادة دعمه ، كما تم الترحيب بالتقدم المحرز في هذا الميدان . وأعرب بعض المتكلمين عن القلق لأن المفوضية تقترح ، في معرض جهودها الرامية الى تحقيق وفورات ، تخفيض ميزانيتها في هذا المجال الحيوى من مجالات نشاطها ، كما أعرب

المراقب عن المجلس الدولي للوكالات الطوعية عن قلق تلك الوكالات لانه من المتوخى في الميزانية المقترحة لسنة ١٩٨٦ اجراء تخفيض بنسبة ٢٥ في المائة في مجال الحماية الدولية . وتمت الاشارة مع التقدير الى مختلف الحلقات الدراسية للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من المهتمين باللاجئين التي تنظمها المفوضية في اجزاء مختلفة من العالم ، ومنها الندوة المعنية بالحماية الدولية للاجئين في أمريكا الوسطى وبنما والمكسيك ، التي عقدت تحت رعاية حكومة كولومبيا ، في قرطاجنة بكولومبيا ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، كذلك تمت الاشارة الى الدور القيم الذي يضطلع به المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو ، ايطاليا ، في سبيل تشجيع زيادة تطوير القانون الدولي المتعلق باللاجئين .

١٠٨ - وشدد أيضا عدد من المتكلمين على أهمية أعمال اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية في تعزيز معايير ومبادئ معاملة اللاجئين . ففي العقيد التالي لانشائها في سنة ١٩٧٥ ، قامت اللجنة الفرعية بمعالجة مجموعة واسعة التنوع من المشاكل المتعلقة بحماية اللاجئين ، كما لعبت ، من خلال استنتاجاتها المعتمدة بشأن مواضيع شتى ، دورا حيويا في إعداد معايير دولية لحماية اللاجئين . وأعرب المراقب عن المجلس الدولي للوكالات الطوعية عن رغبته في أن تتاح للمنظمات غير الحكومية امكانية المشاركة في مداورات اللجنة الفرعية .

١٠٩ - وردا على المناقشة ، شكر مدير الحماية الدولية الممثلين على تأييدهم الواسع النطاق لاستنتاجات التي أوصت اللجنة الفرعية بأن تعتمدها اللجنة التنفيذية بشأن مواضيع اللاجئين ، والانقاذ في عرض البحر ، والعودة الاختيارية الى الوطن . وشكر أيضا الممثلين لما قدموه من دعم عموما لمختلف أنشطة الحماية التي يضطلع بها المفوض السامي ، ورأى أن ذلك الدعم ضروري لمواصلة المهمة الشاقة المتعلقة بالحماية الدولية في المناخ الحالي الذي يتسم بوجود اتجاهات تقييدية من جانب عدد من الحكومات بمصد إيواء اللاجئين في أقاليمها . وقال ان المفوضية تسترشد بالمبادئ المقبولة دوليا فيما يتعلق بالحماية الدولية ولا تميز بين البلدان في مختلف أجزاء العالم في سعيها الى حماية اللاجئين وملتمسي اللجوء . ومن الضروري أن تتخذ المفوضية موقفا موضوعيا حتى لا تتهم بأن معاييرها تختلف باختلاف البلدان .

١١٠ - وفيما يتعلق بموضوع التحركات غير المنتظمة ، كان من رأيه أن هناك توافقا واسع النطاق في الآراء بشأن استنتاجات اللجنة الفرعية فيما يخص المسألة ، وأعرب عن أمله في أن يتم التغلب في الوقت المناسب على التحفظ الذي أبداه أحد الوفود بشأن

نقطتين وردتا في الاستنتاجات وفي أن يتم اعتماد الاستنتاجات بأكملها في نهاية الدورة .

١١١ - وفيما يتعلق بموضوع الهجمات العسكرية ، قال إن المفوض السامي دأب ، تساعد في ذلك المفاوضات ، على التنديد بالهجمات على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، حيثما وقعت وسيظل يقوم بذلك . وتسمى المفاوضات باستمرار الى ابقاء على الطابع المدني والانساني لجميع مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، تحقيقا لهذا الغرض ، من الاهمية ضمان امكانية وصول المفاوضات اليها .

١١٢ - وفيما يخص مسألة تعريف مصطلح "اللاجئ" ، الذي أعرب عدد من المندوبين عن آراء بشأنه ، ذكر مدير الحماية الدولية أن المفاوضات لم يكن من رأيها على الاطلاق أن يصبح مركز الاشخاص الذين سيتعرضون ، نتيجة لاضطرابات داخلية خطيرة أو نزاع مسلح ، الى خطر شديد اذا عادوا الى بلدهم الاصلي هو نفس المركز الذي يتمتع به اللاجئون في إطار مدلول اتفاقية سنة ١٩٥١ وبروتوكول سنة ١٩٦٧ . ويتمثل موقف المفاوضات في أن هؤلاء الاشخاص ينبغي أن توفر لهم الحماية من العودة القسرية وأن يمنحوا مركزا قانونيا مناسباً يتمشى مع حالتهم واحتياجاتهم الخاصة . ويرد ذلك بوضوح في الفقرة ٦ من المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية (A/AC.96/660) .

١١٣ - وتعليقا على نقطة أخرى أثيرت أثناء المناقشة ، ذكر مدير الحماية الدولية أن مما لا شك فيه أن مبدأ عدم الاعادة القسرية لا ينطبق فقط على اللاجئين حسب التعريف المنصوص عليه في اتفاقية سنة ١٩٥١ وبروتوكول سنة ١٩٦٧ بل ينطبق أيضا على الفئات الاوسع التي تدخل في نطاق الولاية الموسعة المنوطة بالمفوض السامي . ويتضح ذلك من مختلف قرارات الجمعية العامة ، واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية بشأن اللاجئين لسنة ١٩٦٩ ، وممارسة الدول ، والاستنتاج رقم ٢٢ (د - ٢٢) الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثلاثين .

١١٤ - وفي ختام المناقشة ، اعتمدت اللجنة التنفيذية الاستنتاجات التالية التي تشتمل على الاستنتاجات التي أوصت بها اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية .

١١٥ - الاستنتاجات التي خلصت اليها اللجنة

١- لمحة عامة

ان اللجنة التنفيذية قد :

(أ) سلمت بالاهمية الحاسمة لوظيفة الحماية الدولية التي يطلع بها المفوض السامي ، والتي أصبحت ممارستها تتسم بالمعوبة على نحو مطرد بسبب تزايد تعقد المشاكل التي يواجهها اللاجئين في الوقت الحاضر ؛

(ب) كررت التأكيد على أن وظيفة الحماية الدولية التي يطلع بها المفوض السامي لا يمكن ان تؤدي بفعالية إلا بدعم كامل من الحكومات ؛ ومن الاهمية بمكان في هذا الصدد توفير الحلول الدائمة من قبل الحكومات ، بالتعاون مع المفوض السامي ؛

(ج) لاحظت مع الارتياح التقدم المحرز في سبيل زيادة تطوير القانون الدولي المتعلق باللاجئين وتعزيز المعايير المعترف بها دوليا لمعاملة اللاجئين ؛

(د) رحبت بانضمام عدد كبير من الدول الان الى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، وأعربت عن أملها في قيام دول أخرى بالانضمام الى هذين الصكين في المستقبل القريب ، مما يؤدي الى تعزيز اطار التضامن وتقاسم الاعباء على المستوى الدولي والذي يمثل هذان الصكان جزءا لا يتجزأ منه ؛

(هـ) رحبت بقيام أحد البلدان مؤخرا بسحب القيد الجغرافي فيما يتعلق بالتزاماته بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبقيام بلد آخر بالنظر حاليا ، بعين التأييد ، في مسألة هذا السحب ؛ وأومت بأن تنظر الدول التي لاتزال تأخذ بهذا القيد الجغرافي ، في سحبه ؛

(و) لاحظت مع القلق البالغ أنه رغم تطوير وزيادة تعزيز المعايير المحددة لمعاملة اللاجئين ، مازال يجري تجاهل حقوق اللاجئين الاساسية في مختلف مناطق العالم ومازال اللاجئين يتعرضون بصفة خاصة لهجمات القراصنة ولاعمال العنف الأخرى وللهجمات العسكرية والمسلحة والاحتجاز التعسفي والاعادة القسرية ؛

(ز) لاحظت ان الجمعية العامة اتخذت بتوافق الآراء القرار ١٤٠/٣٩ التسي تتعلق الفقرة ٣ منه بالهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ؛

(ح) أكدت أهمية إبقاء مسألة الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين قيد نظر اللجنة التنفيذية باستمرار ، ورجت من الرئيس مواصلة المشاورات بشأن هذه المسألة ؛

(ط) رحبت باستمرار قيام الدول في أجزاء كثيرة من العالم ، بما في ذلك الدول التي تواجه صعوبات اقتصادية وانمائية ، بمنح اللجوء لعدد كبير من اللاجئين ؛

(ي) لاحظت مع القلق تزايد ظاهرة اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين ينتقلون بشكل غير منتظم الى بلد آخر بعد أن يجدوا الحماية في أحد البلدان ، وأعربت عن أملها في ان يتم التخفيف من حدة المشكلة التي يمثلها ذلك ، من خلال اعتماد حلول عالمية بروح من التعاون وتقاسم الاعباء على الصعيد الدولي ، ورجت من المفوض السامي ان يواصل المشاورات بهدف التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة ؛

(ك) رحبت بالدعوة التي وجهها المفوض السامي في ايار/مايو ١٩٨٥ لاجراء مشاورات بشأن وصول ملتمسي اللجوء واللاجئين الى اوروبا ؛

(ل) أكدت من جديد أهمية ايجاد تفهم أعمق لدى الرأي العام للمحنة الخاصة التي ألمت باللاجئين ، وذلك بهدف تسهيل ممارسة المفوض السامي لوظيفة الحماية الدولية التي يفترض بها ؛

(م) كررت التأكيد على أهمية ما تبذله المفوضية من جهود متواصلة في سبيل تطوير وتعزيز القانون الدولي المتعلق باللاجئين ، وبصفة خاصة من خلال تعاونها مع المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو ، بايطاليا .

٢ - لاجئو امريكا الوسطى واعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) أدركت مدى تعقد وخطورة حالة اللاجئين في منطقة امريكا الوسطى ، التي استأثرت مؤخرا باهتمام خاص ؛

(ب) اعترفت بالاحكام المتعلقة باللاجئين والواردة في وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ؛

(ج) لاحظت مع الاهتمام اعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين ، الذي يتضمن نتائج الندوة المعنونة "الحماية الدولية للاجئين في امريكا الوسطى والمكسيك وبنما : المشاكل القانونية والانسانية" ، التي عقدت تحت رعاية حكومة كولومبيا في قرطاجنة بكولومبيا في الفترة من ١٩ الى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ؛

(د) رحبت باستخدام النهج الاقليمية في حل مشاكل اللاجئين ذات النطاق الاقليمي ، على النحو الذي برهنت عليه الندوة بما فيه الكفاية .

٣ - انقاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر

إن اللجنة التنفيذية :

(أ) أعادت تأكيد الالتزام الاساسي ، الذي يقضي به القانون الدولي ، بأن يقوم ربانية السفن بانقاذ جميع الاشخاص المكروبيين في عرض البحر ، بما فيهم ملتمسو اللجوء ؛

(ب) أشارت الى الاستنتاجات التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية في الدورات السابقة والتي تعترف بضرورة تعزيز التدابير التي تكفل تسهيل انقاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر ؛

(ج) اعربت عن ارتياحها ازاء زيادة حالات انقاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر زيادة كبيرة في عام ١٩٨٥ ، غير انها اعربت عن قلقها في الوقت نفسه لاستمرار عدد كبير من السفن في تجاهل ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر ؛

(د) رحبت بما اسفر عنه توفير عدد ملائم من أماكن إعادة التوطين من اتاحة الفرصة للبدء ، على أساس تجريبي اعتبارا من أيار/مايو ١٩٨٥ في خطة عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر ؛

(هـ) رحبت بالمبادرات الواسعة النطاق التي اتخذتها المفوضية لتعزيز انقاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر وبالدعم المقدم لهذه المبادرات من الدول ؛

(و) أوصت بقوة بأن تبقى الدول على الدعم الذي تقدمه للإجراءات التي تتخذها المفوضية في هذا المجال وبأن تقوم على وجه الخصوص بما يلي :

١١' الانضمام الى خطتي عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانزال من السفن وعروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر أو تجديد المساهمات المقدمة اليهما أو الى أي منهما ، في اقرب وقت ممكن ؛

١٢' الطلب الى أصحاب السفن ابلاغ ربانية السفن في بحر الصين الجنوبي بمسؤولياتهم عن انقاذ جميع ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر .

٤ - اللاجئين والحماية الدولية

ان اللجنة التنفيذية :

(١) رحبت بمبادرة المفوضية بتنظيم اجتماع المائدة المستديرة المعني باللاجئين المعقود في جنيف في نيسان/ابريل ١٩٨٥ ؛

(ب) رحبت أيضا بالتوصيات المتعلقة بحالة اللاجئين والمشردين التي اعتمدها المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، المعقود في نيروبي في الفترة من ١٥ الى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ؛

(ج) لاحظت ان اللاجئين من النساء والفتيات يمثلن غالبية السكان اللاجئين في العالم وان العديد منهن يواجهن مشاكل خاصة في ميدان الحماية الدولية ؛

(د) اعترفت بأن هذه المشاكل تنشأ عن ضعف حالتهم التي تعرضهن في كثير من الاحيان للعنف الجسدي واساءة المعاملة الجنسية والتمييز ؛

(هـ) أكدت على ضرورة قيام الحكومات والمفوضية بإيلاء الاهتمام لهذه المشاكل على سبيل الاستعجال واتخاذ جميع التدابير الملائمة لضمان حماية اللاجئين من النساء والفتيات من العنف والاختطاف التي تتهدد سلامتهن الجسدية أو تعرضهن لاساءة المعاملة الجنسية أو المضايقات الجنسية ؛

(و) لاحظت مع الارتياح التدابير التي اتخذتها بالفعل المفوضية لمعالجة مشاكل حماية اللاجئين ولضمان حمايتهن بما فيه الكفاية ؛

(ز) طلبت الى الدول ان تواصل دعم برامج المفوضية التي وضعت بهدف تأمين حماية اللاجئين ودعم برامج المساعدة المقدمة من المفوضية الى اللاجئين ، وبصفة خاصة البرامج التي تهدف الى مساعدة اللاجئين على تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق المشاريع التثقيفية والمدرسة للدخل ؛

(ح) اومت بأن تقوم الدول ، منفردة ومجتمعة وبالتعاون مع المفوضية ، بإعادة تحديد واعادة توجيه البرامج القائمة ووضع برامج جديدة ، عند الاقتضاء ، للتصدي للمشاكل الخاصة التي تعترض اللاجئين ، وبصفة خاصة لضمان صون ملامتهن الجسدية وأمنهن ومساواتهن في المعاملة . وينبغي ان تشارك اللاجئين في صياغة هذه البرامج وتنفيذها ؛

(ط) أكدت على أهمية توفر معرفة وتفهم أكثر تفصيلا فيما يتعلق بالاحتياجات والمشاكل الخاصة التي تواجهها اللاجئين في ميدان الحماية الدولية ، وأهمية جمع البيانات الإحصائية والاجتماعية والبيانات الأخرى المتعلقة باللاجئين من النساء والفتيات بهدف تحديد وتنفيذ الآليات الملائمة لضمان حمايتهن بفعالية ؛

(ي) رجت من المفوض السامي ان يقدم الى أعضاء اللجنة التنفيذية تقارير ، بانتظام ، عن احتياجات اللاجئين وعن البرامج القائمة والمقترحة لصالحهن ؛

(ك) سلمت بأن للدول الحرية ، وهي تمارس سيادتها ، في أن تعتمد التفسير القائل بأن ملتزمات اللجوء المعرضات لمعاملة قاسية أو لا إنسانية بسبب اخلالهن بالعادات الأخلاقية الاجتماعية في المجتمع الذي يعشن فيه يمكن اعتبارهن "فئة اجتماعية خاصة" ، في إطار مدلول الفقرة ٢ من المادة ١ ألف من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين .

٥- العودة الاختيارية الى الوطن

إن اللجنة التنفيذية ، وهي تؤكد من جديد أهمية الخلاص التي إنتهت اليها سنة ١٩٨٠ بشأن العودة الاختيارية الى الوطن^(٧) بصفتها إنعكاسا للمبادئ الأساسية للقانون والممارسات الدولية ، إعتمدت أيضا الخلاص التالية بشأن هذه المسألة :

(أ) التأكيد من جديد على الحقوق الأساسية للأشخاص في العودة عن طواعية الى بلد المنشأ والالحاق على ان يستهدف التعاون الدولي تحقيق هذا الحل وعلى ضرورة زيادة تنميته ؛

(ب) ينبغي ألاّ تحدث إعادة اللاجئين الى الوطن إلا عند إعرابهم صراحة وبحرية عن رغبتهم في ذلك . وينبغي ان تُحترم في جميع الأحوال طبيعة عملية عودة اللاجئين الاختيارية والفردية الى الوطن ، والحاجة الى الاضطلاع بها في ظل ظروف تضمن سلامتهم المطلقة ، ومن المفضل ان تجري الاعادة الى مكان إقامة اللاجئين في بلده الأصلي ،

(ج) ان للجانب المتعلق بأسباب الحالة أهمية في إيجاد حل لها ، وينبغي للجهود الدولية ان تتجه أيضا الى إزالة أسباب تحركات اللاجئين . وينبغي أيضا ايلاء مزيد من الاهتمام لأسباب هذه التحركات ولمنعها فضلا عن الاهتمام بتنسيق الجهود التي يبذلها حاليا المجتمع الدولي ، لاسيما داخل الأمم المتحدة . ومن بين الشروط الرئيسية لمنع تدفق اللاجئين وجود إرادة سياسية كافية لدى الدول المعنية مباشرة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء تحركات اللاجئين ؛

(د) يجب على المجتمع الدولي أن يدعم مسؤوليات الدول تجاه رعاياها والتزامات الدول الأخرى بتشجيع العودة الاختيارية الى الوطن . وينبغي ان يحظى العمل الدولي الرامي الى تحقيق العودة الاختيارية الى الوطن ، سواء كان على الصعيد العالمي أو الاقليمي ، بالدعم والتعاون الكاملين من جانب جميع الدول المعنية مباشرة وكما ان تعزيز العودة الاختيارية الى الوطن ، كحل لمشكلات اللاجئين يتطلب من جميع الدول المعنية مباشرة إرادة سياسية لخلق الظروف المؤدية الى هذا الحل . وتلك هي المسؤولية الأولى للدول .

(هـ) إن الولاية الحالية للمفوض السامي كافية لتسمح له بتعزيز الاعادة الاختيارية الى الوطن ، وذلك باتخاذ مبادرات لبلوغ هذا الهدف وبتشجيع الحوار بين جميع الاطراف الرئيسية ، وتيسير الاتصالات فيما بينهم وبالقياام بدور الوسيط أو قناة الاتصال . ومن المهم ان يقوم المفوض السامي ، كلما أمكنه ذلك ، بالاتصال بجميع الاطراف الرئيسية وان يتعرّف على وجهات نظرهم . وينبغي ألا تغيب عن ذهن المفوض السامي أبداً ، منذ نشوء حالة لاجئين ، امكانية العودة الاختيارية الى الوطن بالنسبة لجميع اللاجئين ، أو لجزء منهم ، ممن هم موضوع استعراض نشيط . وعلى المفوض السامي ان يتابع بنشاط النهوض بهذا الحل ، كلما رأى أن الظروف مناسبة .

(و) على جميع الاطراف ان تعترف باهتمامات المفوض السامي الانسانية وان تحترمها وان توفر له الدعم الكامل في الجهود التي يبذلها من أجل الاضطلاع بولايته الانسانية في تقديم الحماية الدولية للاجئين وفي السعي الى ايجاد حل لمشكلاتهم ؛

(ز) وينبغي في جميع المناسبات ان يشترك المفوض السامي منذ البداية في تقدير امكانية الاعادة الى الوطن ، ومن ثم في تخطيط وتنفيذ مراحل العملية ؛

(ح) إن أهمية العودة التلقائية الى بلد المنشأ معترف بها . ويُعتبر ان العمل على تشجيع العودة الاختيارية المنظمة الى الوطن يجب ألا يعرقل عودة اللاجئين التلقائية الى وطنهم . وينبغي ان تبذل الدول المعنية كل ما في وسعها من جهد ، بما في ذلك توفير المساعدة في بلد المنشأ الأملي ، لتشجيع هذه الحركة كلما وُجد أنها تخدم مصلحة اللاجئين المعنيين ،

(ط) وعندما يرى المفوض السامي انه توجد مشكلة عويصة تعترض سبيل تعزيز العودة الاختيارية لفريق معين من اللاجئين الى الوطن ، فان له ان يفكر ، فيما يتعلق بتلك المشكلة الخاصة بالذات ، في إنشاء فريق استشاري مخصّص غير رسمي ، يقوم هو نفسه بتعيينه بالتشاور مع رئيس مكتب لجنته التنفيذية وأعضائه الآخرين . ويمكن ان يشمل هذا الفريق ، عند الضرورة ، دولا ليست أعضاء في اللجنة التنفيذية ، وينبغي من حيث المبدأ ان يشمل البلدان المعنية مباشرة . وللمفوض السامي ان ينظر أيضا في أمر طلب المساعدة من هيئات مختصة أخرى للأمم المتحدة .

(ي) ان ممارسة إنشاء لجان ثلاثية هي عملية ملائمة جدا لتيسير العودة الاختيارية الى الوطن . وبوسع اللجنة الثلاثية التي ينبغي ان تتكون من بلدي المنشأ والملجأ ومن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ان تهتم بالتخطيط المشترك لبرنامج إعادة الى الوطن وتنفيذه المشترك ، على السواء وهي أيضا وسيلة فعالة لضمان اجراء مشاورات بين الاطراف الرئيسية المعنية بشأن أية مشكلة قد تنشأ فيما بعد .

(ك) ويتطلب العمل الدولي للنهوض بالعودة الاختيارية الى الوطن النظر في الحالة داخل البلد الاصلي وكذلك داخل البلد المضيف . وتعتبر المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي للبلد الاصلي لإعادة إدماج العائدين عاملا هاما في تعزيز عملية العودة الى الوطن . وينبغي لهذا الغرض ، ان تكون لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ، حسب الظروف ، أموال جاهزة لمساعدة العائدين في مختلف مراحل إدماجهم وإعادة تأهيلهم في بلدانهم الاصلي .

(ل) وينبغي التسليم بأن للمفوض السامي إهتماما مشروعا بعواقب العودة ، لاسيما عندما تكون العودة نتيجة لعفو أو لكفالة من شكل آخر . ويجب النظر الى المفوض السامي على أن له الحق في الالحاح على إهتمامه المشروع بنتيجة أية عودة ساعد على إتمامها . وينبغي ان يحصل ، في إطار مشاورات وثيقة مع الدولة المعنية ، على امكانية الاتصال مباشرة وبدون عوائق بالعائدين على نحو يمكنه من رصد تنفيذ العفو أو الضمانات أو التأمينات التي عاد اللاجئون على أساسها . وينبغي ان يعتبر هذا الحق بوصفه حقاً أصيلاً داخلاً في صلب ولايته ؛

(م) وينبغي أيضا النظر في مواصلة وضع مك تتمثل فيه جميع المبادئ والخطوط التوجيهية الحالية المتعلقة بالعودة الاختيارية الى الوطن ، ليتقبله المجتمع الدولي ككل .

خامسا : حالة التبرعات والمتطلبات المالية الشاملة
لعامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦

(البند ٧ من جدول الاعمال)

١١٦- قدّم مدير الشؤون الخارجية هذا البند بالاشارة الى مناقشة الازمة المالية للبرامج العامة التي دارت في اللجنة الفرعية للشؤون الادارية والمالية . وقال انه جرى الاتفاق تماما على وجوب قيام جميع الاطراف المعنية بعمل مشترك سعيا الى التوفير وفعالية التكلفة وايجاد التمويل المطلوب .

١١٧- وأشار المدير الى ان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين نبهت اللجنة التنفيذية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ الى تفاقم مشكلة تمويل البرامج العامة ، إلا انه من المهم التشديد على ان الازمة الحالية ليست ناتجة عن فقدان حسن النية تجاه اللاجئين . وأوضح أن مجموع التبرعات لجميع برامج مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين كان في الواقع ، في عام ١٩٨٥ أعلى بنسبة ٢٤ في المائة عما كان عليه في نفس الوقت في عام ١٩٨٤ . وبين ان استجابة المانحين بوجه عام كانت في عام ١٩٨٥ سخيّة جدا . وان المشكلة تتمثل في محاولة تلبية احتياجات ضخمة غير متوقعة بموارد محدودة . وقال في هذه الحالة إن الاحتياجات الطارئة قد حجت الاهتمام عن البرامج العامة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين - التي كانت ذات الاولوية المطلقة بالنسبة للمفوضية ولجنة التنفيذية - وحجت ضرورة تمويلها . وقال انه إذا ما أخذت في الاعتبار جميع الإيرادات بما فيها التبرعات المعلنة خلال الدورة الجارية للجنة التنفيذية فان مجموع الاموال المتوفرة للبرامج العامة لسنة ١٩٨٥ في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ يبلغ ٢٧٩ مليون دولار أي بنقص يبلغ ٤٠ مليون دولار . وتأمل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في ان تتمكن ، بفضل مزيد من التبرعات الاضافية والتوفيرات المتأتية عن الامتعاض الجارى للبرنامج من مواصلة تنفيذ البرامج العامة لعام ١٩٨٥ على مستوى معقول ، وسوف يجري اطلاع اللجنة التنفيذية على الحالة باستمرار .

١١٨- وقال مدير الشؤون الخارجية انه إذا ما استمرت الظروف الحالية فان البرامج العامة لعام ١٩٨٦ سوف تكون في وضع أموا من وضع برامج عام ١٩٨٥ ، وسوف لن تبقى أموال ، أو لن يبقى إلا القليل فقط ، من عام ١٩٨٥ للشروع في البرامج العامة الجديدة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وبين ان إحتياجات البرامج العامة لعام

١٩٨٦ والبالغة ٣٣٠ مليون دولار يجب تمويلها بالاقتصار أو شبه الاقتصار على تبرعات عام ١٩٨٦ نظرا لأن مصادر الإيراد الأخرى سائرة نحو النضوب وستكون قليلة جدا في عام ١٩٨٦ .

١١٩- وأكد ضرورة محاولة إنشاء قاعدة أكثر ضمانا لتمويل البرامج العامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ذات الأولوية القصوى بالنسبة للمفوضية فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها .

١٢٠- وأضاف أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاءها المنفذين سوف يحاولون تحقيق مزيد من التوفير ومن فعالية التكاليف . وأن المفوضية بدأت بالفعل تحاول إيجاد مصادر جديدة للتبرعات ، غير أن المؤتمر السنوي للتعهد بالتبرعات لا ينتج إلا ثلث احتياجات البرامج العامة في أي عام من الأعوام ، وأن رصيد تبرعات البرامج العامة (٢٠٠ مليون دولار عادة) ينبغي التفاوض بشأنه في غضون السنة ، من ميزانيات غير مخصصة ، بشكل محدد ، لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعرضة للتحويل إلى أغراض أخرى أو للتخفيض . وبذلك يجب ألا تكون هذه الترتيبات الضعيفة أساسا لتمويل الجزء الأكبر من البرامج العامة .

١٢١- وناشد المدير ، لذلك ، المانحين العمل ، من بداية السنة المالية ، على تخصيص مستويات أعلى من تبرعاتها للبرامج العامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل إعطاء هذه البرامج أساس التمويل الآمن الذي تحتاج إليه نظرا لأهميتها ذات الأولوية .

١٢٢- وأعرب المدير عن أمله في أن تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الكفاح خلال بقية عام ١٩٨٥ ، ووجه نداء قويا إلى مؤتمر إعلان التبرعات المقرر عقده في نيويورك يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، للإعلان عن زيادة التبرعات للبرامج العامة للمفوضية زيادة كبيرة والتعجيل في دفع المبالغ المتوجبة .

١٢٣- وقال إنه لا يمكن أن يُتوقع من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تفي بولايتها بدون توافر الأموال التي تتطلبها البرامج العامة .

مقررات اللجنة

١٢٤- إن اللجنة التنفيذية قد :

(أ) أحاطت علما بالتقرير المقدم من المفوض السامي بشأن حالة التبرعات لمناديق التبرعات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبشأن المتطلبات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ (A/AC.96/659 و Corr.1) وبالمناقشة التفصيلية التي أجرتها اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية بشأن الأزمة المالية التي تعانيها البرامج العامة للمفوضية ؛

(ب) أعربت عن تقديرها العميق لسخاء جميع المانحين الذين تبرعوا لبرامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٨٥ سواء بالنسبة للبرامج العامة أو للبرامج الخاصة ، مثل برامج الطوارئ الأفريقية ؛

(ج) أعربت عن قلقها العميق إزاء حالة التمويل الحرجة المتعلقة بالبرامج العامة في عام ١٩٨٥ وفي المستقبل المتوقع ، على السواء ؛

(د) أكدت من جديد الأهمية الكبرى التي تتسم بها البرامج العامة بالنسبة لوفاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بولايتها ؛

(هـ) حثت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبلدان اللجوء والوكالات التنفيذية على تعزيز جهودها معيا إلى التوفير وإلى فعالية التكاليف ؛

(و) رجت من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وشجعتها على إتباع جميع الوسائل الملائمة مثل توجيه النداءات والتفاوض بشأن التبرعات من القطاعات الحكومية والخاصة على السواء للحصول على الموارد الضرورية لضمان التمويل الكامل للبرامج ؛

(ز) حثت المانحين ، لاسيما الحكومات ، على الاعتراف بالأهمية الأولوية للبرامج العامة وعلى منح الأولوية لاعتماد أو تخصيص مستويات أعلى من التبرعات بصورة محددة للبرامج العامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وذلك بغية إبتداع أسس أكثر أمنا ضمانا لتمويل هذه البرامج ؛

(ج) اعترفت بأن تنفيذ البرامج العامة لعام ١٩٨٦ سوف يتوقف كلياً تقريباً على الإيرادات الواردة من التبرعات وبأن نسبة كبيرة من الأموال المطلوبة التي تبلغ ٣٣٠ ٤١٠ ٠٠٠ دولار ينبغي أن تكون متوفرة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بداية السنة البرنامجية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . ولتحقيق هذا الغرض ، حثت الحكومات على الاعلان عن زيادة مستويات تبرعاتها وعلى الاسراع في دفع التزاماتها الى البرامج العامة للمفوضية لعام ١٩٨٦ أما في مؤتمر إعلان التبرعات المقرر عقده في نيويورك يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وإما على شكل موارد إضافية لعام ١٩٨٥ أو عام ١٩٨٦ .

سادسا - المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية

(البند ٨ من جدول الاعمال)

١٢٥- قدم المفوض السامي هذا البند والوثيقة A/AC.96/662 بشأن الموضوع بان اعناد تأكيد الحاجة الى ربط المعونة المقدمة الى اللاجئين بالمساعدة الانمائية ، وهو ما أشار اليه عدد من الوفود اثناء المناقشة العامة . فحيثما يوجد عدد كبير من اللاجئين في البلدان المنخفضة الدخل ، فمن المحتمل ان تكون المشاريع الانمائية التي يستفيد منها السكان المحليون وكذلك اللاجئين افضل وسيلة لمساعدة اللاجئين على بلوغ مرحلة الدعم الذاتي . وقدم المفوض معلومات عن التقدم المحرز منذ عهد قريب في المشاريع الانمائية ذات الصلة باللاجئين ، وعلى رأسها المشاريع الموجودة في باكستان والسودان . وفي الصومال ظهر ان الاتصال الاول الذي اجرى هو ايجابي كذلك وربما يصبح في الامكان اجراء مزيد من المباحثات خلال الدورة الحالية . ثم أشار الى الفقرة ٢٨ من الوثيقة فقال انه اذا ما أريد احراز مزيد من التقدم في هذا الميدان فانه يلزم ان تضع الحكومات الممثلة في الهيئات الادارية والتنفيذية للمنظمات الانمائية نصب عينيهما العبء الاضافي الذي يشكله وجود اللاجئين ، لدى النظر في الأنشطة المقبلة التي ستفعل بها هذه المنظمات في البلدان المنخفضة الدخل التي تتلقى دفقا كبيرا من اللاجئين .

١٢٦- واكدت الوفود على أهمية ربط المعونة المقدمة الى اللاجئين بالمساعدة الانمائية ، وهي فكرة انبثقت عن المؤتمر الدولي الثاني لتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا . واكدت وفود عديدة على ضرورة ان يبدأ التخطيط للمشاريع الانمائية مع بداية تدفق اللاجئين الى داخل البلد المعين ، بل وفي وقت مبكر هو مرحلة الطوارئ . وقيل انه من اجل دمج برامج اللاجئين في الخطط الانمائية الوطنية ، فان على مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بوصفها الوكالة الرائدة فيما يتعلق ببرامج اللاجئين ، ان تتعاون تعاوننا وثيقا مع الوكالات الانمائية والمنظمات غير الحكومية . بيد انه ينبغي ألا تتخلى المفوضية عن دورها التقليدي كعامل حفاز ومنسق للمدخلات المقدمة من المنظمات الاخرى ، وينبغي ان يكون هنالك تقسيم واضح للعمل بين المنظمات المعنية . ويصح ذلك بصفة خاصة بالنظر الى الحالة المالية الراهنة للمفوضية . وفيما يتعلق بالمشروع الانمائي الجديد ذي الصلة باللاجئين في السودان والذي أشار اليه المفوض السامي ، ووفق على ما ذهب اليه من قول بانه سيكون من غير الواقعي ومن غير المستصوب ان يضطلع هو وحده بجمع الاموال اللازمة للمشروع .

١٢٧- ووفق على اقتراح المفوض السامي المتعلق بالتدابير المتخذة داخل الهيئات الادارية والتنفيذية للمنظمات الانمائية . وقيل انه ينبغي للحكومات الممثلة في هذه الهيئات ان تقوم على النحو المناسب باخطار ممثليها في هذه الهيئات بالمبادئ والسياسات التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية في هذا الصدد .

١٢٨- وأشارت عدة وفود الى المشروع النموذجي للبنك الدولي المخطط لمناطق اللاجئين في باكستان على انه مثال يدعو للتفاؤل من أمثلة التقدم المحرز . وأشارت وفود أخرى الى المؤتمر الدولي الثاني لتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا والى مساهمات حكوماتها في المشاريع التي أوصى بها في المؤتمر . وأشار بعض المتحدثين الى أن حكوماتهم لربما تكون راغبة في تقديم مساهمات مالية اضافية ، رهنا بالتقدم المحرز في وضع المشاريع المناسبة . ومن أجل ذلك قيل انه ينبغي على المفوضية ان تجرى حوارا وثيقا مع منظمات مثل البنك الدولي والمصارف الانمائية الاخرى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبصفة خاصة ، الوكالات الطوعية .

١٢٩- وشدد مرارا على عنصر التعاون بين جميع الجهات المعنية . وقيل انه من أجل نجاح المشاريع الانمائية ذات الصلة باللاجئين فانه لا بد من اتاحة فرص مدرة للدخل بطريقة دائمة ، سواء مباشرة أو عن طريق اشارها . وحيث ان هذه الفرص كثيرا ما تكون ذات صلة بالزراعة ، فانه ينبغي اتاحة الاراضي من قبل بلدان اللجوء . وقيل انه ينبغي انجاز عملية ادماج المستوطنات الريفيه والانشطة الاخرى للاجئين في الخطط الانمائية الوطنية التي يشترك فيها الوطنيون بالتنسيق مع المنظمات الانمائية والتمويلية المشتركة . وهكذا فان لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلدان المضيفة والبلدان المتبرعة والوكالات الانمائية والمنظمات غير الحكومية وخاصة اللاجئين أنفسهم دورا يوظفون به في هذه العملية .

١٣٠- وشددت بعض الوفود على القول بانه بمجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي في مستوطنات اللاجئين الريفيه ، فان انتهاء المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد لا تعني بالضرورة نهاية الحاجة الى تدابير المتابعة . وقيل انه لربما يلزم اتخاذ بعض التدابير المختارة التي ترمي الى تغطية التكاليف المتكررة ضمانا لأن تكون المستوطنات قابلة للاستمرار . وأشار أحد المتحدثين الى انه لربما يرغب المفوض السامي في رصد اعتماد منفصل في الميزانية للاستمرار في تمويل عدد محدود من هذه التدابير .

١٣١- ورحب بعض المتحدثين بتعيين المغوض السامي مستشارا خاصا بشأن المعونة المقدمة للاجئين والتنمية وبقيامه بتسمية رئيس وحدة الدعم التخصمي كمنسق للمشاريع الانمائية داخل شعبة المساعدة . وقيل ان دور هذه الوحدة له أهمية خاصة ، لأنها مسؤولة عن ضمان ملاءمة المشاريع من الناحية التقنية . وأعلن ممثل جمهورية المانيا الاتحادية أن حكومته تنظر في انشاء صندوق قصير الاجل لتوفير الدعم الذي تحتاجه الوحدة من الخبراء في عام ١٩٨٦ .

١٣٢- وأعلن ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) استعداده للتعاون مع مغوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على تحديد وصياغة المشاريع اللازمة لتوفير فرص للاجئين للتدريب التقني والعمل في ميدان الصناعة . وأضاف ان بعثة من المنظمة ستقوم بزيارة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنهاية تشرين الاول/اكتوبر .

١٣٣- وذكر ممثل المجلس الدولي للوكالات الطوعية ان الوكالات الطوعية وافقت على ضرورة وضع برامج اللاجئين في سياق الخطط الانمائية الوطنية وانها على استعداد لمناقشة كيف تكون هذه البرامج مفيدة على أفضل وجه . وقال انه ينبغي اشراك الوكالات في عملية التخطيط كي يتسنى بذلك أن تكون فعالة الى أقصى حد ، من الناحية التنفيذية وفيما يتعلق بجمع التبرعات . وأشار كذلك الى الحلقة التدريبية بشأن تقديم المعونة للاجئين والتنمية التي يشترك في تنظيمها المجلس الدولي للوكالات الطوعية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمزمع عقدها في كانون الاول/ديسمبر والتي سوف تتيح فرصة لبحث مدى وكيفية امكان اسهام هذا المفهوم الانمائي في ايجاد حلول دائمة للاجئين .

١٣٤- وأشار المستشار الخاص بشأن المعونة المقدمة للاجئين والتنمية الى أن معظم المتحدثين أشاروا الى ثلاث نقاط أساسية وهي : ضرورة بدء عملية تخطيط المشاريع ذات الوجهة الانمائية للاجئين في بداية حالة الطوارئ المتعلقة باللاجئين ، ومدى فائدة المشاريع الصغيرة الخاصة باللاجئين بوصفهم " أفقر الفقراء " في البلدان النامية ، وضرورة اشراك اللاجئين وكذلك السكان المحليين في هذه العملية . وقال ان الامل يحدوه في أن تقوم الحلقة التدريبية التي ستعقد في كانون الاول/ديسمبر بدراسة هذه العناصر من زاوية عملية للغاية . ورد على إستفسار أشاره ممثل هولندا فيما يتعلق بمدى تردد المنظمات الإنمائية على ما يبدو في تمويل هذه المشاريع بأن إعترف بأن الموارد الشحيحة هي بالتأكيد مشكلة كبيرة ، ولكن المؤسسات المالية تتردد كذلك في أن تشترك

في المشاريع ذات الصلة باللاجئين لأنها ترى أن هذه المشاريع تنطوي على مشاكل "سياسية" حساسة . وأضاف أن نجاح المشروع النموذجي في باكستان يبدد هذا الشعور إلى حد ما ، ولكنه يلزم اتخاذ مزيد من المبادرات الناجحة كي يختفي نهائيا .

١٣٥ - وشكر المفوض السامي المتحدثين لما أبدوه من تأييد قوى لهذه الاستراتيجية الهامة للغاية . وأعرب عن استعداده لرصد اعتماد منفصل في الميزانية لمتابعة مشاريع الاستيطان الريفية إذا ما أتيحت موارد من قبل المتبرعين ، وأشار إلى أن عدة متحدثين وافقوا على رأيه بأنه ينبغي ألا تكون المفوضية وحدها مسؤولة عن تمويل المشاريع الإنمائية ذات الصلة باللاجئين . وفي الختام أعرب المفوض السامي عن شكر شخصي للمستشار الخاص للثلاثين عاما التي كرّسها لخدمة اللاجئين ولخياله ومثابرته في التفاوض والتشجيع على المشروع النموذجي في باكستان وهو المشروع الذي أصبح الآن يشكل نموذجا للمستقبل .

مقررات اللجنة

١٣٦ - ان اللجنة التنفيذية ،

وقد نظرت في الوثيقة A/AC.96/662 المقدمة من المفوض السامي وفي تقريره الشفوي عن التقدم الإضافي المحرز في تنفيذ المشاريع الإنمائية التي تساعد اللاجئين :

(أ) أعربت عن تقديرها الحار للعمل الذي قام به المفوض السامي وزملاؤه بغية جعل المبادئ المتعلقة بالتدابير التي تتخذ في البلدان النامية والتي أثير إليها في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة واقعا عمليا (انظر A/AC.96/645 و Corr.1 ، المرفق) ؛

(ب) حثّ المفوض على أن يستمر في إتاحة مزيد من الفرص لمساعدة اللاجئين عن طريق الأنشطة الإنمائية ، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من المنظمات المتخصصة في المساعدة الإنمائية ، وكذلك المنظمات غير الحكومية التي لها خبرة ودراية في هذا الميدان ؛

(ج) دعت الحكومات إلى أن تضع نصب أعينها العبء الإضافي الذي يقع على البلدان المنخفضة الدخل التي تتلقى أعدادا كبيرة من اللاجئين ، لدى النظر ، داخل

الهيئات الادارية للمنظمات الإنمائية التي تمثل فيها ، في البرامج والمشاريع التي تقوم هذه المنظمات بتنفيذها في البلدان المتأثرة بالمشكلة ، وان تسترعي انتباه ممثليها في الهيئات التنفيذية لهذه المنظمات الى مبادئ التدابير التي تتخذها في البلدان النامية ؛

(د) سلّمت بضرورة أن يقوم المفوض السامي برصد التطورات في مستوطنات اللاجئين بالبلدان النامية ذات الدخل المنخفض التي حققت الاكتفاء الذاتي وباتخاذ تدابير داعمة ، رهنا بتوفر الأموال ، تستهدف تغطية تكاليف صيانة الهياكل الأساسية أو التكاليف المتكررة الأخرى في هذه المستوطنات .

سابعاً - الشؤون الميدانية

(البند ٩ من جدول الاعمال)

١٣٧- قدم مدير الشؤون الميدانية البند ملاحظاً أن الوثيقة A/AC.96/658 تقدم معلومات متعلقة بأنشطة الشؤون الميدانية وبأساليب العمل والأساليب التحليلية التي اعتمدت . وحدد عدداً من البلدان جرت فيها تقييمات ميدانية . وأشار إلى أن هذه التقييمات كانت متعددة الأبعاد في طابعها وإنها اشتملت على استعراض لمجموعة متنوعة من العوامل لها تأثير على فعالية وكفاءة أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الميدان . وقد بحثت أثناء هذه الاستعراضات الأهداف والاتجاهات الأساسية لأنشطة المفوضية في الميدان وذلك بغية استكشاف امكانيات إيجاد مجالات نشاط جديدة تجريبية وتجديدية لمنفعة اللاجئين . وجرى كذلك استعراض إداري لأساليب وإجراءات العمل الداخلية وتوزيع المسؤوليات وعملية اتخاذ القرارات والهيكل التنظيمي ومستويات توفير الموظفين وتفويض المسؤولية من المقر إلى الميدان . وبالإضافة إلى ذلك جرى استعراض للعلاقات التنظيمية بين المفوضية والحكومات المضيفة والشركاء المنفذين .

١٣٨- وقدم المدير موجزاً ملخصاً لمواطن الاهتمام الرئيسية التي نجمت عن التقييمات الميدانية في كل بلد . فذكر أن الجهود الأخيرة الرامية إلى زيادة تفويض السلطة من المقر إلى الميدان كان لها أثر إيجابي بوجه عام . وقال إن المجالات ذات المشاكل تتصل بتعرف الموظفين على مسؤولياتهم ولا يمكن معالجتها إلا بإيلاء اهتمام أكبر لتدريب الموظفين . وأوضح أن الحاجة إلى هذا التدريب هي على أشدها في مجال الرصد والمراقبة الماليين . وذكر المدير أيضاً أن ثمة حاجة لتبسيط طلبات المعلومات الموجهة إلى المكاتب الميدانية . ووجه العناية إلى الأهمية الحاسمة لإيجاد الشركاء المنفذين المناسبين لبرامج المفوضية في الميدان وإلى حاجة المفوضية إلى أن تعطى مرونة أكبر من قبل الحكومات المضيفة في اختيار الشركاء المنفذين . وأشار إلى أن المفوضية تحتاج كذلك إلى تكثيف تعاونها مع المنظمات غير الحكومية على تعددها . وأكد المدير كذلك الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير إضافية لتحسين ظروف الخدمة الميدانية ، وخاصة في مراكز العمل الصعبة .

١٣٩- ولاحظ المدير أن البعثة الميدانية إلى اندونيسيا وفرت فرصة لبحث جوانب الحركة السكانية التقليدية عبر الحدود بين مقاطعة أريان جايا الاندونيسية وبابوا غينيا الجديدة ، مع السلطات . وقد تبين أن هذه المباحثات كانت قيمة أثناء تقييم

جرى في وقت لاحق للأنشطة في بابوا غينيا الجديدة وأنها أسهمت في ادراك أن برنامج مساعدة اللاجئين التي تظطلع بها المفوضية في منطقة حدود بابوا غينيا الجديدة يمكن أن تتطور الى عامل يجذب سكان الحدود في اندونيسيا . وأبلغ المدير اللجنة بأنه جرى ، بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الانسانية في جنوب شرقي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، اعادة إحياء اقتراح يدعو الى بعض الاشتراك من جانب الأمم المتحدة في تنمية منطقة الحدود . وأشار الى أن هذه المسألة تجرى متابعتها بيد أنه من السابق لأوانه التنبؤ بمدى اسهام مثل هذا النشاط الانمائي في منطقة الحدود في زيادة امكانية ايجاد حل دائم للاجئين في بابوا غينيا الجديدة .

١٤٠- وأبلغ المدير اللجنة أيضا بايفاد بعثة الى الجزائر منذ وقت قريب . وقال ان مباحثات جرت أثناء تلك البعثة مع المسؤولين الحكوميين ومع الشريك المنفذ بمسدد المسائل ذات الاهمية للاجئين في ذلك البلد . وكذلك تمت زيارة قطاعات رئيسية من السكان اللاجئين في منطقة تندوف . ولاحظ المدير أن مخيمات اللاجئين التي تتلقى مساعدة المفوضية تقع ، حسب اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم جوانب محددة من مشاكل اللاجئين في افريقيا ، على مسافة معقولة من حدود بلد المنشأ وأن مساعدة المفوضية ، التي لا تغطي سوى جزء يسير من الاحتياجات العامة ، تجرى ادارتها بصورة تتميز بالكفاءة وأنها تصل الى الفئات الضعيفة التي قصت لها . وذكر أيضا أن المباحثات التي جرت مع زعماء اللاجئين وبعض الافراد من اللاجئين دلت على انهم على علم بالعرض المتعلق بالعودة الطوعية الى أرض الوطن المقدم من حكومة المغرب ، بيد أن تحقيق هذا الحل يتجاوز الاهتمامات الانسانية المحضة في هذا الوقت . وسيقوم ممثل المفوضية وموظفوه ، في إطار مهمتهم المتعلقة بتوفير الحماية ، بزيادة زياراتهم الى المنطقة ومواصلة ايلاء اهتماما خاص الى هذا الجانب الهام . وسيؤكدون كذلك من أن استخدام موارد المفوضية متفق مع ولايتها الانسانية .

١٤١- وفي أثناء المناقشة المتصلة بهذا البند ، أدلت وفود عدة بتعليقات مشجعة على التقرير المتعلق بالشؤون الميدانية وعلى بيان المدير . وأعربت تلك الوفود عن تقديرها للعمل الذي أنجزه المدير وموظفوه ، وللدور الحفاز الذي تظطلع به الشؤون الميدانية وللأساليب التحليلية والأساليب العمل التي اتبعت . وذكرت تلك الوفود أن التقرير المتعلق بالشؤون الميدانية أوضح بجلاء قيمة مثل هذه التقييمات الميدانية ، التي تتسم بأهمية فائقة ، وأنها تشاطر الاهتمامات التي أعرب عنها التقرير وبيان مدير الشؤون الميدانية .

١٤٢- وذكر أحد الممثلين أن دور التفتيش الذي تضطلع به الشؤون الميدانية يتسم بالحيوية وطلب إجراء دراسة للتدابير المتعلقة بتعزيزه . وطلب أيضا إتاحة التقارير المتعلقة بالشؤون الميدانية للحكومات المانحة . وأعرب وفدان عن تأييدهما لتعزيز تدريب موظفي المفوضية ولزيادة تعاونها مع الوكالات الأخرى .

١٤٣- واعترض ممثل المغرب على القول بأن مخيمات تندوف تقع في الحقيقة على مسافة معقولة من بلده وطلب أيضا من المدير بصدد هذه النقطة . وذكر أن المهم بالنسبة للمفوضية ليس هو رأى الذين يدعون أنهم زعماء للنازحين أو الأشخاص الذين أجرت معهم المفاوضات اتصالات والذين يودون أن ينسبوا آراءهم إلى المجموعة كلها ، بل المهم هو رغبة كل فرد على حدة معبرا عنها بحرية .

١٤٤- وأعرب ممثل الجزائر عن تقديره لنوعية المعلومات التي قدمها مدير الشؤون الميدانية ، والتي قال انها ستحقق توقعات اللجنة التنفيذية ، وأعرب عن سرور حكومته لشرع المكتب الفرعي للمفوضية في الجزائر في أداء عمله وطلب الى المفوضية أن تزيد أنشطتها في البلد . وبالإضافة الى ذلك وجه الدعوة الى أى عضو مهتم من اللجنة التنفيذية لزيارة الجزائر والاطلاع على حالة اللاجئين واحتياجاتهم وأمنهم .

١٤٥- وردا على السؤال الذى طرحه ممثل المغرب ، ذكر مدير الشؤون الميدانية ان مناطق اللاجئين التي تتلقى مساعدة المفوضية تقع الى الشرق والى الجنوب من تندوف وأنها تبعد ما بين ٥٠ الى ٦٠ كيلومترا عن الحدود . ولاحظ كذلك أن المفوضية ، كما أشار في تقريره الشفوى ، تدرك الحاجة الى إجراء حوار أشمل مع السكان اللاجئين .

مقررات اللجنة

١٤٦- ان اللجنة التنفيذية قد :

(أ) أحاطت علما مع التقدير بالمذكرة المتعلقة بأنشطة مدير الشؤون الميدانية (A/AC.96/658) وبالتقرير الشفوى المقدم من المدير ؛

(ب) أقرت بأهمية وظيفة الشؤون الميدانية في زيادة كفاءة وفعالية الأنشطة الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

شامنا - دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
في تعزيز الحلول الدائمة

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

١٤٧ - أعاد مدير المساعدة الى الاذهان ، عند تقديم البند ، أنه بموجب النظام الاساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، يعتبر السعي وراء حلول دائمة الفرض الاساسي لانشطة مساعدة اللاجئين ، وأن هذا المسعى يتميز بأهمية خاصة هذا العام ، نظرا للمصاعب المالية التي تؤثر على البرامج العامة . وأوضح أن اختيار الانشطة التي ينبغي أن تخفف مسألة صعبة وتنطوي على أخطار شديدة إذ أنه يتعين التخلي عن أنشطة عديدة تساعد على إيجاد حلول دائمة في سبيل تلبية الاحتياجات الاساسية الدنيا للاجئين . وتابع كلامه قائلا إنه لذلك كان يتعين على المفوضية أن تعطي أقصى أولوية الى البرامج العامة كافة التي يقدمها المفوض السامي ، ومنها الحلول الدائمة .

١٤٨ - وتابع المدير كلامه قائلا إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيدت دائما بصورة نشطة المبادرات الرامية الى إيجاد ظروف ملائمة للوصول الى حلول دائمة . وأضاف أنه إذا تم توفير الموارد الضرورية ، فإن المفوضية ستواصل المساعدة على التنفيذ حيثما كانت السلطات الوطنية غير قادرة على بذل جميع هذه الجهود بمفردها . بيد أن المفوضية تكون عاجزة عن العمل ما لم توجد الإرادة السياسية لدى الحكومات المعنية مباشرة ، وما لم تتعاون هذه الحكومات على الوجه الاكمل . وأضاف أنه لن تتاح أى الحلول الثلاثة الدائمة التقليدية ما لم توفر إرادة الحكومات السياسية الظروف الملائمة لكي تتدخل المفوضية بصورة فعّالة . وقال إن أفضل مثال هو العودة الاختيارية الى الوطن ، أن معظم اللاجئين الذين قابلهم المدير في جنوب غربي آسيا ، وباكستان ، والقرن الافريقي ، والجزائر ، وأمريكا الوسطى أكدوا رغبتهم في العودة الى بيئتهم ووطنهم وأضافوا أنهم لن يفعلوا ذلك ما لم تتغير أو تزول الظروف التي سببت خروجهم . وأضاف أنه لا يسع المفوضية إلا أن تسجل رغبات اللاجئين وموقف كل حكومة معنية على التوالي ، وأن تعد نفسها للوقت الملائم للعمل ، وأنه يتعين عليها أن تترك مهمة اجراء النقاش السياسي اللازم للمسؤولين عن ذلك .

١٤٩ - وأضاف المدير أن تنفيذ مشاريع الاعتماد الذاتي والادماج الاجتماعي والاقتصادي أو الادماج الكامل في بلدان اللجوء الاول يتطلب كذلك قرارا من جانب الحكومات المعنية لاتاحة وصول اللاجئين الى أسواق العمالة وإدخال اللاجئين في المشاريع

الانمائية الوطنية . وقال إنه لا يجد أى تناقض بين رغبة أى لاجئ في العودة الى الوطن وبين إفساح المجال أمامه لكي ينعم بحياة بناءة وشريفة أثناء إقامته في بلد اللجوء : إن التبعية ، إذا استمرت مدة طويلة دون أى مبرر ، تصبح حالة سيئة للغاية . وفيما يتعلق ببرامج إعادة التوطين ، قال إن ذلك الحل ينطبق عندما لا تتوفر الحلول المحلية ، أو عندما يكون من الضروري توفير الأمن للاجئين معينين . وأضاف أن ذلك يعتمد اعتمادا كاملا على ارادة وكرم البلدان المعنية . وأوضح أن المفاوضات تناشد بالحاح حكومات البلدان المضيفة والبلدان الاصلية أن تعتمد التدابير اللازمة لتنفيذ الحلول الدائمة . كما تناشد بلدان إعادة التوطين أن لا تتخلى عن كرمها .

١٥٠ - وفيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي وادماج اللاجئين محليا ، أشار المدير الى أن الأنشطة الرامية الى تحقيق هذه المقاصد تتطلب أكبر قسط من أموال المساعدة التي كرسست للحلول الدائمة حتى هذا الحين ، بيد أن البلدان المضيفة تتحمل الجزء الرئيسي من تكاليف إعادة التوطين ، وبوسع الذين يعودون الى الوطن باختيارهم أن يستفيدوا من الحماية والمساعدة التي تقدمها بلدانهم الاصلية . وأضاف أن إدماج اللاجئين محليا في أقل البلدان نموا يعتبر مهمة باهظة التكلفة وتستغرق وقتا طويلا . وأوضح أن قدرة المفاوضات زادت على تناول هذه المشاريع ، وأنها قامت بالاتفاق مع وكالات الامم المتحدة المتخصصة ، بإنشاء فريق مركزي من الاختصاصيين التقنيين قادر على التدخل على وجه السرعة في الميدان وتقديم المهارات اللازمة للأقسام الجغرافية وشعبة المساعدة بقصد تحليل النوعية التقنية للمشاريع المقدمة . وأضاف أنه تم إنشاء وحدات تقنية خاصة في عدة برامج رئيسية بغية تقديم هذه الخدمات على أساس لا مركزي . كما وضعت قائمة بأسماء الخبراء لكي تختار المفوضية منها الاختصاصيين التقنيين ، أو الشركات ، أو المنظمات غير الحكومية ، القادرة أكثر من غيرها على أداء مهمات محددة .

١٥١ - وبالنظر الى الدور الاساسي للحلول الدائمة داخل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وصعوبة الفصل بين هذا الموضوع وبين المساعدة المادية ككل تساءل المدير أخيرا إذا كان من المستصوب العودة الى الممارسة التي كانت تطبق حتى الدورة الرابعة والثلاثين للجنة التنفيذية ، عندما كان الموضوعان يبحشان تحت نفس البند مادامت ولاية المفوضية تعتبر تنفيذ الحلول الدائمة أساس المساعدة المادية .

١٥٢ - وأشاد عدد من المندوبين بالجهود الدائبة التي تبذلها المفوضية للمساعدة على ايجاد حلول دائمة ، ورحبوا بزيادة موارد المفوضية المكرسة لتنفيذ الاعتماد

الذاتي والحلول الدائمة ، وأكدوا تأييدهم لزيادة تلك الموارد . وشدد أحد الممثلين على أنه بالنظر الى انتشار مشاكل اللاجئين ، فإن الوقت قد حان للتركيز على المرحلة الوقائية ووضع حلول شاملة موحدة لحالات معينة بقصد منع حدوث تدفقات أو تخفيضها الى أقل درجة ممكنة ، وسلّم بأن المفوض السامي لا يستطيع العمل بمفرده ، وأنه يحتاج الى تأييد اللجنة التنفيذية والدول ذات الصلة على أكمل وجه . وأيد المندوب بقوة النتائج التي تمخّص عنها اجتماع سان ريمو بشأن العودة الاختيارية الى الوطن . وأعرب عدد من المتكلمين عن قلقهم لثلا تتضاءل الجهود المبذولة لايجاد حلول دائمة من جرّاء المصاعب المالية .

١٥٣ - وقال عدد من الممثلين إنهم يعتبرون العودة الاختيارية الى الوطن ، حيثما كانت ممكنة ، أفضل الحلول الدائمة ، ورحّب عدد من المتكلمين بمواصلة جهود المفوضية لتحقيق ذلك الهدف . وقال أحد المتكلمين إنه لا يكفي أن تقرر المفوضية ما اذا كانت العودة الى الوطن اختيارية ، بل ينبغي أن تتأكد من ملائمة الاوضاع التي يعود اليها اللاجئين . وقال متحدث آخر إن أوضاع اللاجئين بلغت في عدة حالات حدا يسدّل على أن العودة الاختيارية الى الوطن أصبحت ممكنة ، وأن هذا ينطبق على العودة من هندوراس الى السلفادور ، واقترحوا بذل جهود متضافرة لتنفيذ الترتيبات الثلاثية . ورحّب متكلم آخر ببعض المبادرات من قبيل أنشطة المفوضية لاعادة تأهيل العائدين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وأعلن عن تبرع لذلك الغرض .

١٥٤ - وفيما يتعلق باعادة التوطين ، قال أحد الممثلين إنه على الرغم من أنه لا ينبغي أن يحتاج هذا الحل لكل شخص يبتغي اللجوء ، فلا ينبغي أن تتخلّى الحكومات المعنية عن الجهود التي تبذلها لصالح اللاجئين الذين يستوفون شروط إعادة التوطين . وبعد أن سلّم بضرورة استمرار إعادة توطين اللاجئين ، قال إنه يتعيّن على المفوضية أن تبحث عن حلول دائمة بديلة . وأعرب عن الامل في أن يسجل عام ١٩٨٦ المزيد من النجاح في وضع حلول دائمة لا تعتمد على إعادة التوطين . كما أكد عدد من المتكلمين الآخرين أنه ينبغي السعي لايجاد حلول دائمة أخرى ، حيثما أمكن ، لأن ذلك أفضل من إعادة التوطين .

١٥٥ - وفيما يتعلق بالادماج المحلي ، قال أحد الممثلين إن ذلك يعتبر أيضا حلاً جديداً حيث أمكن ، وشدد على أهمية دور المفوضية عندما يحتاج تقديم المساعدة الى اللاجئين لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الأنشطة الزراعية والأنشطة الأخرى ، وأضاف أنه يكون من الافضل إدماج اللاجئين إدماجاً كاملاً في المجتمع المضيف .

١٥٦ - وشدد عدد من الممثلين على الترابط بين أنشطة المساعدة والسعي لايجاد حلول دائمة ، وقالوا إنهم يعتبرون تلك الحلول جزءا لا يتجزأ من برامج المفاوضات للمساعدة . وأصرّ أحد الممثلين على أن التركيز على مواصلة الحوار يقتضي فصل موضوع الحلول الدائمة باعتباره منفصلا في جدول الاعمال ، إذ أن ذلك يسهل استعراض التقدم المحرز في هذا المجال . كما شدد على أن المفاوضات لن تكون فعّالة في تعزيز الحلول الدائمة ما لم تنل تأييدا قويا من اللجنة التنفيذية . وأشار ممثل آخر الى أنه شمة حاجة الى آليات أفضل لتعجيل الحلول الدائمة ، واقترح أن تقوم المفاوضات باحياء وظيفة منسّق أقدم ، يكون مقره في بانكوك ، لتعزيز الحلول الدائمة للاجئين في منطقة جنوب شرقي آسيا . وأعرب ممثلان آخران عن تأييدهما لهذا الاقتراح .

١٥٧ - وأعرب عدد من الممثلين عن استحسانهم للتفاصيل ، بما في ذلك الجداول القطرية الواردة في الوثيقة A/AC.96/657 ، التي قالوا إنها توفر معلومات مفيدة من قبيل بيان عدد المستفيدين ، فيما يتعلق بتمويل برامج الحلول الدائمة . وقال أحد الممثلين إنه على الرغم من ذلك ، يتعذر تحديد مستوى الاكتفاء الذاتي الذي يصل اليه اللاجئين والمستوى الذي يمكن فيه وقف المساعدة التي تقدم الى فئة معيّنة تدريجيا . وقال إنه ينبغي لتلبية الحاجة الملحة لفهم الصورة العالمية للانفاق على الحلول الدائمة جمع جميع المعلومات بشأن الحلول الدائمة الواردة في تقارير مختلفة في وثيقة واحدة تكون أوسع نطاقا وتوفر المزيد من المعلومات حيث أمكن . كما اقترح أن تشرك المفاوضات الشركاء المنفذين وممثلي فئات اللاجئين في إعداد برامج المساعدة من أجل تحسين التخطيط ، والتنفيذ ، والتقييم الفعّال ، وأن تعدّ تقييما لبرامج الحلول الدائمة مرتين في السنة يشترك اللاجئين والشركاء المنفذون في وضعه على الوجه الاكمل . واقترح أخيرا وضع جدول في نهاية كل فصل قطري في وثيقة المساعدة ، يعكس تطور عدد اللاجئين الذين يستفيدون من برامج الحلول الدائمة ، وأوضح أن وفده قدّم الى الامانة نموذجا لذلك الجدول .

١٥٨ - وقال أحد الممثلين إنه ينبغي أن تتاح للمفوضية الوصول بصورة متواترة وبحرية الى مواقع اللاجئين ، للتحقق من ملائمة المواقع ، ومن أخذ احتياجات اللاجئين في الاعتبار بما يكفي ، وأنه لا توضع عراقيل للحيلولة دون تدفق المعلومات الى اللاجئين فيما يتعلق بالحلول الدائمة المتوفرة . وتساءل إذا كانت هذه الشروط تلبى في حالة بلد معيّن . وذكر ممثل ذلك البلد أن المعلومات التي قدمتها المفوضية بشأن مواقع معيّنة في البلد كافية لارضاء المجتمع الدولي واللجنة التنفيذية فيما يتعلق بحرية الوصول الى تلك المواقع والتقيّد بالقواعد الراسخة .

١٥٩ - وقال ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي إنه لا يوجد أى إشكال الآن بشأن أهمية الربط بين المعونة المقدمة الى اللاجئين وبين التنمية من أجل زيادة المنافع التي يحصل عليها اللاجئين والعائدون والبلدان المضيغة أو بلدانهم الاصلية ؛ إذ أن المجتمع الدولي سلّم بذلك المفهوم على نطاق واسع ، كما يتبيّن من مناقشات وتوصيات الاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ^(٦) التي أقرتها الجمعية العامة فيما بعد في قرارها ١٢٩/٢٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . وقدم سردا لاجراءات المتابعة التي أسندت الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي والتي تعاون البرنامج بشأنها تعاوننا وثيقا مع المفوضية ، سواء على مستوى المقر أو على أساس يومي في الميدان . وفيما يتعلق بالحلل الدائمة شدد على أهمية تنمية الموارد البشرية التي تعتبر جوهر التعاون التقني لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، إذ أن الاعتماد الذاتي لن يتحقق بدونها . وأضاف أن المبادئ التوجيهية التي صيغت بصورة مشتركة للتعاون بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بيّنت بايجاز كيف يمكن وضع مشاريع تربط اللاجئين بالبرامج الانمائية الاوسع نطاقا للبلدان المضيغة . وقال إن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يأمل في إطار هذه المبادئ التوجيهية أن يستمر التعاون بين البرنامج والمفوضية وأن ينمو ، وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتطلع الى الاشتراك في الحلقة التدريبية المقبلة للمنظمات غير الحكومية المعنية بموضوع تقديم المعونة للاجئين والتنمية .

١٦٠ - وردّ مدير المساعدة قائلا إنه استمع باهتمام الى التعليقات والمقترحات التي أبدت وأحاط علما بها . وأعرب عن امتنانه لما أعرب عنه عدد من المتكلمين من تقدير لجهود المفوضية الرامية الى تعزيز حلول دائمة . وقال إن الجهود ستواصل لزيادة مشاركة اللاجئين أنفسهم في هذه البرامج . وأجاب على الاسئلة التي أشارت اليها مخيمات تندوف قائلا إن ممثل المفوضية لا يحتاج الى إذن خاص لزيارة المخيمات وأن عليه أن يمثل للنظم العامة التي تنطبق على السفر في المنطقة ؛ هذا وتقع المخيمات في منطقة صحراوية بعيدة ولا بد للمفوضية من أن تعتمد على الشركاء المنفذين في وضع الترتيبات السوقية التي تتعلق بالزيارات . ومنذ وصول ممثل المفوضية في آذار/مارس ، زار تندوف ثلاث مرات لغترات تتراوح بين عدة أيام لغاية أسبوع واحد ؛ وتحدّث مع اللاجئين بمساعدة مترجمين شفويين بشأن مواضيع عديدة ، بما في ذلك المسودة الاختيارية الى الوطن .

١٦١ - وفيما يتعلق بالاقتراح الذي ينادى بجمع بيانات شاملة عن الحلول الدائمة في وثيقة واحدة ، قال المدير إن المعلومات بشأن الحلول الدائمة ترد في كل فصل من الفصول القطرية ، التي تتألف منها الوثيقة A/AC.96/657 . وأضاف أن إعداد الوثيقة النهائية عبء كبير يقع على كاهل الأمانة ، وأنه بالنظر الى المشاورات السابقة التي أجريت مع اللجنة التنفيذية بشأن المستوى الأمثل لتدفق المعلومات ، فقد تم الوصول الى توازن في هذا المجال . ولهذا أوضح أنه ينبغي تفادي زيادة الازدواج في العمل ، وان كان ينبغي ، حيثما أمكن ، إضفاء مزيد من التفصيل والشمول على البيانات الواردة في الفصول القطرية . كما أحاط المدير علما بالطلب المقدم من أحد المندوبين لفصل موضوع الحلول الدائمة بوصفه بنداً مستقلاً .

مقررات اللجنة

١٦٢ - إن اللجنة التنفيذية قد :

(أ) أحاطت علما بالتقرير المتعلق بالحلول الدائمة (A/AC.96/663 and Corr.1) الذي قدمه المفوض السامي ، وأثنت على جهوده في هذا المجال ، وأكدت من جديد تأييدها للتدابير المتخذة لأعطاء قوة دفع جديدة لتعزيز الحلول الدائمة من خلال العودة الاختيارية الى الوطن ، أو الاندماج محلياً في مجتمعات جديدة ، أو إعادة التوطين في بلدان ثالثة ، وحث المفوض السامي أن يستخدم سلطة ولايته الانسانية لمواصلة جهوده في هذا المجال ؛

(ب) ناشدت الحكومات أن تتخذ تدابير ملموسة لخلق ظروف تفضي الى عودة اللاجئين الاختيارية الى الوطن ، أو إدماجهم محلياً ، وإذا لم يتم ذلك ، إعادة توطينهم في بلدان ثالثة ؛

(ج) أعربت عن القلق من جراء التدهور المتواصل والخطير في تمويل البرامج العامة للمفوض السامي ، التي قد تؤثر تأثيراً خطيراً على أجزاء البرنامج المرتبطة بتنفيذ الحلول الدائمة ، وطلبت الى المجتمع الدولي أن يوفر ما يكفي من الأموال لكفالة تنفيذ البرامج المعتمدة تنفيذاً كاملاً ؛

(د) لاحظت مع الارتياح الاهتمام الذي أبدته الوكالات غير الحكومية في تعزيز وتنفيذ الحلول الدائمة ، بالتعاون مع الحكومات ذات الصلة والمفوض السامي ، وناشدت المنظمات غير الحكومية أن تزيد اشتراكها في هذه البرامج .

تاسعا - أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(البند ١١ من جدول الاعمال)

١٦٣ - قدّم مدير المساعدة التقرير المتعلق بأنشطة المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وبرامج الصناديق الطوعية وميزانياتها المقترحة لعام ١٩٨٦ (A/AC.96/657 و Corr.1 و 2 و Add.1) ، وأشار إلى المناقشة العامة والمناقشات التي دارت بشأن الحلول الدائمة ، والتي اكدت الحكومات اثناءها من جديد دعمها لانشطة المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وابدى ملاحظاته على القضايا التي اثيرت في اطار موضوعين رئيسيين : المساعدة المقدمة للفئات ذات الاحتياجات الخاصة وتحسين ادارة البرامج في ظل ظروف المشاكل المالية الراهنة . وقال انه تم بذل جهود كبيرة ويجرى بذلها لتكييف المساعدة على النحو الامثل في كل برنامج مع الحاجات المحددة للجهات المتلقية . وفي معظم البرامج الرئيسية التي تجاوزت مرحلة الطوارئ في ذلك الحين ، كانت المفوضية تحاول ان تحدد بصورة ادق سمات قطاعات معينة من اللاجئين لتكييف الخدمات المقدمة على نحو افضل ، وحيثما امكن ، ضمان المشاركة النشطة من جانب اللاجئين انفسهم في تحديد حاجاتهم ، وفي وضع الخطط بل وفي ادارة المساعدة المقدمة . وهذه المشاركة المباشرة ، ولا سيما من الفئات الكبيرة ، تعني وجود هيكل تمثيلي بين اللاجئين وقدرة واضحة على التحمل من جانب سلطات البلدان المضيفة . وسواء في حالة الاطفال ، أو النساء العازبات أو ربات الاسر ، أو اللاجئين المعوقين أو لاجئي الحضر ، كانت المفوضية تسعى بالتعاون مع الوكالات الحكومية المختصة ومع المنظمات غير الحكومية في كثير من الاحيان ، الى رعاية الانشطة التي تلبي حاجاتهم الى أبعد حد ممكن . وعلى سبيل المثال ، جرت دراسة حاجات اللاجئين في اجتماع مائدة مستديرة عقد في جنيف في نيسان/ابريل ١٩٨٥ وقد شجع المشاركون . الذين ضموا شخصيات بارزة من شتى المناطق ، المفوضية على أن تجمع بيانات أشمل وأن تواصل تحسين التحليل المنهجي للحاجات المحددة للاجئين . وفي تموز/يوليه ١٩٨٥ ، قام ايضا المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، المعقد في نيروبي ، بمناقشة الانشطة من اجل المرأة . وجرى مناقشة وثيقة تستعرض أنشطة المفوضية من اجل المرأة في ميادين الصحة ، والتعليم والعمالة ، وكانت الوثيقة متاحة لاجراء اللجنة التنفيذية . ويتعلق المثال الآخر بالمساعدة المقدمة الى لاجئي الحضر . فقد جرى تقييم سبعة برامج للحضر في بلدان مختلفة في دراسة مشتركة اجرتها

وحدة التقييم ووحدة السياسات والتخطيط والبحث وقسم الخدمات الاجتماعية وكلها تابع للمفوضية . وقد أسفرت هذه الدراسة عن وضع نموذج مفيد لبرنامج متكامل للاجئي الحضر جرى تعميمه على المكاتب الميدانية .

١٦٤ - وفيما يتعلق بتحسين ادارة البرامج في ظل ظروف المشاكل المالية الراهنة ، قال المدير إن المشاكل ناتجة في الغالب من انخفاض المصادر الثانوية للايرادات اكثر من حدوث نقص صاف في التبرعات . وتتألف هذه المصادر الثانوية من مبالغ مرحلة من الاموال التي لم تستعمل من سنة لآخرى ، والغاء التزامات لم تنفق من مشاريع سنوات سابقة ومن الفائدة العائدة من استثمارات الاموال غير المطلوبة على الفور للعمليات . ومن بضع سنوات مضت ، أعربت اللجنة التنفيذية عن قلقها ازاء حجم المبالغ المجمدة على هذا النحو والمرحلة من سنة لآخرى . بيد أن اجراءات تحسين ادارة البرامج ، وهي الاجراءات التي نفذت طيلة السنوات القليلة الماضية ، ونجاحها ، كان لهما أثرهما الواضح المتمثل في امتصاص ما يسمى بهذه المصادر الثانوية للايرادات . ومنذ ١٩٨١ ، احتفظت المفوضية بمستوى ثابت نسبيا من الالتزامات في اطار البرامج العامة ، على الرغم من الزيادة الكبيرة التي حدثت منذ هذا التاريخ في تدفقات معينة من اللاجئين الوافدين . وأوضح انه منذ ثلاث سنوات ، كان لدى المفوضية احتياطي غير مستعمل قدره ١١٣ مليون دولار في اطار البرامج العامة ، في حين ظلت الالتزامات غير المحددة المقدار اكثر من ٩٣ مليون دولار ، مما يبين الفجوة الموجودة حينئذ بين التخطيط والقدرة الفعالة للتنفيذ في الميدان . وفي حين انه في عام ١٩٨١ ارتبطت المفوضية بنسبة ٨٨ في المائة من الاعتمادات المقررة في اطار البرنامج السنوي ، ارتفعت النسبة المئوية . طيلة السنتين المالييتين الماضيتين الى ٩٦ في المائة ، نتيجة تحسين التخطيط الذي معى الى التقيد بالحقائق الواقعة للتنفيذ في الميدان . وقد اسهمت في تحسين التنفيذ التدابير التي اتخذت في آن واحد لتدريب المسؤولين الاداريين التابعين للمفوضية والموظفين التابعين لكثير من الشركاء في التنفيذ ، وازافة موظفين معاونين اخصائيين والاسهام الاساسي الذي قدمته وظيفة تقييم المشاريع التي ادخلت في الونة الاخيرة . وتمثل هدف آخر في إحكام الجداول الزمنية لتنفيذ المشاريع لضمان ان تستعمل فعلا الاعتمادات المقررة خلال السنة . وفي عام ١٩٨١ ، لم يصرف فعلا بحلول ٣١ كانون الاول/ديسمبر سوى نسبة ٧٣ في المائة من الاموال المرتبط بها خلال السنة ، غير انه عن طريق زيادة فعالية تدابير الرقابة والمتابعة ارتفعت هذه النسبة الان الى ٨٣ في المائة .

١٦٥ - وقال المدير إن أشار تحسين الادارة على تمويل البرامج ظاهرة بوضوح فجميع التبرعات الجديدة في اطار البرامج العامة مرتبط بها الآن وتتزايد سرعة استعمالها ، بحيث اصبحت المبالغ المرحلة ، والالغاءات وحصائل الفوائد تمثل نسبة اصغر من الايرادات بصورة متزايدة . وتعين اتخاذ تدابير في جبهتين تكمليتين عن طريق البحث عن موارد اضافية ومتابعة تحسين ادارة البرامج . وقال ، في معرض تعليقه على الاخيرة ، أنه على الرغم من وجود اتفاق عام على استصواب استمرار وتطوير الانشطة المتصلة مباشرة بالاعتماد على الذات والحلول الدائمة ، فان هناك ايضا تناقضا متأصلا . واذا استمرت الصعوبات المالية الحالية ، ستضطر المفوضية الى قطع الانشطة المتصلة بالحلول الدائمة كي تركز على تدابير البقاء من اجل اللاجئين . وتتمثل الفئة الاخرى من الانشطة التي ستعرض للخطر في الخدمات بما فيها المرحلة الاولى من التعليم الثانوى والتدريب المهني والاستشارات والمساعدة القانونية والمشاريع لأكثر الفئات حرمانا مثل المعوقين . وهي عناصر ضرورية للمساعدة تسهم ايضا في التوصل الى حلول دائمة . واعرب عن اعتقاده بأنه يصعب اعطاء اولوية لتلك المشاريع ادني من الاولوية الممنوحة الى الحلول الدائمة بهذا الوصف او الى الانشطة الضرورية للرعاية والصيانة . ولذلك يبدو ان من الضروري ان تعرض المفوضية برنامجا متوازنا يشمل على موازنة عادلة للأنشطة الضرورية ، ترمي جميعا الى تحقيق الهدفين الاساسيين المتمثلين في تلبية الحاجات الاساسية للاجئين والبحث عن حلول دائمة لمحتهم . وفي مواجهة الصعوبات المالية الحالية ، سيتطلب اعداد البرنامج وتنفيذه مزيدا من الصرامة عما كان في الماضي . وسيتعين على المفوضية أن تعتمد على شركائها في التنفيذ سواء الحكوميين او غير الحكوميين لادارة الموارد بكفاءة . وعليهم ، بمفة خاصة ، أن يخفضوا النفقات الادارية ذات الصلة بالتنفيذ وأن يخصصوا مباشرة جزءا اكبر من هذه النفقات للتخفيف عن ميزانية المفوضية للمساعدة . وسيتعين على المفوضية ان تبحث ، اكثر مما كان في الماضي ، في كل حالة للتوصل الى اقل الترتيبات تكلفة وأن تلجأ الى الهبات العينية أو الى الشراء الدولي في حالة قلة ثكلفته عن الشراء المحلي . ورأى انه سيكون من الضروري ايضا لحكومات بلدان اللجوء ان تتخذ تدابير ترمي الى شمول اللاجئين ، باسرع ما يمكن ، بالانتفاع من برامج التنمية الوطنية . ومن شأن ذلك ان يتيح لهم اللجوء الى المعونة الانمائية علاوه على زيادة التعاون الاساسي مع الوكالات المعنية مباشرة بأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وردا على اقتراحات كثيرة من الممثلين ، اقترح ان تعقد في عام ١٩٨٦ حلقة دراسية عن اهداف برامج المساعدة المقدمة من المفوضية باشتراك اعضاء اللجنة التنفيذية وموظفي المفوضية .

١٦٦ - وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها للعرض التفصيلي الذي قدمه مدير المساعدة .
وأثنى عدد من الممثلين على نوعية الوثائق المتعلقة بأنشطة المساعدة والتي عرضت
على اللجنة التنفيذية وأكد العديد من الممثلين من جديد أن تعزيز الحلول الدائمة
هدف أساسي لأنشطة المساعدة المقدمة من المفوضية وأثنت على المفوض السامي لتخصيصه
نسبة متزايدة من موارد المفوضية لتنفيذ مخططات الاعتماد على الذات والحلول
الدائمة . وأعرب كثير من الممثلين عن قلقهم من أن صعوبات التمويل الحالية ، قد
تعوق الأنشطة ذات الصلة بالحلول الدائمة .

١٦٧ - وقال ممثل السويد إن الأحداث التي وقعت في افريقيا في الآونة الأخيرة قد
برهنت على أهمية التأهب للطوارئ . وأن السويد أيدت دائما قرار المفوض السامي
بإنشاء وحدة طوارئ ملتزمة بمكتبه التنفيذي . وينبغي تشجيع مساعي الوحدة لتعزيز
ادخال نظم الطوارئ واجراءاتها . أما تدريب الموظفين الفنيين التابعين للمفوضية
والشركاء التنفيذيين فإنه انجح وسيلة لتحسين ادارة الطوارئ ومواجهتها . وأعرب عن
تقديره لمشروع نسخة دليل المفوضية للتبرعات العينية في حالات الطوارئ ، وقال إن
من الضروري وضع معايير في مجال أصبح متزايد التعقيد . وفيما يتعلق بموضوع
اللاجئين ، أشار إلى الملاحظات التي أبدتها في المناقشة العامة بشأن حاجتهم الخاصة
إلى الحماية المادية والقانونية ، وأن الغرض التعليمية ، والرعاية الصحية
وامكانيات التوظيف غير كافية في كثير من الأحيان . وقال إن من الأهمية ادخال الأنشطة
المدرة للدخل وأنشطة الاكتفاء الذاتي التي تناسب المرأة أيضا في المخيمات على نطاق
واسع . وأثنى على التبرعات المتزايدة والقيمة المقدمة من المنظمات غير الحكومية
في بداية مشاريع المساعدة ، وتخطيطها ، وتنفيذها وتقييمها . وقال إن وفد بلاده يؤيد
التوصية التي صدرت في مؤتمر المجلس الدولي للوكالات الطوعية بأن تتعاون المفوضية
والمنظمات غير الحكومية في اصدار دليل لمبادئ توجيهية متفق عليها تنص بوضوح على
مبادئ التنمية ، فيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي ، والتعليم والتقييم ، التي يتعين
مراعاتها منذ بداية برامج الطوارئ كما شرح أعمال الوحدة الخاصة السويدية للأغاثية
في حالات الكوارث ، والناشطة حاليا في قطاعي الصحة والامداد بالمياه في مخيمات
اللاجئين في شرق السودان عقب اشتراكها من قبل مع المفوضية في عدد من المشاريع في
افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وقد تم في الآونة الأخيرة تنقيح ولاية الوحدة
الخاصة ، مما ييسر للوحدة أن تشتغل بعمليات اغاثية ذات طابع انمائي ، أطول أجلا .

١٦٨ - وأعرب ممثل كندا عن شكره لمدير المساعدة لعرضه المشوق بوجه خاص . وأعرب عن
تقدير وفد بلاده للدور الحيوي لأنشطة المساعدة المقدمة من المفوضية ولاهيتها . وقال

انه يدرك الجهود الخطيرة التي بذلت في اعداد البرامج القطرية سواء في الميدان او في المقر . وفي ظل ظروف اقتصادية من المحتمل ان تظل صعبة ، تتزايد اهمية الارتباط الضروري والمباشر للحلول الدائمة وتوفير الحاجات الاساسية للاجئين . واعرب عن امله في أن توفر المفوضية العناصر التي تساعد في فهم الاساس المنطقي لهذه الانشطة ، واستراتيجياتها واطارها الزمني ، وأن يتضح هذا التحليل في الوثائق المتعلقة بأنشطة المساعدة المقدمة من المفوضية . واعرب عن امله في امكان تحديد آلية لتدعيم القدرة الجماعية على استعراض البرامج المعقدة والانشطة الواسعة النطاق . ورحب باقتراح المدير بعقد حلقة دراسية يمكن ان يتشاور فيها اعضاء اللجنة التنفيذية وموظفو المفوضية بشأن تلك المسائل .

١٦٩ - واعرب ممثل هولندا عن تقديره لنظر المفوض السامي في مسألة التآهب للطوارئ . وقال ان المذكرة المقدمة الى اللجنة التنفيذية تشكل جزءا من السؤال الاعم عن الكيفية التي ينظم بها في اطار منظومة الامم المتحدة تآهب أكفا للطوارئ ومواجهة الازمات الخطيرة للغاية ، كما حدث في افريقيا . وقال ان لديه عدة امثلة لا يقصد ان تكون حرجة لاية منظمة بعينها بالنظر الى أنه لم يكن بوسع احد ان يعرف ان تلك الاعداد الهائلة من البشر سيلتمسون الاغاثة في البلدان المجاورة . وقال انه يفهم ان مكتب الامم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا يدرس نظاما للانذار المبكر لارتقاب تلك الاحداث واعرب عن امله في اشراك المفوضية في تلك المشاورات . وسأل عما اذا كان بوسع المفوضية أن تبلغ بكتمان الحكومات بامكانية حدوث تدفقات وشيكة من اللاجئين . وسأل بعد ذلك عما اذا كانت المفوضية ستدرس امكانية انشاء تجمع للطوارئ من الموظفين الاساسيين المتوفرين لاغراض الانتشار المؤقت في حالات الازمات . واعرب عن امله في ان تتمكن المفوضية من الاستفادة من التجربة المؤثرة في افريقيا ، وأن تتخذ ، بتعاون وشيق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والبلدان المتضررة ، تدابير كافية لتدعيم التآهب للطوارئ في الميدان . وفي معرض ملاحظته انه تم في السودان اعداد خطة عمليات شاملة تجريبية ، سأل عما اذا كان بالوسع اعطاء مزيد من المعلومات عن الخبرة المكتسبة من استعمال اداة الادارة تلك .

١٧٠ - وأشار ممثل استراليا باهتمام الى الملاحظات التمهيدية لمدير المساعدة . وأيد بشدة استنتاجات اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية فيما يتعلق باللاجئين ، وكذلك استنتاجات مؤتمر نيروبي . وقال إنه في حين أن الضعف الشديد للاجئين قد ملّم به وشدد عليه على نطاق واسع ، فإن استنتاجات مؤتمر نيروبي تذكر بالدور المحوري للمرأة في تنمية الانشطة المدرة للدخل ، وفي الحفاظ على التقاليد

الشفافية ، والتكيف مع الأوضاع المعيشية المتغيرة ، وتوفير الرعاية الاسيائية للأطفال والمسنين من أفراد الأسرة . وأيد ، بشكل خاص ، الاقتراح الداعي الى قيام المفوضية بتضمين الخطط الشاملة لسياساتها وبرامجها توصيات وتوجيهات محددة تهدف الى تحسين قدرة اللاجئين وأسرهم على تحقيق الاعتماد على الذات . ورحب بمقرر المفوضية بتقديم تقارير دورية عن حالة اللاجئين وعما اتخذ أو اقترح اتخاذه من اجراءات محددة ؛ وأعرب عن أمله في الحصول ، في الدورة القادمة للجنة ، على المزيد من التفاصيل ، بما في ذلك البيانات الاحصائية والاجتماعية ، بغية تيسير تحديد وتنفيذ التدابير التي نوقشت في الدورة الحالية . ورحب باقتراح مدير المساعدة الداعي الى اجراء مشاورات بشأن أهداف برامج المساعدة الخاصة بالمفوضية . ولاحظ ، بصورة خاصة ، أن تصنيف نفقات المساعدة الى فئات ، حسبما يرد في الوثيقة A/AC.96/657 ، إنما يجعل من العسير تحديد الهدف النهائي لبعض النفقات وأضاف قائلاً إن وفده ، شأنه شأن الوفود الاخرى ، يقدر تقديراً بالغاً الجهود التي تبذلها المفوضية في السنوات الأخيرة لزيادة نسبة الانفاق على ايجاد حلول دائمة ، ولتزويد اللجنة التنفيذية بالمزيد من المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع . إلا أنه أعرب عن قلقه ازاء أن مشاكل التصنيف المذكورة من قبل يمكنها أن تجعل من العسير تقدير كامل نطاق الجهود المبذولة من جانب المفوضية ليجاد حلول دائمة . وقال إنه على الرغم من أن الاشكال المبينة في الفقرة ٥ من

الوثيقة A/AC.96/657 تظهر نسبة الانفاق على ايجاد حلول دائمة وعلى تقديم الخدمات الى اللاجئين ورعايتهم واعالتهم ، فإن هذه المصطلحات لا ترد لها تعريفات ، ولا تقدم ايضاحات لما بينها من علاقة ؛ ومن ثم ، فمن الصعوبة البالغة إنساب هذه الاشكال الى كل فصل من الفصول القطرية . وأردف قائلاً إنه ينبغي للمفوضية واللجنة التنفيذية أن تكونا قادرتين على القيام ، في أى وقت ، بتحديد الأنشطة الموجهة نحو ايجاد حلول دائمة ، بشكل عام ، ولاسيما حالات اللاجئين . وقال إن النظام الحالي لتقديم التقارير لا يحقق ، كما يبدو له ، هذه الغاية .

١٧١- ووجه ممثل الجزائر شكره الى المفوض السامي ، ومدير المساعدة ، وجميع من أسهموا في انتاج الوثائق العالية الجودة ، والى من قاموا ، في إطار واجباتهم ، بجعل هذا العمل أمراً ممكن الإنجاز . ونوّه بالتعاون النموذجي القائم بين حكومته والمفوضية ، الذي تجلّى مؤخراً من جديد في افتتاح مكتب دائم للمفوضية في الجزائر العاصمة . وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من المفوضية في الجزائر ، لاحظ أن اهتماماً خاصاً ينصب على تنفيذ مشاريع الاكتفاء الذاتي لمالحي اللاجئين المحراريين . وقال إن مقدار هذه المساعدة لا يمثل ، مع ذلك ، إلا نسبة ضئيلة من

الجهود التي تبذلها الجزائر ، التي تسهم اسهاما كاملا في الاستفادة المثلى من هذه المساعدة . وأضاف أن تقارير البعثات الميدانية الدورية ، الى جانب الوثيقة A/AC.96/657 ، إنما تؤكد هذا التقييم . وردا على الانتقادات الموجهة من أحد الوفود ، أعرب ممثل الجزائر عن أسفه لأن تكون أنشطة المفوضية وموضوعيتها ونزاهتها عرضة للشك . وأردف قائلا إن الردود التي حث مختلف مسؤولي المفوضية على تقديمها قد وفّرت على وفده مشقة الادلاء ببيانات لا داعي لها . ومضى قائلا إن هذه الردود تبثد أى شكل من أشكال سوء الفهم ؛ وأن الدعوة مفتوحة لاي وفد لزيارة المنطقة وتقييم حالة اللاجئين الصحراويين واحتياجاتهم وأقصى ما لديهم من تطلعات . وأعقب قائلا إن وفد الجزائر موافق ، من جانبه ، على جميع الاستنتاجات والتوصيات المقدمة من المفوضية . وتابع قائلا إنه علاوة على ذلك ، فإن المساعدة المقدمة من المفوضية الى اللاجئين الصحراويين ، والتي أدرجت في البرامج العامة في عام ١٩٨٠ ، مازالت تلقى التأييد من جانب اللجنة التنفيذية ، التي تحيط احاطة كاملة بالمسائل ذات الصلة . وفيما يتعلق بالسؤال الذي أشاره نفس الوفد بشأن موضوع العودة الاختيارية الى الوطن ، قال إنه يرى ، مثلما في حالة جميع اللاجئين ، أن هذه هي أكثر الحالات مدعاة للرضا ، إلا أنها مازالت تتوقف على الاسباب الكامنة وراء حالة اللاجئين الصحراويين . وأشار الى أن الوفد نفسه مازال يطرح فرضيته ، عارضا نفس البيانات المخرفة ونفس الحجج الباطلة . وقال إن المناقشة السياسية لهذه الاسباب تجرى في محافل أخرى أكثر ملاءمة مثل منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، والجمعية العامة ، التي قدمت اجابات واضحة يعرفها الجميع . وأكد الممثل الجزائري من جديد التزام بلده بمواصلة التعاون مع المفوض السامي . وقال إن تطبيق تقاليد أعمال اللجنة والمبادئ الانسانية للمفوضية على جميع اللاجئين ، في جميع الظروف ، إنما هو أمر متروك لحكمة اللجنة التنفيذية .

١٧٣- ووجه ممثل المغرب الشكر الى مدير المساعدة على رده على الاسئلة التي طرحها خلال مناقشة البند السابق من جدول الاعمال ، وذلك دغم أن بعض الاجوبة ليست مرضية تماما . وأحاط علما ، بشكل خاص ، بالوثيقة A/AC.96/657 ، إلا أنه أعرب عن تحفظاته الصريحة بشأن مضمون وشكل ذلك الجزء من الوثيقة الذي يتناول مخيمات تندوف . وقال إن وفده يعترض على التحيز الواضح في الفقرة ١٨٠ ، وفي الجدول الوارد في الصفحة ٦١ (من النص الفرنسي) وكذلك في وثائق وبيانات أخرى ؛ وأن مظاهر التحيز هذه تعارض مع التحفظ الوارد في الفقرة ١٧٩ التي يرى فيها ، بشكل صحيح ، الوصف التالي : " مجموعة حددتها السلطات الجزائرية بأنها مجموعة من اللاجئين الصحراويين " ، وذلك على النحو الذي أقره المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم

المساعدة الى اللاجئين في افريقيا . وأعرب عن تشككه في أمر التزام المفوض السامي بالصيغة المتأنيّة للفقرة ١٧٩ ، وطلب أن تستخدم الصيغة التي وضعها المؤتمر فيتناول هذه المسألة . وأشار الى نداءين وجهتهما حكومته في عام ١٩٧٦ ثم في عام ١٩٨٣ ، يؤكدان للأشخاص الذين يرغبون في العودة أن بمقدورهم القيام بذلك في جو من الامن الكامل . وأعرب عن استعداد حكومته الكامل للموافقة على أن تجرى ممارسة العودة الاختيارية الى الوطن هذه تحت اشراف المفوضية ، في تطابق تام مع الاجراءات المتبعة . وقال إن حسن النية الذي أظهره المغرب قد تم تجاهله . وفي نفس الوقت ، فإن أعداد اللاجئين في تندوف تتزايد باطراد ؛ وأن توضيح الحالة الحقيقية للأمر ، بصورة قاطعة ، لن يتأتى إلا عن طريق اجراء عملية تعداد وتحديد للهويات . وقال إن المغرب لم يعارض ، لأسباب انسانية ، مساعدة البرنامج لهؤلاء الأشخاص ، إلا أن النتائج جاءت غير مرضية ؛ فالمساعدة المقدمة ازدادت على مر السنوات دون تحقيق نتائج ملموسة ؛ وليس في الأفق ما يبشر بالتوصل الى إيجاد حل دائم . وطلب مجددا أن يلتزم المفوض السامي التزاما كاملا بمهمته الانسانية . وأعرب عن تحفظات بشأن موضوع طلب تخصيص اعتماد يبلغ ٣ ٥٢٢ ٠٠٠ دولار ، حيث أنه ليس على استعداد لتأييد تقديم المساعدة الى أشخاص يدعمون العدوان على بلده ويمولون ذلك العدوان ويمدونه بالسلاح . غير أنه أعرب مجددا عن التزام بلده بمواصلة التعاون مع المفوضية من أجل تعزيز فرص التوصل الى حلول انسانية حقة .

١٧٣- وقدم ممثل جمهورية ايران الاسلامية شرحا لتدفقات اللاجئين الافغانيين الى ايران بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، وأبلغ اللجنة أن عدد اللاجئين الافغان قد ارتفع من ٥٠٠ ٠٠٠ الى ما يقرب من مليونين خلال السنوات الخمس الماضية . وأعرب مجددا عن تقديره للانجازات الملموسة التي حققتها المفوضية في مجال تقديم المساعدة الى اللاجئين في بلده ، وحث اللجنة التنفيذية على الحفاظ على الطابع غير السياسي لهذه الاعمال . وناشد المفوضية والمجتمع الدولي زيادة المساعدة الطارئة المقدمة الى جمهورية ايران الاسلامية ، وذلك من أجل مساعدة هذا العدد المتزايد من اللاجئين . وأشار الى الحاجة الى تقديم مساعدة اضافية تبلغ ٦٠ مليون دولار لتغطية تكاليف المخيمات القائمة في بلده .

١٧٤- وعلّق ممثل السودان بقوله إن الدورة الحالية للجنة التنفيذية معقودة في ظل حالة لاجئين دولية تتسم باستمرار تدفقات اللاجئين الى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وبالاكتداعات المسلحة على مخيمات اللاجئين في افريقيا والشرق الاوسط . ولاحظ ، مع الجزع الشديد ، العجز المالي الخطير ومشاكل التدفقات النقدية التي

تواجهها المفوضية في عام ١٩٨٥ ، وكذلك انخفاض الاعتمادات المخصصة في ميزانية البرامج العامة المنقحة لعام ١٩٨٥ والبرامج العامة المقترحة لعام ١٩٨٦ . وناشد المجتمع الدولي زيادة دعمه المالي للمفوضية من أجل تقديم المساعدة الى اللاجئين حسب الاقتضاء . وقدم الممثل شرحا للتدفقات الكبيرة من اللاجئين من اثيوبيا وتشاد الى شرق السودان وغربه ، على التوالي ، وللأثار المدمرة المترتبة على الجفاف الذي زاد من حجم وتعقيد حالة اللاجئين في بلده . وأعاد تأكيد الاتجاه الحر الانساني لحكومته إزاء اللاجئين وطالبي اللجوء . وأكد ، بعد أن انتهى من ملاحظاته العامة ، على ضرورة النظر الى تقديم المساعدة الى اللاجئين باعتباره حقا . وناشد الحكومات المانحة في اطار مبدأ تقاسم الابعاء ، أن تخصص في ميزانياتها السنوية اعتمادات لتقديم المساعدة الى اللاجئين ، وذلك لتمويل المساعدة في مجالي الرعاية والإعالة ، وايجاد الحلول الدائمة عن طريق العودة الاختيارية الى الوطن والدمج المحلي وأنشطة الاكتفاء الذاتي ، التي تشكل الاهداف النهائية لبرامج المساعدة الخاصة بالمفوضية . واقترح التماس تمويل اضافي للبرامج المتمثلة بالتنمية من البنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وفي هذا الاطار ، قال انه على الرغم من وجود مليون لاجئ في بلده ، فان الاعتمادات المخصصة للبرامج العامة لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ قد خففت بما يقرب من ٥٠ في المائة . ولاحظ أن هذا الانخفاض الحاد قد تجاهل ، مع ذلك ، انخفاض قيمة الجنيه السوداني ، ولم يأخذ في الاعتبار الاوضاع الاقتصادية السائدة في بلده ، بما فيها التضخم . واقترح وضع ميزانيات شتى برامج المساعدة بدولارات الولايات المتحدة من أجل تجنب الاثار المتكررة لتقلبات أسعار الصرف . ثم أشار الى خطة العمل التي وضعها المفوض السامي ، بالتشاور مع احدى اللجان الاستشارية ، لتنمية المناطق التي توجد فيها أعداد كبيرة من اللاجئين ، غير أنه تساءل عن سبب عدم تنفيذ خطة العمل هذه . كما أعرب عن تأييده للتوصيات المقدمة من المؤتمر العالمي المعني باستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم . وأعرب ، في ختام كلمته ، عن شكره وتقديره للمفوض السامي على ما يبذله من جهود لصالح اللاجئين .

١٧٥ - وأعرب ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة عن قلقه إزاء الانخفاض الكبير في الاعتمادات المخصصة في الميزانية للبرامج العامة الاصلية المعتمدة لعام ١٩٨٥ والبرامج العامة المقترحة لعام ١٩٨٦ لتقديم المساعدة الى جمهورية تنزانيا المتحدة . وأشار الى أن الملاحظات المضمنة الواردة في الجملة قبل الاخيرة من الفقرة ١٥ من الوثيقة A/AC.96/657 ، انما تُعني بالمنطقة الافريقية ككل ، ولكنها لا تنطبق بصورة محددة على جمهورية تنزانيا المتحدة ، إذ أن المشاكل المالية والحاجة

الى تقديم مساعدة كافية الى اللاجئين في هذا البلد لم تؤخذ في الحسبان بشكل مناسب . وقال انه يسجل استياءه ازاء انخفاض الاعتمادات المخصصة في ميزانية برنامج تقديم المساعدة الى اللاجئين في بلده ، الا أنه يأمل بشدة في أن تتوصل الاطراف المعنية الى ايجاد حل معقول لهذه المشكلة .

١٧٦ - وطلب ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية اجراء تخفيض في الهدف المنقح لعام ١٩٨٥ بمقدار ٤٩ مليون دولار كانت قد أضيفت بسبب حدوث تغيير غير موات في أسعار الصرف في بلد معين . ولاحظ أن هذا لا يتماشى مع الاجراءات المتبعة عادة في الأمم المتحدة . وذكر أن المشكلة مشارة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وأن الموضوع قد أحيل الى التحكيم ، وأنه لا ينبغي للجنة التنفيذية أن تتدخل في هذه الاجراءات .

١٧٧ - وقال ممثل النرويج ان التبرعات السخية التي أعلنها العديد من الوفود خلال الدورة قد أثلجت صدره . وأعلن عن تقديم تبرع جديد من جانب حكومته الى برامج المفوض السامي لعام ١٩٨٥ ، وقال انه قد يتم الاعلان ، قبل نهاية هذا العام ، عن تخصيص تبرعات اضافية . وأشار الى أن وفده ما فتئ يرى ضرورة أن يترك للمفوض السامي أمر تحديد أولويات برامج المساعدة التي يقدمها ، وذلك في اطار الموارد المتاحة التي ستكون محدودة دائما . وفي ضوء الحالة المالية الصعبة ، التي مستمر خلال عام ١٩٨٦ ، قال ان وفده يرى ضرورة أن يعهد الى المفوض السامي وضع أولوياته وفقا للموارد المتاحة المتوقعة ، وأنه ليس للجنة التنفيذية أن تضع قائمة بأولويات مفصلة خلال فترة التخطيط ، وأن الوفود مدعوة للتعليق والبت بشأن الأولويات المقترحة من جانب المفوض السامي ، وذلك في الاجتماعات السنوية للجنة التنفيذية وفي الاجتماعات غير الرسمية التي تعقد خلال فترة البرنامج . وأضاف قائلا ان وفده على استعداد دائم لأن يتناقش مع المفوض السامي بشأن المشاكل التي يواجهها ، الا أنه لا يرى ضرورة ترتيب عقد حلقة دراسية اضافية لمناقشة تفاصيل الأولويات البرنامجية المعقدة . ومضى قائلا انه يود التشديد ، في هذا الصدد ، على ضرورة أن يكون في ذهن الادارة ، في مرحلة مبكرة ، أولويات واضحة ، بحيث يمكنها اجراء ما يلزم من تعديلات خلال العام .

١٧٨ - ووجه ممثل بوروندي الشناء والشكر الى المفوض السامي على ما يبذله من جهود دؤوبة لمساعدة اللاجئين خلال فترة ولايته . وقال ان الوثائق المتعلقة بأنشطة تقديم المساعدة تظهر أن مدير المساعدة قادر ، بشكل بارز ، على تنفيذ المهمة المعهودة اليه . ووصف حالة اللاجئين في بلده ، وأعلن عن تعهد حكومته بتقديم المساعدة غير

المقيدة الى اللاجئين بصرف النظر عن أصلهم أو أعدادهم . وأعرب عن شعوره بأن فتورا عاطفيا بدأ يعتري في وجدان البلدان المانحة ، الأمر الذي يرجع ، على ما يبدو ، الى أزمة اقتصادية أو هبوط اقتصادي . وقال ، وهو يستشهد بقرار حكومة ايطاليا التبرع بمبلغ ألف مليون دولار للاجئين في افريقيا ، إن هذا هو مثال على الواقعية المقترنة بما يمليه الضمير . وأضاف قائلا ان هولندا وفرنسا وبلدان شمال أوروبا قد أظهرت في المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا ، المعقد في جنيف في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ ، انها تنظر أيضا الى المستقبل بأسلوب واقعي . وأردف قائلا انه يرى ضرورة نبذ المحاولة غير المجدية لتحليل أسباب تحركات اللاجئين . ومضى قائلا ان نهجا يكتب له البقاء من شأنه زيادة وعي الشعوب في كل مكان بمشكلة اللاجئين . وقال ان بلده يشهد ازدهاما سكانيا في الأراضي المتوفرة ، الا أنه مازال يستقبل أعدادا من اللاجئين .

١٧٩ - وأعربت المراقبة عن غواتيمالا عن بالغ قلقها ازاء مصير اللاجئين الفواتيمالاين المشتتين في مناطق الحدود داخل ولاية تشياباس بالمكسيك ، وأفادت قائلة ان حكومتها تتفاوض مع السلطات المكسيكية المختصة كما طلبت من لجنتي المليب الاحمر الوطنيتين بغواتيمالا والمكسيك ومن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مد يد التعاون في تيسير عودة أولئك الأشخاص الى بلد موطنهم ؛ وفي هذا الصدد ، طلبت مواصلة تنفيذ عملية التشاور المباشر مع اللاجئين والتعجيل بها . وأضافت قائلة ان عودة أولئك اللاجئين الى غواتيمالا ستكون بناء على إرادتهم الحرة ووفقا للشروط المقبولة للعودة الاختيارية الى الوطن . ولاحظت مع التقدير ان عدة آلاف من اللاجئين الفواتيمالاين في المكسيك قد عادوا الى الوطن بمحض اختيارهم . وفي هذا الصدد ، ابلغت اللجنة بأن حكومتها قد وجهت الدعوة الى المفوض السامي في وقت مبكر من هذا العام للقيام بزيارة وللإطلاع بنفسه على التقدم المحرز في سبيل إعادة ادماج العائدين وإعادة تأهيلهم . وأكدت ان السياسة التي تتبعها حكومتها ازاء اللاجئين سياسة انسانية بحق ، وانها تتفق تماما مع اعلان قرطاجنة . ووجهت الشكر الى حكومة المكسيك لما قدمته للاجئين الفواتيمالاين من كرم ضيافة ومعونة سخية ، وأعربت عن تقديرها للمساعدة المقدمة اليهم .

١٨٠ - وأعرب المراقب عن زامبيا عن تقديره للمساعدة المستمرة التي تقدمها المفوضية الى اللاجئين في زامبيا ، ووصف الصعوبات التي تعترض سبيل حكومته في مواجهة تزايد أعداد السكان اللاجئين في بلده والتدفقات الجديدة التي تنهال عليها من موزامبيق وناميبيا وأوغندا وزائير . وقال ان زامبيا ، بوصفها بلدا غير ساحلي من أقل البلدان نموا ، لا تستطيع ان توفر المساعدة الفورية للموزامبيين الوافدين

حديثا . ودعا الى تقديم معونة غذائية طارئة الى هذه المجموعة . وفيما يتعلق بتصنيف وتسجيل اللاجئين في زامبيا ، ابلغ اللجنة بأنه تم حتى الآن تسجيل نحو ٧٤٣ ٦١ لاجئا واصدار ٩٤٠ ٣٥ بطاقة هوية للاجئين . كذلك أفاد قائلا ان ظروف اللاجئين الذين استقروا بطريقة عفوية في زامبيا قد أصبحت لا تحتل ، وأعرب عن اسفه لوجود حاجة ماسة لاستبدال المرافق الاساسية التعليمية والصحية ، بما في ذلك المعدات ، في مناطق التوطين المنتظم ، ولتوفير مرافق جديدة وطرق فرعية في المناطق التي يوجد بها تركيز للاجئين . وفي هذا الصدد ، لاحظ مع الارتياح الدعم الذي توفره عدة حكومات مانحة وبعض المنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية الى بعض مشاريع الهياكل الاساسية التي عرضت في المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، ودعا المانحين الى توفير المزيد من الموارد من أجل تمويل تنفيذ المشاريع المطلوبة بإلحاح . وجدد التزام حكومته بتشجيع العودة الاختيارية الى الوطن بوصفها أكثر الحلول الدائمة استموابا بالنسبة للاجئين في زامبيا .

١٨١ - ولاحظ المراقب عن اشيوبيا انه أففى بعناية الى الملاحظات الاستهلالية التي أبداها مدير المساعدات ، وأشاد بطريقة عرض الوثيقة A/AC.96/657 وبوضوحها . وأعرب عن قلقه ازاء الحالة المالية الحرجة التي تواجه المفوضية والاشارة الضارة التي تخلفها التخفيضات في البرامج العامة لسنتي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ على تمويل وتنفيذ الحلول الدائمة فيما يتعلق باللاجئين والعائدين . وأوضح انهم أفلحوا دائما ، في بلده ، في توشي فعالية التكاليف عند تخطيط وإدارة برامج تقديم المساعدة الى اللاجئين ، وذلك عن طريق الاستعانة بعدد ضئيل من الموظفين المحليين الأكفاء لمعالجة وضع البرامج وتنفيذها ، كما انهم يتبعون سياسة الباب المفتوح ، التي يسمح بمقتضاها لممثلي البلدان والمنظمات المانحة بحرية الوصول الى ما يمكنهم من تقييم ومراقبة تنفيذ مشاريع اللاجئين ، وعن طريق وضع نظام لتسجيل اللاجئين أسفر عن بيانات موثوق بها مناسبة لتخطيط برنامج واقعي لتقديم المساعدة . وفيما يخص الفقرة ٣٤١ من الوثيقة A/AC.96/657 ، ذكر ان عملية الأمم المتحدة للإغاثة في اشيوبيا لم تلتزم حتى الآن ، حسب أفضل ما يتوفر لديه من معلومات ، بتقديم الهبة . وذكر ، فضلا عن ذلك ، ان المكتب المذكور لا تتوافر لديه موارد خاصة به تمكنه من رصد اعتماد في الميزانية لمثل هذا البرنامج ؛ ولهذا ينبغي ان يظل العائدون موضع اهتمام مباشر من جانب المفوضية . وفي النهاية ، أكد ان عدم تقديم المساعدة الكاملة الى هذه المجموعة من العائدين لن يؤدي إلا الى إعاقة البرامج المقبلة لإعادة الى الوطن ، وتشجيع العائدين الى الوطن على عبور الحدود ليصبحوا ، بذلك ، لاجئين مرة أخرى .

١٨٢ - ووصف المراقب عن برنامج الاغذية العالمي ما تقدمه منظمته الى اللاجئين من امدادات المعونة الغذائية . ففي عام ١٩٨٤ ، بلغت التزامات برنامج الاغذية العالمي نحو ٧٥٠ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية الطارئة بتكلفة قدرها ٣٣٤ مليون دولار بالنسبة للكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الانسان ، ومن هذه المعونة ، قدم قرابة ٤٣٦ ٠٠٠ طن كمساعدة طارئة الى اللاجئين والعائدين . ويتوقع برنامج الاغذية العالمي ان يصل الى نفس المستوى حجم المساعدة المقدمة في عام ١٩٨٥ ، التي ستسير وفق النمط المتمثل في تخصيص نحو ثلثي إجمالي المساعدة السنوية الطارئة الى اللاجئين . إذ من الجوهري بالنسبة للاجئين ، الذين يكادون يعتمدون بالكامل على المساعدة الخارجية ، ان يتم تلبية احتياجاتهم الأساسية من الاغذية . ولهذا السبب ، فان برنامج الاغذية العالمي يمنح الاولوية العليا لتوفير المعونة الغذائية الطارئة الى اللاجئين . ونظرا لان أسس توفير الامدادات تكون غير واضحة في المعتاد ، فقد اضطر مؤخرا برنامج الاغذية العالمي الى اللجوء ، في عدد من المناسبات ، الى تدابير عارضة باهظة التكلفة ، ومنها على سبيل المثال تحويل شحنات المعونة الغذائية الموجة لافراس اخرى ، من أجل الحيلولة دون حدوث اختلالات في تسليم المعونة الغذائية الى اللاجئين . وفي غضون ذلك ، غدا من العسير باطراد ، في عالم يتزايد فيه الطلب وتتقلص الموارد ، الإبقاء على احتياجات اللاجئين المستمرة من المعونة الغذائية محط الاهتمام . وفي وقت سابق من عام ١٩٨٥ التقى المدير التنفيذي لبرنامج الاغذية العالمي بالمفوض السامي من أجل مناقشة التدابير التي تكفل القيام بجهودهما المشتركة على اساس يكون اكثر نظاما ومنهجية . ومن تلك التدابير اجراء عمليات مشتركة بين برنامج الاغذية العالمي والمفوضية لتقييم احتياجات اللاجئين من المعونة الغذائية قبل موعدها بوقت يكفي لتمكين برنامج الاغذية العالمي من ترتيب تدفق منظم للمعونة الغذائية التي تلتزم بها لعمليات اللاجئين مختلف الجهات المانحة . أما بالنسبة لعمليات اللاجئين الواسعة النطاق ، فستوفد بعثات سنوية للتقييم من مقر المفوضية ومقر برنامج الاغذية العالمي . وقد أنجزت مؤخرا البعثتان المشتركتان الموفدتان الى باكستان والصومال لتقييم الاحتياجات من المعونة الغذائية لعام ١٩٨٦ .

١٨٣ - ووصف مراقب اللجنة الاقتصادية لاوروبا أنشطة اللجنة مستقبلا لمساعدة اللاجئين . فمن المعونة البالغ مجموعها ٣٩٠ مليون من وحدات الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، أي ما يعادل ٢٥٠ مليون دولار ، والتي سيضاف اليها هبات عينية مقدمة بموجب احكام اتفاقية لومي الجديدة ، سيخصص اعتبارا من عام ١٩٨٦ للاجئين والعائدين الى الوطن ما لا يقل عن ٨٠ مليون من وحدات الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . كما يبلغ مجموع المساهمات المقدمة في عام ١٩٨٥ حتى الآن الى برامج المفوضية من الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ومن الاتحاد في حد ذاته ١٣٠ مليون دولار .

١٨٤ - وناشد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الاعضاء الآخرين في اللجنة التنفيذية الزيادة الإضافية المطلوبة البالغة ٤,٩ من ملايين الدولارات لزيادة الرقم المالي المستهدف المنقح للبرامج العامة لسنة ١٩٨٥ والبالغ ٣٠٠ ١٥٠ ٣١٤ دولار ليصبح المبلغ الاجمالي المنقح الجديد ٣٠٠ ٠٥٠ ٣١٩ دولار ، وذلك لتمكين المفوضية من استيعاب الفرق القائم في اسعار الصرف في الصومال . وقال انه اذا جاءت نتيجة عملية التحكيم هذه مؤيدة لذلك ، فانه ينبغي تخفيض الرقم المالي الحالي المستهدف للبرامج العامة لسنة ١٩٨٥ ، تبعاً لذلك . وأيد هذا الموقف ممثلو كندا والدانمرك وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

١٨٥ - وبدأ مدير المساعدة عرضه للتقرير المتعلق بإعادة توطین اللاجئين (A/AC.96/661) بتوجيه الشكر الى كل الحكومات واللجنة الحكومية الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية العديدة التي ساعدت تعاونها النشط والوثيق المفوضية في إيجاد فرص لإعادة توطین عدد كبير من اللاجئين لم يكن يتوفر لهم أي حل دائم بديل .

١٨٦ - ولاحظ المدير أن استجابة بلدان إعادة التوطین كل على حدة للحاجة الى إعادة توطین اللاجئين تختلف من حالة الى حالة حسب حالة الافراد من اللاجئين أو مجموعات اللاجئين في بلد اللجوء الاول . وأعرب عن قلقه لانخفاض عدد البلدان التي تعرض الآن أماكن لإعادة التوطین ، وناشد كل الحكومات ان تعيد النظر في قبول اللاجئين ، وأن تحدد ، حيثما أمكن ذلك ، حصصاً سنوية لإعادة التوطین .

١٨٧ - ورحب المدير على وجه الخصوص بالجهود التعاونية لإعادة التوطین مثل خطتي عروض إعادة التوطین المتعلقة بالإنزال من القوارب وعروض إعادة التوطین المتعلقة بالإنقاذ في البحر ، وخطّة "العشرين مكاناً فأكثر" ، حيث ذكّر بأن العروض الخاصة بإعادة توطین اللاجئين ينبغي ان يفيدها منها اللاجئون الأشد حاجة وأن يكون الهدف منها هو توفير حل دائم للاجئين الحقيقيين ، أيّاً كانت خلفيتهم الشخصية أو مركزهم .

١٨٨ - وذكرت ممثلة السويد أن الحصة التي حددتها حكومتها لإعادة التوطین ستظل دون تغيير ، أي ٢٥٠ مكاناً ، وأكدت أن معظم هذه الأماكن ستخصص على أساس التوصيات المقدمة من المفوضية . وقالت ان السويد منحت في الماضي أولويات للاجئين من أمريكا اللاتينية ولكنها تقبل الآن بصورة متزايدة لاجئين من جنوب غربي آسيا وستنظر في قبول بعض الحالات من هونغ كونغ في حدود الحصة السنوية . وفيما يخص مسألة القدوم العفوى ، ذكرت ان المفوضية تستطيع الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في هذا الصدد .

١٨٩ - وأبلغ ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية اللجنة التنفيذية أن حكومته ستقبل ٥٥٠ لاجئاً من هونغ كونغ بمعدل ٤٠ لاجئاً في الشهر الواحد ، وأن هؤلاء اللاجئين لن يكونوا ضمن اللاجئين الذين يُقبلون عادة للم شمل الأسرة . وأشار الممثل الى زيارة المفوض السامي الى هونغ كونغ والى النداء الذى أصدره لبذل جهود دولية لتخفيض العدد الكبير من اللاجئين الذين يقيمون لفترات طويلة في الاقليم . وقال إن هونغ كونغ على استعداد لاستيعاب عدد إضافي من اللاجئين الفيتناميين ذوى الخلفية الإثنية الصينية اذا ما استجيب لنداء المفوض السامي .

١٩٠ - وأشار ممثل كندا الى مشكلة "الحالات الدائرة" وقال إن من الممكن تحسين التنسيق بين بلدان إعادة التوطين في التوصل الى حلول لتلك المشكلة ولسواها من المشاكل عن طريق الاشتراك مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عمليات التخطيط السنوية . وأعرب عن ترحيبه بالجهود الدولية التعاونية المبذولة في إطار خطة "عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر" وقال إن من الممكن توسيع هذه العملية في اتجاهات اخرى .

١٩١ - وقال ممثل هولندا ان هناك ، فيما يبدو ، بعض الشك في طبيعة المشاكل التي تهدف إعادة التوطين حاليا الى حلها . وأردف قائلاً انه يرى أن من الواضح ان هناك حاجة الى إعادة التوطين عندما يتعرض أمن أى لاجئ لخطر مباشر . وأضاف انه من اللازم علاوة على ذلك ، فيما يبدو ، في عدد متزايد من الحالات إعادة توطين اللاجئين لأن حكومة البلد الذى يلقون فيه الحماية قد تشعر ، لأسباب سياسية ، أنها مضطرة لطلب خروج اللاجئين المعنيين من أراضيها إما الى بلد ثالث أو الى البلد الاصلي . وقال إن إعادة التوطين في هذه الحالات قد تكون البديل الوحيد لإعادة القسرية . وأكد انه فيما يتعلق بالحالات التي يحدث فيها السعي الى إعادة التوطين لاسباب متعلقة بالحماية وإنما لتحسين الاندماج الاجتماعي - الاقتصادي للاجئين المعنيين في بلد اللجوء ، لا ينبغي اتخاذ أية اجراءات إلا اذا تلاءمت صفات اللاجئين الفردية مع الفرص التي يلزم على البلد الذى عقد الأمل عليه في إعادة التوطين أن يقدمها . ثم دعا الى إيلاء اهتمام خاص الى جنوب شرقي آسيا ، وأيد الممثل اقتراح ممثل الولايات المتحدة بتعيين منسق رفيع المستوى لتقصي جميع الحلول الممكنة الدائمة في المنطقة . كذلك أعرب عن تأييده للاقتراح الذى قدمه ممثل كندا بتحسين التعاون بين بلدان إعادة التوطين في إطار تنسيق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

١٩٢ - وأجاب مدير المساعدة على تعليقات ممثل هولندا وعلى سؤال أشاره ممثل السودان عن شؤون تتعلق بشعبته ، فقال انه اتخذت بعض الاجراءات في مجال التأهب لحالات الطوارئ في الميدان بما في ذلك عقد حلقة دراسية نظمت أخيرا في مقر المفوضية في جنيف لموظفي المقر والموظفين الميدانيين على السواء عن التأهب لحالات الطوارئ . وقد أعرب جميع المشاركين عن تقديرهم البالغ لهذا البرنامج التدريبي ، وفي نشاط آخر متعلق بهذا الموضوع ، تم تنظيم برنامج تدريبي مشترك بين منظمة غير حكومية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التأهب لحالات الطوارئ كما تم الإعداد لعقد دورة تدريبية متقدمة أخرى عن ادارة حالات الطوارئ في جامعة وسكنسن . والهدف من هذه الدورات والحلقات الدراسية هو المساعدة في إعداد مجموعة صغيرة من موظفي المفوضية وتزويدهم بشكل أفضل بالمهارات الضرورية المطلوبة لادارة برنامج للاغاثة في حالات الطوارئ .

١٩٣ - وأشار مدير المساعدة أيضا الى كتيب حالات الطوارئ الذي يستخدم على نطاق واسع في المقر وفي الميدان على السواء . وقال أيضا إن نقل موظفي المقر للعمل في الميدان بصفة مؤقتة ، حيث تنشأ الحاجة الى موارد اضافية من القوة العاملة ، قد أصبح ممارسة روتينية . وأبلغ اللجنة أنه تم فيما مضى وضع قائمة بالموظفين الراغبين في الذهاب في بعثات أطول أجلا رغم اخطارهم قبلها بوقت وجيز ، وأن هناك أيضا قائمة بالخبراء الاستشاريين يمكن استخدامها على الفور في حالات الازمات أو الطوارئ . أما فيما يتعلق بنظام الانذار المبكر فقد علق المدير قائلا انه على الرغم من أن المفوضية ليست مجهزة تقنيا بالموارد اللازمة والخبرة الفنية الضرورية التي تؤهلها للاضطلاع بنظم إنذار مبكر دقيقة ومضبوطة ، فإن الخبرة الواسعة المكتسبة في معالجة عمليات الطوارئ في افريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى مكنت المنظمة من إيجاد قدرة معقولة للتنبؤ بتدفقات اللاجئين والنقم في معونات الاغذية أو امداداتها . واستشهد بتدفقات اللاجئين الجديدة من اثيوبيا الى شرقي السودان في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ حيث استطاعت المفوضية أن تتنبأ بدقة ، منذ اوائل عام ١٩٨٣ ، بحركة اللاجئين الضخمة نحو السودان . وقال إن المفوضية تتعاون تعاوننا تاما مع مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا الذي أعير اليه موظف فني أقدم من المفوضية . بيد أن مدير المساعدة أشار الى شدة صعوبة تنفيذ نظم الانذار المبكر الرسمية ما لم تتمتع البلدان المانحة وبلدان اللجوء بالدخول معا في مشاريع مشتركة في هذا المجال .

١٩٤ - وردا على طلب ممثل السودان للحصول على معلومات عن خطة العمليات التي أعدت في السودان ، قال المدير انه قد تم وضع خطة عمليات بالتعاون مع الطرق المنفذ ، وان خطة العمليات ، وهي أداة هامة لعمليات الطوارئ ، تقدم بعض المعلومات بشأن ما تزمع المفوضية عمله ؛ وما زالت توجد بعض العيوب في الخطة ، ولكن متى تم القضاء على هذه العيوب ، من الممكن أن تقدم الخطة دروسا مفيدة لعمليات الطوارئ في المستقبل .

١٩٥ - ويتضمن الفرع الخامس عشر من هذا التقرير الملاحظات التي أدلى بها الرئيس عند الانتهاء من النظر في البندين ١١ و ١٢ .

مقررات اللجنة

١٩٦ - إن اللجنة التنفيذية :

ألف

(أ) أحاطت علما مع الارتياح بالتقدم الذي أحرزه المفوض السامي في تنفيذ البرامج العامة والخاصة في عام ١٩٨٤ والاشهر الاولى من عام ١٩٨٥ ، بالشكل الوارد في الوثيقة A/AC.96/657 ؛

(ب) لاحظت مع التقدير أن مستوى تنفيذ البرامج العامة في عام ١٩٨٤ ، للسنة الثانية على التوالي ، قد حقق ما يقرب من ٩٦ في المائة من الهدف المتفق عليه ؛

(ج) أشنت على المفوض السامي للتدابير التي تم تنفيذها بالفعل لتحسين أداء البرامج والاستجابة لحالات الطوارئ عن طريق وضع نظم وكتيبات في الإدارة ومن خلال تدريب الموظفين ، وحثته على مواصلة متابعة جهوده في ذلك الاتجاه ؛

(د) وقد لاحظت حدوث انخفاض هائل في الموارد المتاحة للمفوض السامي لتنفيذ البرامج العامة ، أعربت عن قلقها البالغ لاحتمال وقف بعض الأنشطة والخدمات التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية في دورتها الأخيرة ، ودعت الحكومات الى تقديم أموال كافية لضمان تلبية الاحتياجات المحددة للاجئين ؛

(هـ) أوصت بأن يوظف المفاوض السامي باستعراض منهجي للمشاريع بغية استخدام الموارد المالية المتاحة الى أقصى حد ، مع كفالة تقديم المساعدة اللازمة الى اللاجئين في حينها ؛

(و) أوصت كذلك بأن ينظر المفاوض السامي في تنظيم مشاورات في عام ١٩٨٦ يمكن بمقتضاها إتاحة الفرصة لأعضاء اللجنة التنفيذية لمناقشة الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين فهم البرامج المقترحة فيما يتعلق بأهداف المفوضية ؛

(ز) أشنت على الحكومات التي وفرت ملجأ للاجئين ، وكذلك على المنظمات غير الحكومية ، لدورها الضروري في تنفيذ برامج مساعدة اللاجئين وحشتها على تعزيز تعاونها مع المفاوض السامي بغية استخدام الموارد المالية المحدودة أفضل استخدام ممكن ، بالقيام ، في جملة أمور ، بزيادة تبرعاتها المالية والادارية المباشرة دعماً لبرامج اللاجئين وبالبحث عن البديل الأفضل من ناحية فعالية التكاليف فيما يتعلق بتنفيذ البرامج ؛

(ح) طلبت الى حكومات دول اللجوء ايلاء الاعتبار لإدراج برامج اللاجئين الموجهة نحو التنمية في خططها الانمائية الوطنية ؛

(ط) أحاطت علماً مع التقدير بالتقرير المتعلق بتقييم المفوضية لأنشطة المساعدة (EC/SC.2/26) وكررت تأييدها لوظيفة التقييم ؛

باء

(١) أحاطت علماً بتقرير إعادة توطين اللاجئين (A/AC.96/661) وشجعت المفوضية على تعزيز إعادة التوطين ما لم تشكل العودة الاختيارية أو الاندماج المحلي حلاً دائماً ممكناً ؛

(ب) ناشدت الحكومات تسهيل دخول اللاجئين بالتطبيق المرن للمعايير الخاصة بتوفير فرص إعادة التوطين وبالتمييز الواضح بين اللاجئين الذين هم في حاجة الى إعادة توطين وبين المهاجرين العاديين ؛

(٥) أحاطت علما بجهود المفوضية المتواصلة لتشجيع برنامج الرحيل المنظم من فييت نام وأثنت عليها .

جيم

(٢) أحاطت علما بالاعتمادات التي خصصها المفوض السامي من صندوق الطوارئ التابع له خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ؛

(ب) أحاطت علما بالملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والوارد في الوثيقة A/AC.96/664 ؛

(ج) استعرضت الجدول ألف الوارد في الوثيقة A/AC.96/657 ووافقت على ما يلي :

١١' المقترحات المتعلقة بالاعتمادات "الجديدة والمنقحة" للعمليات ولدعم البرامج وادارتها على السواء في إطار البرامج العامة لعام ١٩٨٥ بالشكل الموجز في العمود ١٢ من الجدول الثالث الوارد في الوثيقة A/AC.96/657 ، على النحو المعدل في الوثيقة A/AC.96/1657/Add.1 ؛

١٢' هدف مالي منقح يبلغ ٣٠٠ ٠٥٠ ٣٠٩ دولار للبرامج العامة لعام ١٩٨٥ (لا يشمل اعتمادات صندوق الطوارئ التي تبلغ ١٠ ملايين دولار) ، سيخفف بمقدار ٤٩ مليون دولار اذا جاءت نتيجة عملية التحكيم الحالية مؤيدة لهذه الخطوة ؛

١٣' البرامج القطرية والمحلية والاعتمادات الاجمالية المخصصة للبرامج العامة لعام ١٩٨٦ بالشكل الموجز في العمود ١٢ من الجدول الثالث الوارد في الوثيقة A/AC.96/657 ، فيما يتعلق بالعمليات وبدعم البرامج وادارتها ؛

(ج) أشنت على المفوضية لمساعدتها الحكومات المعنية في تخطيط برامجها المتعلقة بإعادة التوطين ودعت الحكومات الى التعاون بشكل وثيق ليس فقط مع المفوضية وانما أيضا مع بعضها البعض ، ودعت المفوضية الى القيام بدور تنسيقي في جهود إعادة التوطين ؛

(د) طلبت الى المفوضية أن تتشاور مع الحكومات المعنية لتسهيل دخول وإعادة توطين اللاجئين الذين يؤشر وجودهم على الأمن القومي في بلد اللجوء الاول أو على سلامة أو حرية اللجوء ؛

(هـ) أشنت على الحكومات التي توفر ، في غضون مهلة قصيرة ، أماكن لإعادة التوطين في "حالات الطوارئ" بناء على طلب المفوضية وحثت الحكومات الأخرى على أن تنظر في تقديم مثل هذه الأماكن ؛

(و) طلبت الى الحكومات أن تضع ، بالتعاون مع المفوضية حيثما اقتضى الأمر ، ترتيبات تجهيزية كافية في بلدان اللجوء الاول لتسهيل إعادة توطين اللاجئين في بلدان ثالثة ، مساعدة بذلك على تخفيف مشكلة "التحركات غير المنتظمة" ؛

(ز) أعربت عن قلقها ازاء العدد المرتفع للاجئي الهند الصينية الذين يعيشون في مخيمات ، والذين تشكل إعادة توطين الكثير منهم الحل الدائم الممكن الوحيد ، ودعت الحكومات التي لم تشترك في جهود إعادة التوطين على أساس منتظم الى الاشتراك فيها بأن تقوم ، ضمن جملة أمور ، بتطبيق المعايير التي تسمح بقبول اللاجئين الذين ليست لهم روابط بأي بلد ثالث ؛

(ح) نظرت بعين التأييد في قبول أعداد أكبر من اللاجئين المعوقين الذين هم في حاجة الى إعادة توطين وجددت نداءها الى الحكومات كي تصبح خطة "العشر أو أكثر" خطة "العشرين أو أكثر" وكي تقوم الحكومات التي لم تشترك بعد في الخطة بالاشتراك فيها ؛

(ط) لاحظت الحاجة الملحة للتأييد المستمر لخطة "عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانزال من القوارب" وخطة "عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر" وأومت بأن تجدد الحكومات مشاركتها وتوسع هذه المشاركة أو تنضم الى تلك الجهود لتقدم أماكن لإعادة التوطين بروح تقاسم العبء ؛

١٤' الهدف المالي الذي يبلغ ٣٣٠ ٤١٠ ٠٠٠ دولار للبرامج العامة لعام ١٩٨٦ (لا يشمل اعتمادات صندوق الطوارئ التي تبلغ ١٠ ملايين دولار) بالشكل الوارد في العمود ١٣ من الجدول الثالث في الوثيقة A/AC.96/657 ؛

١٥' الاقتراح المقدم في الفقرة (هـ) من القائمة ألف الواردة في مقدمة الوثيقة A/AC.96/657 .

عاشرا - الشؤون الادارية والمالية

(البند ١٢ من جدول الاعمال)

١٩٧ - قدم الرئيس تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية (A/AC.96/670) ، الذي يمثل المرفق الثالث لهذا التقرير . وكانت اللجنة الفرعية قد أجرت استعراضا بناءً للبنود المدرجة في جدول أعمالها ، ونظرت في الازمة المالية الخطيرة التي تواجه مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) ، وتضمن تقريرها تعليقات واقتراحات قدمت استجابة لما عرضه مدير الشؤون الخارجية . وفي ميدان الادارة ، ودعم البرامج وادارتها ، انعكس في التقرير بأمانة قلق وتساؤلات اللجنة الفرعية ، مع توضيحات مدير شؤون الادارة والتنظيم . واستمعت اللجنة الفرعية الى وجهات نظر رئيس مجلس الموظفين . وأحيط علما بالتعليقات التي أبدتها مجلس مراجعي الحسابات ، وبالاجراءات التصحيحية التي تضطلع بها المفوضية . وفيما يتعلق بتنفيذ البرامج وتقييمها ، عكس التقرير المناقشة المتعلقة بالاقترح المقدم من بعض المندوبين ومفاده أن تحدد المفوضية أولويات في حالة مواجهتها أزمة تمويل مستقبلا ، وأوضح أن البرامج المقدمة الى اللجنة التنفيذية هي البرامج ذات الأولوية العليا .

١٩٨ - وكان أحد المندوبين قد أشار مسألة اجراء مراجعة حسابات مستقلة للبرامج وتلقى جميع المعلومات ذات الصلة من مدير شؤون الادارة . وتوقع الرئيس أن تحال هذه المسألة الى السلطات المعنية في نيويورك ، لا الى اللجنة التنفيذية للبت فيها . وأكد الوفد المعني هذا الفهم .

١٩٩ - وأشار مدير شؤون الادارة والتنظيم الى الدرامة الاستقصائية المكثفة التي اضطلعت بها اللجنة الفرعية المعنية بالادارة والتنظيم ، وأكد من جديد رغبة المفوضية في متابعة جهودها في المجالات الحيوية التالية التي كانت موضوعا للمناقشات : زيادة تفويض السلطات ، وتحسين ظروف الموظفين العاملين في الميدان ، والابقاء على التكاليف الادارية عند أدنى مستوى ممكن ، والنمو المصغري في أعداد الموظفين ، وتحسين سياسة شؤون الموظفين بالنسبة لجميع الموظفين بغض النظر عن مراكز العمل ، والتوظيف على أوسع نطاق جغرافي ممكن ، وإتباع سياسة تهدف الى زيادة عدد الموظفين في المفوضية وتمثيلهن بأعداد متزايدة في الوظائف الرفيعة المستوى في المفوضية .

٢٠٠ - شم أشار المدير موضوع الإطار الثلاثي الذي يجرى العمل به في مجال الأنشطة الادارية والتنظيمية للمفوضية : في الميدان ، وفي المقر بجنيف ، وفي مقر الامم المتحدة بنيويورك .

٢٠١ - وأضاف أن المفوضية ممثلة في الميدان في ٦٤ عاصمة ولها ٤١ مكتبا خارج العواصم ، وهكذا يبلغ المجموع ما يربو على ١٠٠ مركز مختلف للعمل . وقال ان تناوب الموظفين بين هذه الوظائف وبين المقر والميدان أصبح منظما على نحو متزايد . وتحدد ظروف العمل وشروط العمالة في الميدان جزئيا في مقر الامم المتحدة بنيويورك ، أو بالتعاون مع المقر . بيد انه يتوفر للمفوضية قدر من الحرية في مجالات مختلفة ، أبرزها في إطار الصندوق الدائر لاسكان الموظفين الميدانيين وتوفير المرافق الاساسية ، طلب من اللجنة التنفيذية زيادته .

٢٠٢ - وفيما يتعلق بالرقابة المالية على البرامج الميدانية ، يجرى العمل بنظام واضح ودقيق ، بيد أنه يلزم مواصلة الجهود وتعزيزها بالتعاون مع الشركاء التنفيذيين بغية وضع النظرية موضع التطبيق تماما . وقد نظمت المفوضية حلقات دراسية إقليمية عن الموضوع في افريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا .

٢٠٣ - وبالرغم من أن مقر المفوضية يعمل الى حد كبير في حدود إطار وضعه مقر الامم المتحدة ، فما زال لديه قدر من الحرية على أساس النظام الاساسي للمفوضية في مجالات : التوظيف ، وتدريب الموظفين وحياتهم الوظيفية ، وقواعده المالية فيما يتعلق بمصاديق التبرعات (التي تقرها الجمعية العامة واللجنة التنفيذية) . كما يقوم مقر المفوضية بدور رئيسي في تفويض السلطة في الميدان . واحدى النقاط الهامة الاخرى هي تطوير المقر في السنوات الاخيرة لخدماته باستخدام الحاسبات الالكترونية ، بما في ذلك الخدمات المقدمة في الميدان .

٢٠٤ - وفيما يتعلق بالامم المتحدة في نيويورك ، ترتبط ادارة المفوضية بالامانة العامة وبهيئات أخرى مثل الجمعية العامة من خلال اللجنة الخامسة واللجان التي تعتمد عليها . ولا يمكن بصفة خاصة في حدود هذا الإطار ، ونظرا الى أن المفوضية تُعاون ماليا من الميزانية العادية للامم المتحدة ، إكمال أو تنفيذ عمليات مثل عملية تصنيف وظائف الفئة الفنية دون موافقة مقر الامم المتحدة الذي تكمل اجراءاته اجراءات اللجنة التنفيذية . واحدى المسائل الاخرى التي تعاني من جمود في الوقت الحاضر هي مسألة نقل تمويل عدد من الوظائف من مصاديق التبرعات الى الميزانية

العادية . وفي الختام ، قال إن وضع المفوضية ضمن إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة يجعل من الضروري الاشتراك في نظام مرهق الى حد ما لإعداد خطط وتقارير محددة تسعى المفوضية الى تحقيق الانسجام بينها وبين التقارير المقدمة الى اللجنة التنفيذية .

٢٠٥ - واختتم كلمته قائلا انه من خلال وجود مجموعة من العقوبات ووعيا بالتقدم الذي ما زال يتعين احرازه ، تسعى ادارة المفوضية الى احراز تقدم لا يعتبر غاية في حد ذاته ، بل وسيلة للمساهمة في الابقاء على منظمة حساسة ودينامية مثل المفوضية .

٢٠٦ - وشكر رئيس مجلس الموظفين اللجنة على إتاحتها فرصة له لم يسبق لها مثيل ليوجه كلمة اليها بكامل هيئتها . وأعلن انه لا يود أن يكرر كل ما قيل بالفعل للجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية ، ولكنه يود أن يشير الى مسائل معينة يمكن تكرارها . وأشار الى أن قدرة المفوضية على الوفاء بولايتها تعتمد على قدرة موظفيها على أداء اختصاصاتهم بفعالية . وفي معرض اعرابه عن التقدير للجنة على اهتمامها بظروف العمل في الميدان ، حث الاعضاء على دعم الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاعتراف بأهمية الخدمة الميدانية ومكافأتها . وتطرق الى عدد من المسائل التي يتعين بشأنها تنفيذ المبادئ المتفق عليها تنفيذا أوفى ، وأبرزها تلك التي تتعلق بتفويض السلطة ، وتدريب الموظفين وتناوبهم ، ودور المرأة في المفوضية . وحث الحكومات على الموافقة على التوصيات المتعلقة بتصنيف الوظائف ، لا سيما فيما يتعلق بالوظائف الميدانية . واما انه يرى أن يعكس التكوين والتوزيع الإجماليان للموظفين واقع المشاكل التي يتعين على المفوضية أن تواجهها ، ولا سيما في العالم النامي ، وأضاف أن هذا لا يتعارض مع المحافظة على أعلى المستويات في

مجالى التوظيف والترقية . وشكر رئيس مجلس الموظفين اللجنة لشقتها فى عملية تمثيل الموظفين فى المفاوضات ووصف درجة الدافع والالتزام العالية فيما بين الموظفين ، وهو الامر الذى يدل على رد فعل زملائه ، لا سيما العاملون فى الميدان ، للنداء الذى وجهه المجلس بالتبرع بمرتب يوم لآعمال المفاوضات . واختتم كلمته بتوجيه التحية الى السيد بول هارتلنغ ، المفوض السامى السابق .

٢٠٧ - وفيما يتعلق بتناوب الموظفين ، عبّر أحد الوفود عن وجهة نظر مفادها أن نقل الموظفين الميدانيين الاكفاء فى غضون عامين يمكن أن يؤخر اتخاذ قرارات هامة ، لا سيما فى افريقيا ، مما يضعف من كفاءة المفاوضات .

٢٠٨ - وعبر متكلم آخر عن تقديره لجهود المفاوضات المستمرة للوفاء بمسؤولياتها . ولاحظ أن الاعباء الملقة على المفاوضات قد تزايدت بسبب تطور حالات اللاجئين التى تجعل من الاهمية بمكان كفاءة تحقيق رقابة أشمل على المالية والميزانية . ورأى المتكلم أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات يحتاج الى دراسة نشطة من جانب المفاوضات . وأضاف أنه ينبغي أيضا على الحكومات والشركاء التنفيذيين تقديم المساعدة الى المفاوضات فى الجهود التى تبذلها لتنفيذ برامجها بكفاءة .

٢٠٩ - وفى هذا الصدد قال المتكلم أن تأخير دفع التبرعات يمثل مشكلة للمفاوضات ، وأشار الى أن وفده سيعمل على دفع تبرعاته فى مطلع عام ١٩٨٦ . وأشار المتكلم أيضا الى أن وفده يرى أنه يجب على المفاوضات أن تضع خططا للطوارئ .

٢١٠ - وعبر الوفد ذاته عن تقديره للكلمة التى ألقاها ممثل مجلس الموظفين ، وشدد على أهمية تطوير الحياة الوظيفية وزيادة تفويض سلطة اتخاذ القرارات فى الميدان ، واتباع سياسات توظيف وتدريب تتسم بالكفاءة .

٢١١ - وقال أحد المتكلمين أن تعهد الوفود بتقديم تبرعات إضافية فى ضوء الازمة المالية يثلج صدره وأنه يسره أن يعلن عن تقديم تبرع استثنائي لبرنامج عام ١٩٨٥ ، وأشار الى أنه يجرى النظر فى تقديم تبرع إضافي مخصص ، يمكن أن يعلن عنه قبل نهاية هذا العام .

٢١٢ - ورأى المتكلم ذاته أن وضع الاولويات فى إطار الموارد المتاحة يمكن أن يصبح مسؤولية المفاوضات ، لا اللجنة التنفيذية ، وإن كان اجراء مشاورات من حين لآخر

مع اللجنة التنفيذية أمراً ضرورياً . ورأى أن عقد المزيد من الاجتماعات أو الحلقات الدراسية غير ضروري ، ولكنه شدد على أنه يجب على الإدارة أن تصوغ أولوياتها بوضوح .

٢١٣ - وشدد المتكلم آخر ، في معرض إشارته إلى المبادئ التوجيهية لدائرة التنظيم الإداري ، على أهمية إجراء مشاورات مع الموظفين عند تنفيذ السياسات . وعبر المتكلم عن تقديره للمفوض السامي لسماحه لممثل مجلس الموظفين بإلقائه كلمة في الاجتماع .

٢١٤ - ودعا المتكلم ذاته المفوض السامي إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للمسائل ذات الصلة بالموظفين كي يمكن تنفيذ نظام التناوب على جميع المستويات . وعبر عن تأييد وفده لتنفيذ عملية تصنيف وظائف الفئة الفنية في وقت مبكر ، وأعرب عن أمله في أن توافق الجمعية العامة في دورتها القادمة على التوصيات المقدمة ، بما فيها وظائف ممثلين في اثيوبيا ، وتايلند ، والسودان . وأعلن المتكلم عن ترحيبه بالجهود الجارية بذلها بشأن تفويض السلطة في الميدان . ورأى أن نقل الوظائف من المقر إلى الميدان في الأماكن التي توجد فيها حالات ملحة للاجئين يجب أن تستمر ، وأن عملية تبسيط المكاتب في البلدان الأقل تأثراً تستحق مزيداً من النظر .

٢١٥ - ولاحظ المتكلم التدابير الحازمة والبناءة التي اتخذها المفوض السامي استجابة للقضايا التي أثارها مجلس المراجعين ، والاهتمامات التي أعرب عنها في تقرير وحدة التفتيش المشتركة . وقال إن هذا الأسلوب ينبغي أن يستمر . وأكد أهمية حل هذه المشاكل التنظيمية حتى لا تتأثر جهود جمع التبرعات التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٢١٦ - وطلب أحد المتحدثين تخفيض الأرقام المستهدفة لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ لأن الأرقام المقترحة ليست واقعية . وأشار إلى تقرير مجلس مراجعي الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة ، وكذلك تقرير المفوضية عن تقييم أنشطة المساعدة الذي قدم إلى اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية ، وطالب بإدخال مزيد من التحسينات على تخطيط البرامج وتنفيذها ومراقبتها المالية . وطالب بوضع أولويات وتساءل عما إذا كان من غير الضروري تفسير المفوضية بصورة أكثر تقييماً .

مقررات اللجنة

٢١٧ - إن اللجنة التنفيذية :

الف

(١) أحاطت علما مع التقدير بتقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية (A/AC.96/670) .

باء

(٢) أحاطت علما بالفروع الخاصة بالادارة ودعم البرنامج من التقرير المتعلق بتقييم أنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وبالبرامج والميزانية المقترحة لصناديق التبرعات لعام ١٩٨٦ (A/AC.96/657 و Corr.1 و 2 و Add.1) ؛

(ب) لاحظت كذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/AC.96/664) والتعليقات الواردة فيه ؛

١١) أعربت عن تقديرها بوجه عام لمستوى ونوعية الوثائق الخاصة بالمسائل الادارية والتي قدمت الى أعضاء اللجنة التنفيذية وحثت على ضرورة الإبقاء على الحوار البناء بين المفوض السامي وأعضاء اللجنة التنفيذية حول هذه المسائل بصورة غير رسمية ومن خلال اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية على السواء ؛

١٢) أعربت عن تقديرها للجهود التي بذلها المفوض السامي في الاحتفاظ بمعدل نمو صفري في الوظائف ، وأكدت أهمية مواصلة الجهود الرامية الى تلبية الاحتياجات الاضافية من الموظفين من خلال نقل الوظائف من المقر الى الميدان ، وإعادة توزيع الوظائف داخل الميدان ، ولا سيما في ضوء القيود المتعلقة بالميزانية .

جيم

(١) رجت من المفوض السامي ان يواصل جهوده لزيادة العدد الاجمالي للنساء العاملات في المفوضية ، وتحسين فرص تقدمهن ، بما في ذلك ترقيةهن الى أعلى الوظائف ؛

(ب) رجت من المفوض السامي ان يستمر في إيلاء الاهتمام بوجه خاص لتفويض السلطة ، وسياسة التزويد بالموظفين ، وتناوب الموظفين ، والتوازن الجغرافي للملائم على جميع المستويات ، والتدريب في مختلف الميادين ، بما في ذلك ادارة حالات الطوارئ .

دال

(١) اعربت عن تأييدها لعملية تصنيف الوظائف للموظفين من الفئة الفنية وما فوقها ، بما في ذلك إعادة تصنيف ثلاث وظائف ميدانية ممولة من الميزانية العادية من رتبة مد-١ الى مد-٢ ؛

(ب) كررت مطالبتها بتنفيذ التوصيات المتعلقة بتصنيف الوظائف بمجرد موافقة الجمعية العامة على التوصيات المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزان 2 العادية .

هاء

(١) درست المذكرتين المتعلقتين بالصندوق الدائر لاسكان الموظفين الميدانيين وتوفير المرافق الاساسية (E/SC.2/24 و EC/SC.2/28) وقامت بما يلي :

١١ أذنت للمفوض السامي بزيادة رأس المال العامل للصندوق من احتياطي البرنامج ضمن البرامج العامة لعام ١٩٨٦ ، اذا لزم الامر ، بما لا يتجاوز ٣ ملايين دولار ؛

١٢ رجت من المفوض السامي أن يقدم عن طريق اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية تقريراً سنوياً عن أداء الصندوق .

واو

(أ) أحاطت علما بحسابات عام ١٩٨٤ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة بشأن تلك الحسابات (A/AC.96/656) ؛

(ب) لاحظت تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة بشأن مراجعة حسابات صناديق التبرعات التي تديرها المفوضية لعام ١٩٨٤ (A/AC.96/656/Add.1) ؛

(ج) لاحظت كذلك الجهود الحالية الرامية الى تحسين التخطيط المالي والمراقبة المالية ، وشددت على أهمية متابعة وتعزيز هذه الجهود ولا سيما في ضوء تقرير مجلس مراجعي الحسابات .

حادي عشر - تعديل النظام الداخلي

(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٢١٨ - أشار أمين اللجنة التنفيذية ، عند تقديم الوثيقة A/AC.96/667 ، الى أن مقرر اللجنة الذي أحاطت به الجمعية العامة علما في قرارها ١٤٠/٣٩ ، والخاص بإدخال الاسبانية والصينية والعربية كلفات رسمية إضافية للجنة التنفيذية ، يستتبع إدخال تعديل مقابل في النظام الداخلي للجنة (A/AC.96/187/Rev.1) . ولهذا وافقت اللجنة التنفيذية على التعديلات المقترحة بالصورة الواردة في الوثيقة .

مقرر اللجنة

٢١٩ - إن اللجنة التنفيذية ،

قررت في دورتها الخامسة والثلاثين أن تدخل الاسبانية والصينية والعربية كلفات رسمية للجنة (٨) ،

(١) تحيط علما بالتعديلات المقترحة للمواد ٢٨ الى ٣٠ من الفرع شامنا من النظام الداخلي للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي (A/AC.96/187/Rev.1) بالصورة الواردة في الوثيقة A/AC.96/667 ؛

(ب) تقرر تعديل المواد ذات الصلة على النحو التالي :

المادة ٢٨ : "تكون الانكليزية والفرنسية اللغتين الرسميتين ولغتي العمل للجنة ، بينما تكون الاسبانية والصينية والعربية لغات رسمية ؛"

المادة ٢٩ : "يجوز لأي ممثل أن يتحدث بلغة أخرى غير اللغات الرسمية . وفي هذه الحالة يتولى بنفسه توفير ترجمة شفوية الى إحدى اللغات الرسمية ."

المادة ٣٠ : "تتاح جميع التوصيات والمقررات الرسمية الأخرى للجنة ، بما في ذلك وُشائق أثناء الدورة والتقارير ، بلفات العمل ، بينما تتاح جميع الوثائق الرسمية من وُشائق ما قبل الدورة ، والتقارير النهائي للجنة ، بمجرد اعتماده ، بلفات العمل واللفات الرسمية على السواء ."

(ج) تـرجو من المفوض السامي إصدار النظام الداخلي بعد تعديله بجميع اللفات الرسمية للجنة .

ثاني عشر - موارد إضافية لمؤتمرات اللجنة التنفيذية

(البند ١٤ من جدول الاعمال)

٢٢٠ - عرض أمين اللجنة التنفيذية الوثيقة A/AC.96/668 ، وأوضح أن اللجنة عجزت في السنوات الأخيرة عن قصر دوراتها السنوية على العشرة أيام التي حددتها الجمعية العامة . وقال إنه في ظل الظروف الحالية للقيود المتعلقة بالميزانية لم يعد من الممكن لمكتب الأمم المتحدة في جنيف أن يواصل تقديم خدمات إضافية بدون موافقة محددة من الجمعية العامة . ولهذا مطلوب من اللجنة التنفيذية أن توافق على مقرر يرجو من الجمعية العامة اتخاذ مثل هذا الإجراء .

٢٢١ - وأشار أحد المتحدثين سؤالا حول ما إذا كان مثل هذا المقرر سيتطلب موارد إضافية ، وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يؤثر على سياسة النمو الصغري . واعترف أمين اللجنة بأنه تلزم في الواقع موارد إضافية ، ولكنه أعرب عن الأمل في أن توفرها إدارة شؤون المؤتمرات في الأمم المتحدة ، عن طريق إعادة ترتيب جدولها ، ومع هذا فإنه تلزم موافقة الجمعية العامة .

مقرر اللجنة

٢٢٢ - إن اللجنة التنفيذية ،

أحاطت علما بالوثيقة A/AC.96/668 المعنونة "موارد إضافية لدورات اللجنة التنفيذية للمفوضية" ؛

وإذ تقر بأنه منذ إنشاء اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية في عام ١٩٨١ ، لم تتمكن اللجنة التنفيذية من قصر دورتها السنوية على العشرة أيام التي حددتها الجمعية العامة ؛

تقرر أن ترجو من الجمعية العامة تخصيص الموارد اللازمة للسماح للجنة التنفيذية بمقد اجتماعات تصل في مجموعها إلى ١٥ يوم عمل سنويا . وسوف يشمل هذا عقد اجتماعات ، حسب الضرورة ، للجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية ، واللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية ، والمشاورات مع المنظمات غير الحكومية ، واجتماعات الأفرقة الحكومية الدولية الأخرى التي تشكل مداولاتها اسهاما حيويا في أعمال اللجنة .

شالك عشر - جدول الاعمال المؤقت للدورة السابعة
والثلاثين للجنة التنفيذية

(البند ١٥ من جدول الاعمال)

٢٢٢ - اقرت اللجنة التنفيذية جدول الاعمال المؤقت التالي لدورتها السابعة
والثلاثين :

مشروع جدول الاعمال المؤقت

- ١ - افتتاح الدورة .
- ٢ - انتخاب اعضاء المكتب .
- ٣ - إقرار جدول الاعمال والمسائل التنظيمية الاخرى .
- ٤ - المناقشة العامة .
- ٥ - الإجراءات المتخذة بشأن مقررات اللجنة التنفيذية .
- ٦ - الحماية الدولية .
- ٧ - حالة التبرعات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .
- ٨ - المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية .
- ٩ - دور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز الحلول الدائمة .
- ١٠ - أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .
- ١١ - الشؤون الميدانية .
- ١٢ - المسائل الادارية والمالية .
- ١٣ - النظر في جدول الاعمال المؤقت للدورة الشامنة والثلاثين للجنة التنفيذية .
- ١٤ - أية مسائل أخرى .
- ١٥ - اعتماد مشروع تقرير الدورة السابعة والثلاثين .

رابع عشر - أية مسائل أخرى

(البند ١٦ من جدول الاعمال)

٢٢٤ - طلب أحد الممثلين أن تُرفق تقارير اللجنتين الفرعيتين بتقرير اللجنة التنفيذية . فهذا في رأيه سيحقق هدفين : سيقصر المناقشات وبالتالي تقرير اللجنة بكامل هيئتها ، كما سيعكس بشكل كامل المناقشات في اللجنة الفرعية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من المناقشات الشاملة للجنة التنفيذية . وقد لقي هذا الاقتراح تأييدا من عدة وفود أخرى .

٢٢٥ - وأشار أمين اللجنة التنفيذية الى أن تقارير اللجان الفرعية تصبح تلقائيا وثائق عامة بمجرد تقديمها الى اللجنة التنفيذية . بيد أنه نظرا لان الوفود قد طلبت ادماج هذه التقارير في تقرير اللجنة بكامل هيئتها رغم ذلك فان الامانة ستتصرف تبعا لذلك .

٢٢٦ - واقترح أحد الممثلين ، وأيده في ذلك إثنان آخران ، تبني الممارسة التي تتبعها هيئات الأمم المتحدة الأخرى وحذف الجزء المتعلق بالسرد من التقرير فسي المستقبل ، وذلك من أجل عدم إدخال اللجنة في مناقشات مطولة ومسيسة نوعا ما . واقترح وفده ان يتضمن التقرير ابتداء من الدورة السابعة والثلاثين نتائج وتوصيات اللجنة التنفيذية فقط ، تاركا بيانات الوفود للمحاضر الموجزة . ونظرا لعدم إمكان مناقشة هذا الاقتراح خلال الدورة السادسة والثلاثين ، فقد أرجئ ذلك الاقتراح الى اجتماع اللجنة التنفيذية غير الرسمي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .

مقرر اللجنة

٢٢٧ - إن اللجنة التنفيذية :

قررت أن تدرج تقارير لجنتيها الفرعيتين في التقرير النهائي للدورة الحالية وللدورات التالية .

خامس عشر - العرض الموجز الذي قدمه الرئيس

عن البندين ١١ و ١٢

٢٢٨ - أود الآن أن أختتم البندين ١١ و ١٢ من جدول الأعمال ، أي الأنشطة المتعلقة بالمساعدات والشؤون الادارية والمالية .

٢٢٩ - لقد أشير في الايام القليلة الماضية عدد من المواضيع ونوقشت بقدر كبير من التفصيل ولا أشعر أن هناك حاجة الى التعرض لتلك المواضيع مرة أخرى في هذه المرحلة . إذ أن التقرير الذي يهتمك المقرر في إعداده الآن سيعكس جميع تلك المواضيع . ولكن اسمحوا لي أن اذكر بضعة منها فقط تبدو لي ذات أهمية خاصة . فنحن جميعا ، المشتركين بطريقة أو بأخرى في تقديم المساعدات الى اللاجئين ، يتعين علينا ان نساعدهم على أن يصبحوا مكتفين ذاتيا ومستقلين . كما يتعين على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، التي تضع هذا الهدف نصب عينها ، ألا تواصل ترشيد آلية المساعدات فحسب بل ألا تنسى أيضا أن الكرامة الانسانية للاجئ أو اللاجئة لا يمكن فصلها عنه أو عنها . وثمّ عنصر آخر أود التشديد عليه وهو الحاجة الى التحسين الدائم في الادارة . وهذا اعتبار شامل ينبغي طبعا ألا يؤخذ بالضرورة على أنه انتقاد لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . فهو عملية متواصلة يجب فهمها وتطبيقها بروح ايجابية من قبل زملائنا في هذه المنظمة ، وينطبق بالطبع على ادارة البرامج كما ينطبق على التنظيم الاداري والتنظيم المتعلق بالموظفين أيضا .

٢٣٠ - وأود بعد قولي هذا أن ألاحظ ناحية أخرى من نواحي عملنا . فقد أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بسير العمل في المكاتب الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي اقيمت مؤخرا في بانغوي والجزائر وستوكهولم وطهران إثر مقررات اتخذتها اللجنة التنفيذية . وقد لاحظنا الحاجة الى تنفيذ حلول دائمة ولا سيما العودة الطوعية الى الوطن وفقا لولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والى القيام رسميا بنشر جميع المعلومات ذات الصلة بالموضوع . ويتعين على الممثلين الميدانيين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعزيز هذه الحلول والتشجيع عليها عليها في إطار تحقيق مهمة الحماية الدولية للاجئين ، وبالتعاون مع الحكومات المعنية . ولذلك فإنني اناشد جميع الدول ان تتعاون تعاوننا كاملا وكلنا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تسهيل القيام بولايتها ولا سيما من خلال تطبيق اتفاقات المقار التي تمنح ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إمكانية الوصول بحرية وبدون إذن مسبق الى مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم .

٢٣١ - وقد حان الوقت الآن للموافقة على القائمة ألف من الوثيقة A/AC.96/657 الواردة في الصفحة ٣١ من النسخة الانكليزية مما يسمى "بالكتاب" . وتلخص هذه القائمة المقترحات التي تتطلب الموافقة الرسمية من اللجنة التنفيذية . وبذا نوافق على ما يلي :

(أ) المخصصات "الجديدة والمنقحة" للبرامج العامة لعام ١٩٨٥ من أجل العمليات ودعم البرنامج وإدارته ، على نحو ما لخص في العمود ١٢ من الجدول الثالث ؛

(ب) الهدف المالي المنقح لعام ١٩٨٥ مع مراعاة الاضافة (١) للوثيقة ، التي تتعلق بالصومال . ولذلك فإن الهدف المالي المنقح لعام ١٩٨٥ سيكون ٣٠٩ ٠٥٠ ٣٠٠ دولار (وهذا لا يشمل صندوق الطوارئ الذي تبلغ إعماداته ١٠ ملايين دولار) ؛

(ج) البرامج القطرية وبرامج المناطق والمخصصات الشاملة للبرامج العامة لعام ١٩٨٦ ، على نحو ما لخص في العمود ١٣ من الجدول الثالث ، المتعلقة بالعمليات وكذلك بدعم البرنامج وإدارته ؛

(د) الهدف المالي البالغ ٣٢٠ ٤١٠ ٠٠٠٠ دولار (وهذا لا يشمل العشرة ملايين دولار المخصصة لمندوق الطوارئ) من أجل البرامج العامة لعام ١٩٨٦ ، على النحو المبين في العمود ١٣ ، المجاميع (١) الى ٦ ، من الجدول الثالث ؛

(هـ) الإذن للمفوض السامي بأن يجري في المشاريع والبرامج القطرية وبرامج المناطق والمخصصات الشاملة التعديلات التي قد تتطلبها التغيرات الطارئة على الحالات التي من أجلها تقرر تلك المشاريع والبرامج والمخصصات ، مستخدما الاحتياطي حيثما لزم الامر ، وأن يقدم تقريراً عن هذه التعديلات الى اللجنة في دورتها التالية .

٢٣٢ - وفي حال عدم وجود اعتراض رسمي على ذلك ، اعتبر ذلك أمراً مقررًا .

٢٣٣ - وقد تقرر ذلك .

الحواشي

- (١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد (١٠٠) ، الرقم (١٤٦٩) ،
الصفحة ٤٥
- (٢) للاطلاع على تقرير المؤتمر ، أنظر الوثيقة A/CONF.116/28 .
- (٣) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، الرقم ٢٥٤٥ ،
الصفحة ١٣٧ .
- (٤) المرجع ذاته ، المجلد ٦٠٦ ، الرقم ٨٧٩١ ، الصفحة ٣٦٧ .
- (٥) A/32/144 ، المرفقان الاول والثاني .
- (٦) للاطلاع على تقرير المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة
الى اللاجئين في افريقيا ، أنظر الوثيقة A/39/402 .
- (٧) أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة
والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/35/12/Add.1) ، الفقرة ٤٨ .
- (٨) المرجع ذاته ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف
(A/39/12/Add.1) ، الفقرة ١٨٥ .

المرفق الاول

البيان الافتتاحي الذي أدلى به مفوض الأمم المتحدة
السامي لشؤون اللاجئين أمام اللجنة التنفيذية لبرنامج
المفوض السامي في دورتها السادسة والثلاثين ، في
٧ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٨٥

١ - السيد الرئيس ، أرجو بادئ ذي بدء قبول تهنئتي الحارة على انتخابكم لتوجيه أعمال هذه الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنفيذية ، ولطول فترة الإثنى عشر شهرا القادمة . وكان من حسن طالعنا أن استفدنا من حكمتكم وحكمتكم الدبلوماسية أثناء وجودكم عضوا في مكتب اللجنة خلال العام الماضي ، الى جانب الرئيس الذي انتهت مدة ولايته ، الذي أود أن أعرب له عن بالغ تقديري ليس فقط لما تميز به من رفيع الصفات كدبلوماسي وإنما أيضا لتعاطفه وإخلاصه الصادق لقضية اللاجئين . وأود أيضا أن أقدم كلمة شكر لمقررنا الذي انتهت مدة ولايته والذي أدى مهمته الدقيقة ببراعة وصبر فائقين . وانني على يقين من أن نائب رئيسنا ومقررنا الجديدين ، اللذين أوجه اليهما كذلك تهنئتي ، سوف يجدان عملهما في اللجنة التنفيذية ، في مجال هذا الواجب الانساني الذي نشارك فيه جميعا ، عملا ملهما كما وجده زملاؤهما في الماضي .

٢ - اننا نحتفل هذه السنة بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الأمم المتحدة . وقد كان من بين أوائل المهام للهيئة الدولية الجديدة بعد إنشائها أن تعمل لصالح اللاجئين ، ولذا بوسعنا أن نقول انها كذلك الذكرى الاربعون لجهود الأمم المتحدة الرامية الى حل مشاكل اللاجئين . ففي السنوات الخمس الاولى التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية ، قام عدد من الهيئات المخصصة المؤقتة بجهود هائلة استهدفت حل مشاكل اللاجئين التي نشأت من جراء الحرب ، ولاسيما في أوروبا . وقبل خمسة وثلاثين عاما ، عندما أنشئت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٠ ، كان من المتصور الانتهاء من انجاز أعمال المفوضية في فترة قصيرة ، أي ربما خلال ثلاث سنوات فقط . وقد كانت هذه المدة هي الفترة التي حددت بالفعل للولاية الاولى لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، عندما انتخبته الجمعية العامة لمعالجة ما تبقى من مشاكل اللاجئين في أوروبا في ذلك الوقت . ولم يكن مؤسسو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعرفون مدى المعاناة الانسانية وأوجه الظلم العنصري والديني والسياسي والاجتماعي التي أرغمت ملايين كثيرة من الناس على الفرار عبر الحدود

والمحيطات بحثا عن ملجأ في هذا النصف الثاني من القرن العشرين . وبإلها من تركية محزنة . ومع ذلك ، تم في الوقت نفسه انجاز الكثير في أربعة عقود . وربما كان عدد الذين قدمت لهم المساعدة لبدء حياة جديدة في سلم وكرامة قد بلغ ٢٠ مليون نسمة . فأولادهم وأولاد أولادهم الآن مواطنون عاديون ، سواء في بلدانهم الأصلية ، أو في بلدان جديدة استوطنوها بمهنة دائمة . وعندما نتحدث عن أعمال الأمم المتحدة ، أليس هذا من أكثر منجزاتها إيجابية ؟ انني أعتقد كذلك .

٣ - ولكن هناك أوقاتا تتخذ فيها هذه المهمة طابعا حزينا حقا . فمن المحزن أن يُردُّ أحد اللاجئين ، أو إحدى اللاجئين ، في حين أن كل ما يسمى أو تسعى اليه هو الحصول على حق اللجوء . ومن المحزن أيضا أن يحرم أطفال اللاجئين بسبب قلة المال من أبسط المرافق الدراسية ، وتحرم المرأة العاملة في الحقل من بشر تستقي منها فتطهر الى حمل هذا الحمل الثقيل لعدة كيلومترات سيرا على الاقدام . ومن المحزن كذلك أن يقتل اللاجئين البريء أو يعامل معاملة سيئة تحت شعار المصلحة العليا . ومن واجب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يسعى لتفليب صوت الضمير على مصلحة الدول العليا . وانني أعتقد أنكم جميعا ، هنا في هذه القاعة والحكومات التي تمثلونها ، تشاركونني هذا الإيمان والتصميم على بلوغ هذا الهدف على الرغم من جميع العقبات التي ينبغي التغلب عليها . وقد قلت منذ عام مضى في هذه القاعة وفي هذه المناسبة نفسها أنه يتعين على المفوض السامي أن يكون متفائلا محترفا . ومازلت على رأي هذا لم أترجح عنه لشقتي بأن الصبر والشجاعة كفيلا ، كما كان عليه الحال في الماضي ، بإيجاد الحلول المنشودة .

٤ - ورغم ذلك فانني على ثقة من صحة القول بأن حالة اللاجئين في العالم لم تشهد طوال فترة العقود الأربعة الماضية ما تعاني منه في الوقت الحاضر من تعقيد واستعصاء على الحل . ولقد تعلمنا من خبرة العقود الماضية طرق الحل ، ولكن الوسائل تعوزنا في كثير من الأحيان . وان لدينا الإرادة ، ولكن ليست لدينا الموارد التي نحتاج اليها لتحويل هذه الإرادة الى واقع . ولهذا السبب اتخذت من مساعيها لتحقيق حلول دائمة لمشاكل اللاجئين الموضوع الرئيسي لكلمتي هذا اليوم . ومن نافلة القول ، طبعاً ، أن الحماية الدولية مهمتنا الرئيسية الأولى . فهي قوام الحياة لكل ما نؤديه من عمل لصالح اللاجئين ، وبدون ذلك لا معنى لأي جهد يبذل للوصول الى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين . وأمامكم مذكرة حول الحماية الدولية ، وقد نوقش بعض شواغلنا الرئيسية في اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية . ولا داعي لي لأن أومن في التفصيل هنا . وانني على يقين من أن اللجنة التنفيذية على علم أيضا

بمجهوداتنا لتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء اللاجئات . كما انني سعيد لادراجها في الاستراتيجية التي اعتمدها مؤتمر نيروبي الاخير . وقد قمنا بتعميم وثيقة تتناول مبادراتنا الحديثة في مجال التدريب على ادارة حالات الطوارئ وهي لا تحتاج الى مزيد من التوضيح . ولكنني مع هذا أود أن استرق بضع دقائق من وقتكم لأوجز لكم قسما من التطورات الرئيسية التي حدثت منذ الدورة الأخيرة وذلك دون تقديم عرض جامع .

٥ - لقد تحدثت منذ عام عن آمالنا المتواضعة في أن نتمكن تدريجيا من زيادة نسبة الاموال والجهود التي نكرسها سنويا للحلول الدائمة . وانني اليوم مضطر الى القول ان بعض تلك الامال قد تبدد ولو بصورة مؤقتة على الاقل ، بسبب الازمة الخطيرة التي أصابت كثيرا من البلدان الافريقية ، ومن بينها تلك التي كانت أكثر تأثرا بمشاكل اللاجئين . والواقع أن العالم تلقى تحذيرا منذ قرابة عام ونصف من أن هناك أزمة غذائية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل تخيم على افريقيا . ونحن من جانبنا ، ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، وجهنا أول نداء لمواجهة الطوارئ في افريقيا لجمع مبلغ ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة . ولكن أحداً لم يدرك أن أعدادا ضخمة من الناس سوف تلتهم الأغاشة في بلدان مجاورة ، ولا مدى اضطراب المفوضية الى تنظيم عمليات مساعدة طارئة على نطاق واسع على حساب برامجها الجارية في اثيوبيا وجمهورية افريقيا الوسطى وجيبوتي والسودان والصومال . كذلك لم ندرك أن المفوضية سوف تضطر في بعض الحالات الى تقديم مساعدة طارئة للمواطنين الذين أصبحت مخيمات اللاجئين بالنسبة لهم المصدر الوحيد المتاح للأغذية والمياه . ولم تستنفذ عملية الطوارئ في افريقيا هذه كامل قدراتنا من حيث الموارد المالية والبشرية في افريقيا فقط ، بل كانت لها أخطر العواقب على قدرتنا على مواصلة العمل على إيجاد حلول دائمة في أماكن أخرى من العالم .

٦ - وقد أبقى الحكومات على علم منتظم وتام بالتطورات في ميدان هذه العملية من خلال نداءاتنا الشهرية المستكملة . كما اننا نتعاون بشكل وثيق مع مكتب الامم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا لتأمين تلقي الجهات المانحة معلومات مترابطة ومنسقة عن جهودنا في إطار الصورة الاجمالية لما يجري عمله بهدف السيطرة على الازمة في افريقيا . ولذلك لا اعتزم الاستحواذ على وقت اللجنة التنفيذية لتقديم المزيد من التفاصيل المتعلقة بنداياتنا ، إلا انني أحث الجهات المانحة على إيلاء مزيد من الاعتبار الجاد لسد الفجوة الحالية التي تبلغ ١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بين التبرعات والرقم المستهدف المنقح للنداء الخاص بمواجهة الطوارئ في افريقيا في عام ١٩٨٥ والبالغ ١٠٧ ملايين دولار .

٧ - السيد الرئيس ، ونحن بصدد موضوع افريقيا ، اسمحوا لي بأن أشير الى تطور أو تطورين آخرين من بين التطورات التي تابعتها عن كثب هناك في الاشهر الماضية . وأود أولا أن أقول بضع كلمات عن الأحداث الأخيرة في أوغندا . فالنظام الجديد في هذا البلد يتعاون تعاوننا كاملا مع المفاوضية . وقد أجرى ممثلي في الفترة الأخيرة محادثات مفيدة مع رئيس الحكومة الجديدة وغيره من كبار المسؤولين في الحكومة ، وهناك علامات تشير الى أنه يمكن حل عدد من القضايا المعلقة بمرور الوقت بشرط أن تستقر الحالة في هذا البلد . وقد استؤنف برنامج المفاوضية للعودة الطوعية الى الوطن من زائير وكانت هناك أيضا حالات عودة تلقائية من السودان ورواندا .

٨ - وقد شاركت المفاوضية خلال العام الماضي في المفاوضات بين رواندا وأوغندا بغية إيجاد حل مقبول للطرفين لمشكلة حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص من طائفي اللجوء الذين عبروا الحدود من أوغندا الى رواندا في عام ١٩٨٢ . وفي حين تم الاعتراف بحوالي ٢ ٢٠٠ شخص بصفة أنهم من رعايا رواندا وأعيد ادماجهم في قراهم الأصلية لم يتيسر حتى الآن وضع برنامج للعودة الطوعية المنظمة الى الوطن للأعداد الباقية . غير أن هناك حالات عودة تلقائية تمت أخيرا ، كما سبق أن قلت .

٩ - وفي زائير ، نظرا لأن عدد اللاجئين من أوغندا قد انخفض بصورة مستمرة بسبب العودة الطوعية الى الوطن ، تتركز مساعدات المفاوضية أساسا على اللاجئين القادمين من أنغولا ، ولاسيما موجة التدفق الضخمة الجديدة من أنغولا الى مقاطعة شابا التي بدأت في أواخر ١٩٨٤ واستمرت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥ . ويبلغ عدد هؤلاء اللاجئين حتى الآن أكثر من ٦٠ ٠٠٠ لاجيء .

١٠ - السيد الرئيس ، كما يعلم الاعضاء الموقرون للجنة التنفيذية ، تعد جمهورية تنزانيا المتحدة واحدة من البلدان الافريقية التي احرزت أكبر نجاح في تنفيذ الحلول الدائمة . فمن بين حوالي ١٨٠ ٠٠٠ لاجيء في تنزانيا ، تعيش الغالبية في ثلاث مستوطنات ريغية كبيرة منظمة للاجئين - وهي أوليانكولا وكاتومبا وميشامو . ولم تعد المستوطنتان الأوليان بحاجة الى مساعدة دولية عن طريق المفاوضية منذ بضع سنوات ، وأبرز أحداث عام ١٩٨٥ كان تسليم مستوطنة ميشامو الى الحكومة في تموز/يوليه وذلك في احتفال حضره نائب المفوض السامي وهذا يعني ان المستوطنة لن تتلقى من حيث المبدأ مزيدا من المساعدات الدولية عن طريق المفاوضية . وفي هذه الحالة ، أعتقد أن السلطات التنزانية ، والوكالة المنفذة - الاتحاد اللوشرى العالمي والمفاوضية يمكنها أن تفخر بالنجاح الذي تحقق في إيجاد حل دائم ، وإن كان قد استغرق بضع سنوات .

١١ - السيد الرئيس ، اننا عندما نتكلم عن العقبات المتعلقة بايجاد حلول دائمة ، لا ينبغي ان ننسى انها ليست عقبات مالية فحسب أو عقبات بيئية ، اذ يوجد حاليا الملايين من اللاجئين الذين مافتئوا يعيشون في المخيمات بسبب الاستقرار الى الحلول السياسية للمشاكل التي كانت السبب الاساسي لفرارهم . وليس من اختصاصي ان احدد تلك الحلول السياسية ، فهذه تدخل في عداد التحدى الذى يجب ان تواجهه الامم المتحدة وهي تدخل عقدها الخامس . بيد انني على يقين شديد أنه ، حتى في حالة عدم تحقيق تسوية سياسية ، يمكن السير باللاجئين الذين توفر لهم الرعاية والإعالة في المخيمات الآن خطوة ، بل عدة خطوات ، على الطريق نحو الحلول الدائمة بواسطة جهودنا المتضافرة .

١٢ - ويشجعني في هذا المجال كثيرا الجدية التي تناولت بها حكومات كثيرة الافكار التي طرحناها فيما يتعلق بتقديم المساعدة الى اللاجئين وتنميتهم ، وانني اتطلع الى مناقشة بناءة أخرى لهذا الموضوع في دورتنا الحالية . كما انني أولي أهمية قصوى للسير قدما في اقامة شراكات جديدة ابتكارية من النوع الذى بدأنه مع البنك الدولي في باكستان . كما انني في غاية السعادة اذ أُشير الى أننا لقينا استجابة ايجابية في المحادثات الاستطلاعية التي أجريناها مع البنك والحكومات المعنية بشأن البدء في مشاريع مماثلة في افريقيا ، ولاسيما في منطقة القرن الافريقي والسودان . وانني آمل باخلاص أن نتمكن أيضا من التوصل في الوقت المناسب الى ترتيبات مشابهة في البلدان الأخرى المضيفة للاجئين ، وربما كان ذلك بالتعاون مع مؤسسات التمويل الانمائي الأخرى .

١٣ - ومن سوء الطالع ، ربما أكثر مما عليه الحال في افريقيا ، أنه لا يبدو أن تحقيق العودة الطوعية أو الاستيطان المحلي أقرب مثلا في منطقة جنوب شرقي آسيا ، وفي باكستان ، وفي أجزاء من امريكا الوسطى . وعلى الرغم من الاسباب المعروفة بصورة جلية والتي نسلم بها تماما لا أستطيع إلا الاعراب عن أسفي للجمود الذي يتسم به الكثير من حالات اللاجئين . وقد اعتاد المرء أن يقول بشيء من الفخر أن اللاجئين الذين لجأوا قبل ٥ سنوات لم يعودوا بحاجة الى مساعدتنا اليوم . ولا يمكنني أن أنسى حالة اليأس التي رأيتها على وجوه من يسمون "بالمقيمين لفترات طويلة" في المخيمات بجنوب شرقي آسيا ، وقد تحدثت الى بعضهم عندما زرت المنطقة في أوائل هذا العام . فالكثير من الاطفال لم يروا لونا من ألوان الحياة سوى حياة المخيمات . على أنه من حيث الأعداد فقط ، نجد أن مجموع عدد الحالات في ذلك الجزء من العالم صغير نسبيا وقد يبدو أنه يمكن حل هذه المشكلة بسهولة .

١٤ - ولحسن الطالع ، فإننا نتلقى بعض الأنباء الجيدة من وقت لآخر . فقد سمعت كثيرا عندما سمعت منذ ١٠ أيام فقط أن حكومة صاحبة الجلالة قد أعلنت أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية سوف تبذل جهدا جديدا هاما لتخفيف العبء عن هونغ كونغ ، التي مازال لديها عدد من أكبر الأعداد نسبيا من اللاجئين القادمين من الهند الصينية . وانني على ثقة من أن هذه المبادرة ستكون حافزا لبلدان أخرى من بلدان الاستيطان ، ولا بد أن يكون من بين الذين سيسمح لهم بدخول المملكة المتحدة بعض المقيمين لغترات طويلة . ومن حسن الحظ أن "الكتاب الأبيض" الجديد يترك الباب مفتوحا لدخول أعداد أخرى من اللاجئين لاحقا ، بينما تعهدت هونغ كونغ نفسها بأن تقوم بدورها في استيعاب عدد معين من اللاجئين الذين هم من أصل صيني . وعقب زيارتي لهونغ كونغ في الربيع الماضي ، توجهت إلى لندن لاحت السطات البريطانية على أن تقوم بما في وسعها القيام به في مجال تنفيذ توصيات البرلمان البريطاني ، وسعدت بالغ السعادة عندما سمعت بالنتيجة النهائية .

١٥ - وفي هذا الصدد ، أسمحوا لي أيضا أن أعبر عن ارتياحي لأن بلدان اعادة التوطين الرئيسية الأخرى تحتفظ بحمصها من اللاجئين القادمين من جنوب شرقي آسيا أو لأنها لم تخفض أعدادهم إلا تخفيضا هامشيا . وهذا أمر بالغ الضرورة اذا كان علينا أن نواكب معدل القادمين الجدد إلى المنطقة ، وهو أمر مستمر مع الأسف . وانني على ثقة من انه سيفغر لي اذا ما قلت ان هذا هو أدنى جهد يجب بذله ، لأن اعادة التوطين لاتزال ، على الأقل في المستقبل المنظور ، البديل الوحيد الممكن للرعاية والاعالة في المخيمات بالنسبة لأغلبية اللاجئين في تلك المنطقة .

١٦ - وهناك مصدر آخر من مصادر التشجيع بالنسبة لي وهو استمرار التقدم المطرد لبرنامج الرحيل المنظم من فييت نام . ولقد كان من دواعي سرورنا أن نرحب هذا العام مرة أخرى بقدوم وفد فييتنامي هام إلى جنيف قبل افتتاح هذه الدورة على الفور لإجراء مباحثات مع البلدان التي تستقبل الأشخاص الذين يغادرون فييت نام في إطار هذا البرنامج . وانني على ثقة من أن هذه المباحثات لن تسفر فقط عن استمرار المعدل الحالي لعمليات الرحيل التي تبلغ أكثر من ٣ ٠٠٠ عملية في الشهر ، بل انها قد تسفر عن حدوث زيادة في هذه العمليات في العام القادم . واذا سارت الأمور على ما يرام ، فإن برنامج الرحيل المنظم سيكون قد قطع مرحلة هامة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، إذ سيتجاوز عدد عمليات الرحيل ١ ٠٠٠ ٠٠٠ عملية منذ البدء فيها في عام ١٩٧٩ .

١٧ - كما كان من الأمور الباعثة على التشجيع البالغ ازدياد كفاءة السلطات التايلندية في تنفيذ الترتيبات المتخذة ضد القرصنة . وانني على اقتناع بأنه تم انقاذ عدد من الارواح نتيجة لما بذلته هذه السلطات من جهود ، وبالتأكيد فقد بدأ الاثر الردعي يظهر في الاحصائيات . وفي اعتقادي أن هذا الامر يمكن أن يكون في الوقت ذاته مصدر ارتياح للسلطات التايلندية وللمنحيين الذين قاموا على الدوام بدعم ما تبذله تلك السلطات من جهود لمكافحة هذا الشر .

١٨ - كما تتزايد أعداد عمليات انقاذ اللاجئين المكروبيين في عرض البحر . ولم تذهب نداءات المغوضية والمنظمة البحرية الدولية أدراج الرياح ، وانطلاقاً من أفضل التقاليد البحرية ، وبروح جائزة وسام نانسن التي احتفل بها في العام الماضي ، يبذل ربابنة السفن والملاحون أقصى ما يمكنهم من جهد لانقاذ الارواح ، بما يكلفهم ذلك من مشقة وعناء ومخاطرة شخصية في بعض الاحيان . وانني آمل أن يتزايد باستمرار عدد الملاحين الذين يحذون هذا الحذو . وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر الى الحكومات المشتركة في خطة "عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر" ، التي يسعدني أن أعلن أنها تسير بانتظام لصالح الذين يتم انقاذهم في البحر .

١٩ - سيدي الرئيس ، واذ أوصل الحديث للحظة أخرى عن جنوب شرقي آسيا ، فإنني لا أزال أشعر بقلق شديد ازاء مستقبل اللاجئين القادمين من كمبوتشيا ، سواء كانوا في تايلند أو في جمهورية فييت نام الاشتراكية . فهم أيضاً في المخيمات منذ سنوات ، وتبدو احتمالات التوصل الى حل دائم بعيدة للغاية إلا فيما يتعلق بالقلّة المحظوظة التي اختيرت لإعادة التوطين . وانني أناشد جميع المعنيين أن يقوموا باستمرار مسؤولياتهم في هذا الشأن حتى يمكنهم أيضاً أن يجدوا بعض الاحتمالات للايذان بمستقبل أكثر جدوى بالنسبة لهؤلاء اللاجئين .

٢٠ - سيدي الرئيس ، اسمحوا لي الآن أن أنتقل الى الحالة في أمريكا الوسطى والمكسيك . وفي المكسيك بالذات ، كما هي الحال الى حد ما في كوستاريكا ، نطالع نتائج طيبة لجهودنا المشتركة مع الحكومات من أجل المضي قدماً في التوصل الى حلول دائمة . وفي هندوراس ، من جهة أخرى ، ولاسيما فيما يتعلق باللاجئين القادمين من السلفادور ، لم نتمكن بعد من وضع يدنا على الحل ، ولاتزال حالة اللاجئين مزعزعة . وتدركون جميعاً الاحداث المحزنة الأخيرة التي وقعت في كولومو نكاغوا ، التي قتل فيها اثنان من اللاجئين ، وهو أمر يتوجب علينا جميعاً أن نشعر ازاءه بالأسف . وفي ضوء هذه الحادثة يتعين علينا أن نركز على الحاجة الى الفهم المتزايد للطبيعة

الانسانية وغير السياسية المحضة للدور الذي تقوم به المفوضية ، بين الحكومات المضيفة والوكالات التطوعية على السواء . وإننا نبذل قصارى جهدنا لتحسين هذا الفهم بهروح من الحوار . وقد أبلغت السلطات الهندوراسية ممثلي أنها تعتزم نقل اللاجئين بعيدا عن منطقة الحدود . وستكون هذه الخطوة متمشية تماما مع السياسة التي أعلنت عنها المفوضية في أحيان كثيرة فيما يتعلق بجعل موقع مخيمات اللاجئين ، كلما أمكن ذلك ، بعيدا عن الحدود بمسافة مناسبة . وقد عرضنا أن نساعد الحكومة في الإعداد لتنفيذ هذه الخطوة بطريقة مخططة بعناية بحيث تراعي رفاهة اللاجئين وأمانهم لأنهم يمثلون اهتمامنا الأول . بيد انه ينبغي لي أن أضيف اننا هنا أيضا نواجه حالة يعتمد فيها التوصل الى حل دائم فعلي على حلول سياسية يستعصي علينا ادراكها .

٢١ - وينطبق ذلك أيضا على مجموعات اللاجئين الأخرى سواء في هندوراس أو في البلدان المجاورة الأخرى . وقد تابعت باهتمام جاد الجهود التي تبذلها في هذا الصدد مجموعة كونتادورا . وأشعر بالامتنان لأن مشاكل اللاجئين قد أوليت اهتماما شديدا في نطاق هذه المجموعة . وكان ذلك ملحوظا بوجه خاص في حالة ندوة قرطاجنة ، التي كان لي شرف افتتاحها في العام الماضي مع رئيس كولومبيا ، والتي قامت فيها جميع بلدان المنطقة بالمشاركة في وضع اعلان قرطاجنة ، وسلّمت بمسؤولياتها الانسانية ازاء اللاجئين ، وبأهمية الانضمام الى المكوك الدولية ، وبأعمال المفوضية . وانني أعتقد اعتقادا جازما أنه اذا ترجمت روح قرطاجنة الى سياسات عملية سيتمكن في المستقبل تجنب حوادث كتلك التي أشرت اليها منذ قليل ، كما سيتمكن التوصل الى حلول لأصعب المشاكل المتعلقة باللاجئين .

٢٢ - وفيما يتعلق بالمكسيك ، فقد نجحت السلطات في تنفيذ برنامج بدعم من المفوضية لنقل الآلاف من اللاجئين الفواتيماليين بعيدا عن مقاطعة شياباس الواقعة على الحدود الى مقاطعتي كامبشي وكوينتانا رو في شبه جزيرة يوكاتان . وكان من دواعي سروري انني دعيت في أوائل هذا العام الى المكسيك للاطلاع على هذه المشاريع بنفسي ، وقد أعجبت أعجابا شديدا بالطريقة التي يقوم بها اللاجئون بتحويل الاحراش البكر الى مستوطنات زراعية جديدة . ويقيم الآن في المستوطنات الجديدة ما يقرب من ٤٥ في المائة من اللاجئين الفواتيماليين الذين ساعدتهم المفوضية والبالغ عددهم ٤٥ ٠٠٠ لاجيء ، وهناك آخرون لم يوافقوا حتى الآن على الانتقال من منطقة الحدود في ولاية شياباس . بيد انني على علم بأن السلطات المكسيكية تواصل جهودها لاقتناع اللاجئين بالانتقال الطوعي الى المواقع الجديدة .

٢٣ - وفي كوستاريكا ، كانت هناك زيادة ملحوظة في اعداد اللاجئين النيكاراغويين هذا العام . ويسعى برنامج المفوضية الى تحقيق الاندماج المحلي للاجئين في المناطق الريفية والحضرية على السواء . ونظرا لما يواجهه من صعوبات في ايجاد مواقع مناسبة فقد حدث تقدم بسيط في عملية انشاء مستوطنات ريفية للاجئين . وهو أمر تستدعيه الحاجة الملحة من أجل تخفيف الضغوط على مراكز الاستقبال المكتظة ، ولتوفير أماكن عيش للاجئين . وفي الوقت ذاته ، فان القسط الاكبر من ميزانية المفوضية في كوستاريكا مخصص لرعاية واعالة اللاجئين في مراكز الاستقبال وفي المناطق الحضرية . وهنا أيضا يراودني بالغ الأمل في امكانية تحقيق المزيد من التقدم نحو التوصل الى حل دائم .

٢٤ - أما في الاجزاء الاخرى من أمريكا اللاتينية فان الحالة تبشر بالخير بدرجة أكبر ، على الرغم من أن الحالة المالية الحرجة للمفوضية في تلك المناطق ، كما هي الحال بالنسبة للمناطق الاخرى ، تجعل من المتعذر بالنسبة لنا أن نساير توقعات الجميع . وقد عادت أعداد كبيرة من اللاجئين الى بوليفيا والارجنتين وأوروغواي بمساعدة من المفوضية نظرا لعودة تلك البلدان الى أشكال حكم ديمقراطية . وكما كان عليه الأمر في الماضي بالنسبة لبوليفيا والارجنتين ، فقد اتصلت الحكومة الجديدة في أوروغواي بالمفوضية للحصول على المساعدة فيما يتعلق بإعادة اندماج العائدين الأشد حاجة . بيد أنه تعذر علينا أن نتجاوز ممارستنا العادية المتمثلة في تغطية تكاليف السفر للعائدين ، رغم أننا تمكنا من توجيه تبرع قدره ٢٥ ٠٠٠ دولار من كندا الى البرنامج الخاص بحكومة أوروغواي . وسأكون بالغ الامتنان اذا ما قامت الجهات المانحة المحتملة ، اهداء بهذا المثل ، بالسعي الى تقديم تبرعاتها ، ربما بشكل سنائي ، في هذا الجهد الذي يقع خارج نطاق البارامترات العادية لبرامجنا العامة .

٢٥ - وبذلك ، سيدي الرئيس ، أمل الى إحدى المشاكل أو القضايا التي تلقي بظلالها أكثر من أي شيء آخر على ما نجره هنا من مداولات ، ألا وهي حالتنا المالية الحرجة . اذ لايزال من غير المؤكد انه سيكون بوسع المفوضية أن تمول برامجها العامة لسنة ١٩٨٥ حتى على مستوى الاحتياجات المخفضة المعروض عليكم الآن .

٢٦ - وليست الازمة نتيجة لانعدام حسن النية أو التعاطف ازاء اللاجئين واحتياجاتهم . ولكن احتياجات اللاجئين كبيرة - في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية - وأنا أدرك أن ما كان مطلوبا هذا العام من المانحين ، كان هائلا - فيما يتعلق باحتياجات اللاجئين أو غيرها من الاحتياجات الانسانية العاجلة . ودعوني أشدد على امتناننا الشديد لما تلقيناه حتى الآن من دعم قوي .

٢٧ - بيد أن من الأمور ذات الأهمية الأساسية المطلقة أن توفر للمفوضية الموارد التي تمكنها من أداء المهمة المرجوة منها - بل في الواقع المهمة المطلوبة منها . وفي هذا الصدد ، فإن البرامج العامة هي الأولوية الأساسية التي تقع في مقدمة أولوياتنا - وتتمثل في أن نقدم للاجئين ، الذين لا يكاد يتوفر لديهم أي مصدر آخر من مصادر المساعدة المادية ، ما يحتاجون اليه من مساعدة للتغلب على مشاكلهم الطارئة ، ولإيجاد الحلول اللائقة والدائمة التي تمكنهم من العودة الى الحياة في سلم ، وبصورة منتجة . وغالبا ما يطلب الى المفوضية أن تفضلع ببرامج اضافية أو برامج خاصة - وأحد الأمثلة المناسبة على ذلك هو برامج حالات الطوارئ في افريقيا - ولكن البرامج العامة يجب أن تبقى ، بصورة أساسية ، مسؤوليتنا الأولى . ولهذا السبب فإن حالة التمويل الحرجة التي نواجهها فيما يتعلق بالبرامج العامة بالنسبة للفترة المتبقية من عام ١٩٨٥ ولعام ١٩٨٦ هي حالة بالغة الخطورة .

٢٨ - وتبلغ الاحتياجات المنقحة المقترحة عليكم فيما يتعلق بالبرامج العامة لسنة ١٩٨٥ حوالي ٣١٩ من ملايين الدولارات . وحتى اليوم ، وبحساب جميع موارد التمويل منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، فإن لدينا حوالي ٢٦٢ من ملايين الدولارات مقابل تلك الاحتياجات . وبذلك فإننا نحتاج الى مبلغ اضافي قدره ٥٧ مليوناً من الدولارات .

٢٩ - ولما كان يتعذر ، بكل الواقعية ، التسليم بأننا سوف نحصل على هذا المبلغ من التبرعات ، فقد قمنا بالفعل منذ بعض الوقت بإصدار التعليمات الى الموظفين في الميدان وفي المقر لوضع الخطط اللازمة لوقف تنفيذ المشاريع في اطار البرامج العامة الموافق عليها لعام ١٩٨٥ ، ولاسيما فيما يتعلق بعناصر المساعدة التي تتجاوز مستوى مجرد الإبقاء على حياة اللاجئين . ويجب أن نكون مستعدين للقيام بذلك في ضوء حالتنا المالية . ويمكن أن تسفر الاثار العملية المترتبة على ذلك عن وقف استيطان اللاجئين أو البحث عن حلول دائمة . ولن تبني مساكن ومدارس للاجئين . ويتعين أن تخفض الخدمات الصحية والخدمات التعليمية الأساسية والمعدات الى الحد الأدنى . وغني عن القول أيضا أن التكاليف الادارية للمفوضية ، سواء في المقر أو في الميدان ، ستكون عرضة لتقييدات بالغة الشدة .

٣٠ - وفي هذه الحالة ، وفي حين تتعهد المفوضية بمواصلة انتهاج الاقتصاد بمزيد من التصميم ، أجد لزاما عليّ أن أوجه نداء مباشرا وببالغ القوة الى المانحين للقيام في اقرب وقت ممكن بتقديم تبرعاتهم أو الاعلان عنها فيما يتعلق بالبرامج العامة لسنة ١٩٨٥ .

٣١ - وتحظى بنفس الأهمية ضرورة تغطية الاحتياجات اللازمة للبرامج العامة لسنة ١٩٨٦ والتي تبلغ ٣٣٠ من ملايين الدولارات . ولذلك فإنني أيضا أحث الحكومات على إعلان تبرعات ضخمة للمفوضية في مؤتمر إعلان التبرعات في نيويورك في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر - وأن تسدد تلك التبرعات في أقرب وقت ممكن . إذ أن المفوضية لن يكون في وضعها ، ببساطة ، دون موارد نقدية ، البدء في تنفيذ البرامج العامة لسنة ١٩٨٦ في كانون الثاني/يناير .

٣٢ - وأنني على علم بأن اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية قد درست هذه المشكلة في الأسبوع الماضي وأتطلع إلى معرفة ما توصلت إليه من نتائج وما ستقدمه من مشورة فيما يتعلق بالطريقة التي يمكننا بها حل المشكلة معا .

٣٣ - وبهذه المناسبة ، دعوني أشير بشيء من الاعتزاز إلى المبادرة التلقائية التي قام بها موظفو المفوضية بالتبرع بمرتب يوم للبرامج العامة إظهاراً منهم لاهتمامهم الشديد بمساعدة اللاجئين .

٣٤ - سيدي الرئيس ، حيث أن هذه هي آخر لجنة تنفيذية سأشارك فيها ، أرجو أن تسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بإبراز بعض النقاط الرئيسية المتعلقة بالسنوات الثمان التي حظيت فيها بالعمل كمفوض سام ، وبإبداء بعض الملاحظات ذات الطابع الشخصي بدرجة أكبر .

٣٥ - لقد التقيت بلجنتنا التنفيذية للمرة الأولى في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ . وقد مر على ذلك الآن حوالي الثماني سنوات تقريبا . بيد أنه لم تتغير خلال تلك السنوات الثماني سوى أمور قليلة . لقد تغيرت المفوضية - ليس في الجوهر ، على ما أتصور ، ولكن في المظاهر . ففي ذلك اليوم من أيام كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ تحدثنا - كما هي العادة - عن التمويل ، وكان الهدف المحدد للبرامج العامة لسنة ١٩٧٨ هو ٢٥,٢ من ملايين الدولارات . ولكنه اليوم يختلف عن ذلك .

٣٦ - وكانت المفوضية دائما عرضة للتغييرات ، أو ربما يمكننا القول أنها كانت عرضة للتطور . فهي بحكم طبيعتها متحركة وليست ساكنة . وحينما انشئت المفوضية حددت لها فترة ثلاث سنوات . فقد كان يعتقد أنها لن تعمر طويلا . ولكننا نراها اليوم في صورة مختلفة .

٣٧ - وكان المقصود هو أن تعني المفوضية باللاجئين الأوروبيين ، وبصورة رئيسية لاجثي ما قبل عام ١٩٥٠ ، وقد تغير ذلك تماما .

٣٨ - وفي البداية ، لم يكن مسموحا للمفوضية بأن تطلب تبرعات أو أن تنفق أموالا من أجل تقديم المساعدة الى اللاجئين . وبعد أربع سنوات كان لابد أن يتغير ذلك ، لأنه كانت هناك احتياجات . حينما انشئت اللجنة التنفيذية كانت مهمتها بالتحديد هي الموافقة على الهدف الذي يحدده المفوض السامي ، ومن ثم الاذن له بانفاق الاموال من أجل البرامج العامة .

٣٩ - لقد قيل مرات ومرات في البداية انه لا ينبغي ان تكون مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ذات طابع تنفيذي . ومع ذلك كان علينا أن نقوم بالعمل في عدد ضئيل جدا من الحالات .

٤٠ - وقيل كذلك إنه لا ينبغي أن تقوم هذه المنظمة بالاعمال الانمائية . ومع ذلك أصبح من الضروري الاعتراف بعدالة الجمع بين المعونة المقدمة للاجئين والتنمية ، نظرا لأنه كان على كثير من اللاجئين ان يبثوا حياتهم في بلدان نامية وهم محاطون بسكان أصليين يعيشون في ظل نفس الظروف ولهم نفس احتياجات اللاجئين .

٤١ - لقد تغيرت أشياء كثيرة ، ونمت المفوضية وأصبح عليها ان تتكيف وفقا للظروف الجديدة .

٤٢ - وقد تغيرت كذلك اللجنة التنفيذية . فقد أدخلنا في عام ١٩٧٨ نظام عقود اجتماعيين سنويين غير رسميين ، في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه عادة ، كيما لا نفقد الصلة بالدول الاعضاء في المفوضية على مدار السنة . وقمنا بزيادة تبادل المعلومات ، ربما بدرجة كبيرة للغاية ، لابقاء اللجنة التنفيذية متمشية مع العصر الحاضر بصفة دائمة . وفي عام ١٩٧٦ ، انشئت اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية ، وفي عام ١٩٨١ انشئت اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالمسائل الادارية والمالية . وعلى مر السنين ازداد عدد الاعضاء في اللجنة التنفيذية ذاتها ، التي كانت تضم في الاصل ٢٥ عضوا ، الى ٣١ عضوا ، وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٧٩ أن يضيف تسعة أعضاء جدد وأعقب ذلك انضمام مجلس ناميبيا وبذلك أصبح عدد الاعضاء حاليا ٤١ عضوا . والواقع أن اللجنة التنفيذية قد تغيرت على مر السنين . ومما يبعث على السرور ان شيئا واحدا لم يتغير ، ألا وهو الالتزام الانساني الراسخ من جانب الاعضاء بقضية اللاجئين .

٤٢ - وقد تميز تاريخ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في السنوات الثماني الماضية بكثير من التجارب الحرجة ، والمشيرة ، والصعبة ، والقاسية ، والمشجعة أيضا. ودعوني اذكر ما يلي دون أية محاولة لأن أكون شاملا جامعا :

(أ) إعادة ما يقرب من ٢٠٠.٠٠٠ لاجئ من بنغلاديش الى بورما في ١٩٧٨ -

١٩٧٩ ،

(ب) الاجتماع الاستشاري المعني باللاجئين والنازحين في جنوب شرق آسيا المعقود في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ (وهو الاجتماع السابق على المؤتمر الذي دعا اليه أمين عام الأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٧٩) ؛

(ج) المؤتمر المعني بحالة اللاجئين في افريقيا ، المعقود في أروشا في أيار/مايو ١٩٧٩ ؛

(د) وفي السنة ذاتها قامت فييت نام ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوقيع رسالة تفاهم بشأن برنامج الرحيل المنظم . وقد بدأ بطيئا وأصبح معدل حالات الرحيل الآن أكثر من ٢٠٠٠ شخص في الشهر ؛

(هـ) وشهدت السنة نفسها تدفق نحو ٢٧٠.٠٠٠ من اللاجئين الفيتناميين الى الصين حيث بدأت غالبيتهم في ممارسة حياة جديدة ؛

(و) شهد عاما ١٩٧٨ و ١٩٧٩ أيضا بداية تدفق اللاجئين الى باكستان . وتقدرهم الحكومة اليوم بما يبلغ ٢٦ مليون لاجئ ؛

(ز) في عام ١٩٨٠ أصبحت زيمبابوي دولة مستقلة ، واستطاع ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ العودة الى وطنهم ؛

(ح) وفي هذه السنوات ، تركز الاهتمام على مشاكل اللاجئين في القرن الافريقي ؛

(ط) بلغ عدد اللاجئين من تشاد الى البلدان المجاورة وخاصة الكامبيرون ما يزيد على ١٥٠.٠٠٠ لاجئ ، ولكنهم اعيدوا الى وطنهم خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ؛

- (ى) في نيسان/ابريل ١٩٨١ عقد المؤتمر الدولي الاول المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ؛
- (ك) ازدادت حالة اللاجئين في امريكا الوسطى خطورة اعتبارا من ١٩٨١ ؛
- (ل) في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، مُنحت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين جائزة نوبل للسلام ؛
- (م) في عام ١٩٨٢ ، دخل رواندا عشرات الآلاف من اللاجئين وآلاف من الماشية قادمين من اوغندا ؛
- (ن) في عام ١٩٨٣ تجاوز عدد اللاجئين من جنوب شرق آسيا ممن اعيد توطينهم المليون لاجئ ؛
- (س) في عام ١٩٨٤ ، دعي الى عقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ؛
- (ع) وصل الى بابوا غينيا الجديدة طالبو اللجوء من ايريان جايا ؛
- (ف) حدثت حالة جفاف شديدة في كثير من البلدان الافريقية اشترت على عمل المفوضية لاسيما في اشيوبيا ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجيبوتي ، والسودان ، والصومال ؛
- (ص) منذ عام ١٩٧٨ ، انضم ٢٦ بلدا الى اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين أو الى بروتوكول عام ١٩٦٧ (أو لكليهما) ، بحيث بلغ العدد الكلي للدول الاطراف في هذين الصكين ٩٧ دولة تشمل بلدانا - مثل مصر واليابان والصين - تقع في مناطق لم تدخلها الاتفاقية قط من قبل ، ومن ثم فإنها تعطيها طابعا أكثر شمولا بدرجة كبيرة .
- ٤٤ - لقد نمت بالفعل أعمال مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على نطاق العالم . إذ يوجد لاجئون في جميع القارات ، بما يتجاوز في أغلب الأحيان الاعداد المألوفة . لقد رأيتهم بنفسى . وفي استطاعتي أن اتخيل الكثير من الوجوه -

الافريقية ، والافغانية ، والغيبيتنامية ، والمنتمية الى امريكا الوسطى - وقد ارتسمت على معظمها هذه النظرة القانطة أو اليائسة التي يراها المرء عندما يقضي الناس فترة طويلة من الزمن يبحثون في الأفق عن امكانية بدء حياة جديدة في جو آمن وكريم . ومع ذلك فأنني لم أر المعاناة والاسى فحسب ، وإنما رأيت كذلك حالات قدمت فيها المساعدة الى الافراد كيما يبدأو في البحث عن مستقبلهم ومستقبل ابنائهم .

٤٥ - وخلال هذه السنين ، تغير وتحسن الهيكل التنظيمي للمفوضية وادارتها كذلك :

(أ) اسندت عملية وضع السياسة الى المديرين تحت ملطة المفوض السامي ونائبه ؛

(ب) أُجري تصنيف لجميع الوظائف الفنية في المقر وفي الميدان . وكانت عملية التصنيف الشاملة هذه هي الاولى في تاريخ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛

(ج) تحسنت الادارة البرنامجية ؛

(د) عززت وحدة الدعم المتخصصة ؛

(هـ) أنشئت وحدة الطوارئ في عام ١٩٨٠ ؛

(و) أنشئت وحدة تجهيز البيانات بالحاسب الالكتروني ؛

(ز) تحسنت أحوال موظفينا في الميدان ، وعين مدير للشؤون الميدانية .

٤٦ - وفي السنوات الاخيرة انشأت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مكتباً أو خلقت لنفسها وجوداً في عواصم ستة من بلدان جنوب شرق آسيا ، وكذلك في زمبابوي ، والصين ، والمكسيك ، وايران (جمهورية - الاسلامية) ، والجزائر ، والسويد (فيما يتعلق ببلدان شمال أوروبا الخمسة) .

٤٧ - ولقد كانت الاعوام الثمانية هذه حافلة ومشيرة للغاية . والآن وبعد مضي ما يقرب من ثمانية أعوام ، قاربت مدة تعييني على الانتهاء . وأود أن أقول هنا للجنة التنفيذية التابعة للمفوض السامي انني أشعر بامتنان عميق لما أتاحتموه لي من فرصة

المشاركة في هذا العمل . انه عمل يتطلب الكثير ولكنه مجز أيضا . وأرى أن العمل من أجل اللاجئين يعد امتيازاً .

٤٨ - انه امتياز لانه عمل غير سياسي . وبالفعل نص بوضوح في النظام الاساسي الذي يرجع تاريخه الى كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٠ على " ان عمل المفوض السامي ذو طابع غير سياسي كلية " . وفي رأيي ان الطابع غير السياسي للعمل هو حجر الزاوية للبيت الذي نحاول بناءه . إن احدا لم ينس ذلك قط ، وانني لاشكر جميع أعضاء اللجنة التنفيذية لان هذا " الطابع غير السياسي " ظل على الدوام ماثلاً أمام أعينهم كنجم يسترشدون به في كل القرارات . ولا يتمثل الهدف في هذا المجال في الحصول على مكاسب سياسية وانما في الدفاع عن حقوق الانسان . وأرجو ألا يظن أحد انني انظر الى العمل السياسي باحتقار . انني أكن اعظم احترام للجهود السياسية المبذولة في جميع أرجاء العالم وفي الامم المتحدة . انها أساس نشاطنا الانساني وما يقتضيه ضمناً . بيد انه من المهم ، بل ومن الحاسم في الواقع ، الابقاء على الطابع الانساني للعمل من أجل اللاجئين . فاذا ايدنا أي جانب من الجوانب ، وتلون عملنا بمشاعر العطف أو الكراهية ، فإن النشاط بأكمله سيصاب بالشلل على الفور .

٤٩ - إن كون عملنا " غير سياسي كلية " يعني انه عمل انساني بصورة بحتة . انه محاولة لانقاذ البشر : افراداً ورجالا ونساء وأطفالاً ، والدفاع عن حقهم في العيش في حرية وكرامة ، وعن حقهم في التمتع بحقوق الانسان . انه امتياز أن يعمل المرء من أجل الفرد . اننا لا نستخف بالاحصاءات وانما نستخدمها ؛ ولا نحتقر الوسائل الاقتصادية والتقنية والقانونية ، فليس بوسعنا أن نفعل شيئاً بدونها ، بيد أن الهدف الاساسي ليس واحداً من هذه الأشياء في حد ذاته ، وانما هو حماية الفرد ومساعدته .

٥٠ - انه امتياز أن يشترك المرء في جهد دولي حيث يستطيع ان يرى نتائج واضحة . فكثير من العمل المتعدد الأطراف يسبب الشعور بالإحباط ويكون مضيعة للوقت مهما كانت ضرورته أما العمل الدولي من أجل اللاجئين فيتميز بأن له نتائج . لقد قدمت المعونات للملايين من الرفاق من بني الانسان ، وانقذت ارواحهم عن طريق العمل الذي تقوم به الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على مر السنين .

٥١ - انه امتياز ان يشعر المرء بروح التعاون التي دائماً ما سادت منظمات الأمم المتحدة ، والوكالات الطوعية ، عندما كنا نعمل معا لصالح اللاجئين في العالم .

٥٢ - إن العمل مع موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعد امتيازاً . ويبدو أن هذه المنظمة تجتذب الافراد الذين يسترشدون بالمشالية . انني اعرفهم حق المعرفة ، وأعرف انهم ليسوا بملائكة أو ذوي قدرات جبارة ، ولكنني اعرف ايضا ان العديد من موظفينا كثيراً ما ينسون راحتهم أو طموحاتهم ، بل وينسون في بعض الاحيان صحتهم أو ارواحهم عندما يتعلق الامر ببذل المزيد من الجهد لصالح اللاجئين الذين يعتمدون على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٥٣ - ولتسمحوا لي في النهاية أن أقول إنه كان من قبيل التقدير لي أن أعمل مع اللجنة التنفيذية . واعتقد أن لجنة الأمم المتحدة هذه تختلف عن بقية الهيئات في الأمم المتحدة . فقد لمست مدى اهتمامكم برفاه اللاجئين ، وشعرت بدعمكم الذي لا يفتر لهم . وقد اتضح لي ان عملكم في اللجنة التنفيذية ليس مجرد قضية ضمن قضايا أخرى وانما هو قضية تستهوي القلوب وهذا هو السبب في أن العمل يتم بروح التفاني . ولا أعلم الى أي مدى يمكن أن يقال هذا عن لجنة دولية .

٥٤ - هذا هو السبب ، سيدي الرئيس ، في ان كلمتي الأخيرة في بياني الافتتاحي الى اللجنة التنفيذية ، لابد وأن تكون كلمة شكر حارة .

المرفق الثاني

تقرير اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية
الدولية عن أعمال دورتها العاشرة*

١ - اجتمعت اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وفي ١ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، قبل إفتتاح الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنفيذية ، برئاسة السيد ف . المبرزغ (تونس) . وقد أعتمد جدول الأعمال التالي :

- ١ - اللاجئين والحماية الدولية (EC/SCP/39) ؛
- ٢ - الهجمات العسكرية على مخيمات ومستوطنات اللاجئين في الجنوب الافريقي وفي الاماكن الاخرى (EC/SCP/38) ؛
- ٣ - المشاكل المتصلة بإنقاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في البحر (EC/SCP/42) ؛
- ٤ - العودة الاختيارية الى الوطن (EC/SCP/42) ؛
- ٥ - التحركات غير المنتظمة لملتمسي اللجوء واللاجئين (EC/SCP/40) ؛
- ٦ - أية مسائل أخرى ؛
- ٧ - إعتماد تقرير اللجنة التنفيذية .

٢ - ولاحظ المفوض السامي ، في بيانه الافتتاحي ، أن اللجنة الفرعية ، منذ إنشائها قبل ١٠ سنوات مضت ، قد تناولت عددا كبيرا من المشاكل المتعلقة بحماية اللاجئين . ومن خلال الخلاصات التي إنتهت اليها واعتمدتها بشأن مجموعة متنوعة من الموضوعات ، اضطلعت اللجنة الفرعية بدور حيوى في وضع معايير دولية لحماية اللاجئين .

* سبق إصدارها تحت الرمز A/AC.96/671 .

٣ - وقال إن اللجنة الفرعية ستتولى ، في إجتماعها الحالي النظر في عدة مواضيع هامة . ومن بين هذه المواضيع مسألة ما يسمى بالتحركات غير المنتظمة لملتزمسي اللجوء واللاجئين ، التي تسبب المزيد من الصعوبات للحكومات ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ميدان الحماية الدولية . وأعرب عن أمله الكبير في أن يصبح في وسع اللجنة التوصل ، بروح من التعاون الدولي وتقاسم الاعباء ، الى بعض الخلاصات العملية بصدد هذه المسألة . ولا ينبغي أن تقتصر هذه الخلاصات على معالجة المشكلة حيثما تظهر فحسب بل ينبغي أيضا أن تسعى الى إزالة أو تخفيف الاسباب التي أجبرت اللاجئين وملتزمسي اللجوء على أن يفرزوا الى التحركات غير المنتظمة .

٤ - وفيما يتعلق بالهجمات العسكرية أو المسلحة التي تشن ضد معسكرات ومخيمات اللاجئين في الجنوب الافريقي وفي أى مكان آخر ، أشار المفوض السامي الى أن الموضوع نوقش طوال عدة سنوات في اللجنة الفرعية ، وأعرب من جديد عن أمله في أن يكون من الممكن في الوقت الحاضر تحديد مجموعة من الخلاصات التي تتجلى فيها إهتمامات المجتمع الدولي بهذا الموضوع الخطير . وأعلن المفوض السامي ، من ناحيته ، أنه لن يتردد في مواصلة إدانة هذه الهجمات عندما تستهدف أرواح اللاجئين الذين يعنيه أمرهم .

٥ - وهناك جانب آخر من جوانب السلامة البدنية يتصل بموضوع إنقاذ ملتزمسي اللجوء المكروبيين في البحر . ولاحظ المفوض السامي أن مفوضيته قد اتخذت مجموعة متنوعة من التدابير بالتعاون الوثيق مع الدول المعنية ، بما في ذلك تنفيذ مشروع عروض إعادة توطين المنقذين من البحر على أساس تجريبي منذ أيار/مايو ١٩٨٥ ، وأعرب عن إمتنانه لتلك الدول التي جعلت من الممكن ، من خلال دعمها القيم ، مباشرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ المشروع .

٦ - والعودة الاختيارية الى الوطن ، حيثما يمكن تحقيقها ، هي بلا ريب الحل الاصبوب بالنسبة لاية مشكلة للاجئين . وقد إكتسبت العودة الاختيارية الى الوطن ، خلال السنوات العديدة الماضية ، أهمية خاصة من حيث كونها تمثل الحل الدائم المنطقي الوحيد في مختلف حالات اللاجئين ، وبصورة رئيسية تلك الحالات التي تنطوى على تدفق واسع النطاق من اللاجئين . وفي محاولة لاستكشاف طرق ونهج جديدة لتحقيق عودة اللاجئين الاختيارية الى الوطن ، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفريق تمثيلي من الخبراء في هذا الحقل من جميع أنحاء العالم بدراسة متعمقة للموضوع في إجتماع عقد مؤخرا ، بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الانساني ، في سان ريمو بإيطاليا . وقد رفع الى

اللجنة الفرعية ، للنظر ، تقرير يحتوى على الخلاصات التي انتهى اليها هذا الاجتماع . وبين المفوض السامي أنه يعلق أهمية خاصة على موضوع العودة الاختيارية الى الوطن ، وأنه ويأمل في أن يكون في الإمكان صياغة مجموعة من الخلاصات حول هذا الموضوع لمساعدة المفوضية في متابعة هذا الحل الذي يعتبر أكثر جميع الحلول الدائمة إستصوابا .

٧ - وقال المفوض السامي أخيرا ، انه في حين يعاني اللاجئين ، ذكورا وإناثا ، في معظم الظروف ، الصعوبات والمشاكل ذاتها المتعلقة بحمايتهم فشة مع ذلك ، حالات تواجه فيها اللاجئين أيضا مشاكل خاصة فيما يتعلق بالحماية . ورد بيان ببعض منها في مذكرة عن موضوع اللاجئين والحماية الدولية ، رفعت أيضا الى اللجنة الفرعية . وأعرب المفوض السامي في ختام بيانه عن أمله في أن يكون في وسع اللجنة الفرعية أن تعد مجموعة من الخلاصات من شأنها أن تدعم أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الرامية الى تعزيز حماية اللاجئين .

اللاجئين والحماية الدولية (البند ١ من جدول الاعمال)

٨ - أوضح مدير الحماية الدولية ، وهو يقدم هذا الموضوع أن اللاجئين من النساء وصغار الفتيات يشكلن في الوقت الحاضر معظم اللاجئين في العالم وأن تفهم مشاكلهن الخاصة وحالتهم الاجتماعية مسألة ضرورية لتمكين المجتمع الدولي من توفير الحماية المتساوية والكافية لهن . وعلى الرغم من أن اللاجئين ، رجالا ونساء ، يجدون أنفسهم ، في أغلب الأحيان في حالات صعبة متماثلة ، فقد تعرضت اللاجئين بصفة متكررة لمحاذير خاصة لمجرد كونهن نساء . وحدث في كثير من الحالات ، ان تعرضت سلامة اللاجئين البدنية وحرمتها الى التهديد والانتهاك .

٩ - ووضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعض البرامج إستجابة للاحتياجات الخاصة للاجئين ، بما في ذلك المشاريع المدرة للدخل والرامية الى الإكتفاء الذاتي . ووضعت المفوضية أيضا مشاريع لتأمين حماية أفضل للاجئين وتوفير المشورة لضحايا الخطف وغير ذلك من أعمال العنف . ومع ذلك ، فإن الضرورة تقضي بإتخاذ المزيد من الإجراءات . ففيما يتعلق بانتهاك سلامة النساء البدنية وحرمتهم ، ينبغي أن تتخذ التدابير اللازمة لدعم وتقوية وجود المفوضية في المناطق الواقعة على الحدود وعلى خطوط سير الرحلات الجوية . وفيما يتعلق باللاجئين المعرضات لخطر سوء المعاملة في بلدان اللجوء ، حثت المفوضية الحكومات على النظر في هذه الحالة بالتشاور مع المفوضية من اجل تحديد نوع التدابير الخاصة التي يمكن إتخاذها لمعالجة هذه

الحالة . وفي هذا المجال أيضا ، من المناسب ضمان وجود المفوضية في المناطق التي تتعرض فيها اللاجئين لمثل هذه الاخطار . وحثت الحكومات ايضا على النظر في تفسير مصطلح "الجماعة الاجتماعية الخاصة" ، الواردة في تعريف اللاجئ في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ، على نحو يشمل بالنساء اللواتي يواجهن معاملة قاسية ولاإنسانية لأنهن تجاوزن تقاليد مجتمعهن الاجتماعية .

١٠ - وفي المناقشات التي تلت ذلك ، أعرب جميع الممثلين عن تقديرهم للمفوض السامي لمبادرته في وضع هذا الموضوع الهام أمام اللجنة الفرعية . وأشار عدد من الممثلين أيضا بالمفوض السامي لتنظيمه المائدة المستديرة التي عقدت في نيسان/ابريل ١٩٨٥ للبحث في شؤون "اللاجئين" . وأوضح عدد من المتكلمين ان اللاجئين ، في بلد كل منهم ، تحصلن على نفس المعاملة التي يحصل عليها اللاجئين طبقا للتشريعات الوطنية ، وأن بلدانهم تبذل كل جهد ممكن لضمان حماية اللاجئين حماية كافية . وأشار عدة متكلمين الى أن حكوماتهم قد وضعت أحكاما محددة في برامجهم لإعادة توطين اللاجئين المعرضات لصعوبات خاصة .

١١ - واعترف جميع المتكلمين ، مع ذلك ، بأن اللاجئين يعيشن في حالة معرضة للخطر بوجه خاص . ولوحظ أن إضطرار المرأة لان تصبح لاجئة ، ينطوي ، في أغلب الاحيان على مشقة خاصة نظرا لتفكك وحدة الأسرة . وأشار أحد المتكلمين الى الصعوبات الخاصة التي تواجهها اللاجئين في سعيهن الى إعادة تكوين وحدة الأسرة . ولغت متكلم آخر النظر الى أن اللاجئين ، في بعض حالات اللجوء ، يجبرن ، من أجل إعالة أنفسهن وأطفالهن ، الى القيام بأعمال غير شريفة وحقيقية بل يتعرضن أحيانا الى الاستغلال الجنسي .

١٢ - وشدد عدد كبير من المتكلمين على ضرورة إتخاذ إجراءات عاجلة لضمان حماية حرمة اللاجئين وسلامتهن البدنية ولحصولهن على معاملة متساوية . ورأى أحد الممثلين أنه ينبغي ألا تقتصر الاهداف الواجب متابعتها على مجرد مناهضة التمييز ، بل من الضروري أن يكون شمة نهج موضوعي وإيجابي لتلبية احتياجات اللاجئين في ميدان الحماية . وأشار عدة ممثلين الى أن المعايير التي ورد تعريفها في موك اللاجئين الدولية عامة تنطبق بالتساوي على اللاجئين واللاجئات ، ولذلك فهي لا تضع في الاعتبار مشاكل الحماية الخاصة التي تتعرض لها اللاجئات . واقترح أحد الممثلين أن يوضع مشروع مك دولي جديد يتناول موضوع اللاجئين بصفة محددة .

١٣ - وتم الإعراب عن عدة وجهات نظر تتعلق بآنسب الوائل اللى تكفل حصول اللآجئات على الحماية الكافية . وكان من رأى كشير من الممثلين أنه ينبغي تحديد مشاريع محددة فى هذا الصدد وتنفيذها ، وأنه ينبغي إشراك اللآجئات فى كلا العمليتين بشكل فعال . وينبغي أن تتضمن هذه المشاريع تعزيز وجود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللآجئيين على طول مناطق الحدودى وفى المخيمات . وأقر المتحدثون برنامج مناهضة القرصنة بوصفه برنامجا مفيدا للآجئات ، وحشوا على مواصلة تنفيذ هذا البرنامج وتحسينه ومنحه الدعم الواسع النطاق . وفى حين أيد عدة ممثلين الجهود اللى تبذلها المفوضية لتحسين حماية اللآجئات تأييدا كاملا ، فقد شددوا على أن هذه العملية هى من المسؤوليات الأساسية للحكومات ، وبصفة خاصة حكومات البلدان المضيفة اللى يجب أن تضع وتنفذ برامج مناسبة لحماية اللآجئات . وإلتمس الممثلون من المفوضية تقديم المساعدة فى هذه العملية ولغت نظر الحكومات بقوة الى جميع حالات إنتهاك حقوق اللآجئات . وقال بعض الممثلين أنهم يعتقدون أنه ، بدلا من التشديد على وضع برامج محددة لمصلحة اللآجئات ، من الأفضل إنتهاج "نهج عالمي" للمشكلة وتعزيز برامج الحماية الشاملة وتقديم المساعدات للآجئيين . وقالوا بأن من الممكن بهذه الطريقة المضي الى حد بعيد ، فى مجال التخفيف من مشاكل اللآجئات .

١٤ - وشدد بعض المتكلمين على ضرورة وضع مشاريع للتخفيف من الأعباء الخاصة اللى تشغل كاهل اللآجئات ، وبصفة خاصة لتوفير الوسائل الضرورية لهن للدفاع عن مصالحهن الشرعية فيما يتعلق بكل من الحماية والمساعدة . وأعرب بعض الممثلين أيضا عن وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي وضع برامج تركز على المركز الاجتماعى والاقتصادى للمرأة ، وعلى دورها الهام فى العملية الإنمائية ، كما ينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة بالأطفال . وطلبوا ، فى هذا الصدد ، من المفوضية ومن الدول توفير الفرص الملائمة لتعليم اللآجئات وتوظيفهن ، مع توجيه العناية الخاصة الى اللآجئات اللاتى هن بمفردهن ربات بيوت . وفى حين رأى أحد الممثلين أن اللجنة الفرعية ، لدى نظرها فى هذا البند ، ينبغي أن تميز بين موضوعي الحماية والمساعدة ، ورأى ممثل آخر أنه من الصعب فى أغلب الأحيان إجراء هذا التمييز ، وأن الكثير من مشاريع المساعدة توفر ، فى الواقع ، الحماية للآجئات . وطلب الممثلون الى الحكومات ، فى هذا الصدد ، أن تتذكر حالة اللآجئات لدى تصميمها المشاريع الرامية الى متابعة أعمال المؤتمر الدولى الثانى لتوفير المساعدة الى اللآجئيين فى أفريقيا .

١٥ - وذكر ممثلو عدد من البلدان أمثلة من الإجراءات المحددة اللى إتخذتها بلدانهم لصالح اللآجئات ، غير تلك اللى تتعلق بالدعم الذى توفره لبرامج المفوضية .

وفي أحد البلدان ، تم تعيين إحدى النساء المهاجرات منسقة للتدقيق في احتياجات المهاجرات واللاجئات لدى وصولهن الى بلد اللجوء . وفي بلد آخر ، أجريت دراسة عن مركز اللاجئات اللاتي سبق ان وقعن ضحية للعنف الجنسي وقدمت هذه الدراسة الى برلمان هذا البلد .

١٦ - وكان ثمة إتفاق على نطاق واسع بشأن الحاجة الى توفير مزيد من البيانات الإحصائية والاجتماعية ، من أجل التمكن من تحليل احتياجات اللاجئات وتحديد وتنفيذ الآليات الملائمة لضمان حمايتهن على نحو فعال . ورأى أحد الممثلين أن الدراسات الانثروبولوجية ضرورية أيضا في هذا المجال . وحث عدد من الممثلين بشدة ، مع ذلك ، على أنه ينبغي ألا تؤدي مقابلة البيانات بعضها ببعض الى تأخير تنفيذ مشاريع الحماية المحددة . وشددوا على أنه ينبغي أن تتخذ الإجراءات الحالية والمستقبلية المتعلقة بمصلحة اللاجئات على المستويين الوطني والدولي ، وأنه فيما يتعلق بالمستوى الدولي ، ينبغي أن تقوم الحكومات ، بدعم البرامج التي تضعها المفوضية دعما فعالا .

١٧ - ورجا عدد من الممثلين المفوض السامي بأن يقدم الى أعضاء اللجنة التنفيذية تقارير منتظمة عن حالة اللاجئات وعن الاجراءات المحددة المتخذة في هذا الصدد . واقترحوا تحسين الحماية الدولية التي يحصلن عليها . واقتراح أحد الممثلين أن ينشأ ضمن نطاق المفوضية "مركز لتنسيق برامج اللاجئات" وأن يصدر المفوض السامي بيانا شاملا بالسياسات التي ينبغي إنتهاجها في هذه المسألة . وأبلغ مدير الحماية الدولية الاجتماع بأنه يوجد ضمن نطاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مركز لتنسيق برامج اللاجئات وأنه يتوقع أن تزداد الأنشطة في هذا المركز . وقال إن المفوضية ، ستقوم ، وفقا لطلب الممثلين ، بتقديم تقارير منتظمة عن حالة اللاجئات فيما يتعلق بالحماية .

١٨ - ونوقشت أيضا مسألة ما إذا كان ينبغي أن تعتبر لاجئة المرأة التي تواجه معاملة قاسية أو لاإنسانية بسبب إعتبارها قد تجاوزت التقاليد الاجتماعية للمجتمع الذي تعيش فيه . وأشار عدد من المتكلمين الى القرار الذي اتخذته البرلمان الاوروبي في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، بشأن تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ، والذي يرى أنه يمكن النظر الى المرأة في هذه الحالة على أنها تنتمي الى "جماعة اجتماعية خاصة" في إطار معني بتعريف اللاجئ ، والذي يطلب الى الدول تطبيق إتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ في هذا الصدد . ورأى عدة ممثلين أن هذا النهج يندرج على توسع لا داعي له في تفسير تعريف اللاجئ في حين أعرب البعض

الآخر عن إعتقادهم بأن من الصعب تطبيق مفهوم "تجاوز التقاليد الاجتماعية" لأنه ينطوي على حكم قيمي دقيق . ورأى عدد من الممثلين أنه ينبغي أن تكون هذه المسألة موضوع مزيد من الدراسة . وأوضح ممثلون آخرون أن التفسير الوارد في قرار البرلمان الأوروبي يطبق بالفعل في بلدانهم . ورأى متكلمون آخرون أن التفسير الوارد في قرار البرلمان الأوروبي تفسير مقبول وأنه ينبغي أن تترك هذه المسألة الى قرار كل دولة من الدول على أساس سيادتها . ولاحظ بعض المتكلمين أن المرأة ، في بلدانهم ، حتى ولو كانت في هذه الحالة غير معترف بها رسمياً بوصفها لاجئة ، فإنه يسمح لها ، مع ذلك ، بالبقاء على أرض إنسانية مع التمتع بمركز قانوني ملائم .

١٩ - وفي ختام المناقشات ، أوصت اللجنة الفرعية اللجنة التنفيذية باعتماد النتائج التالية فيما يتعلق باللاجئات والحماية الدولية :

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) إن اللجنة التنفيذية : رحبت بمبادرة المفوضية بتنظيم اجتماع المائدة المستديرة المعني باللاجئات المعقود في جنيف في نيسان/ابريل ١٩٨٥ ؛

(ب) رحبت أيضاً بالتوصيات المتعلقة بحالة اللاجئات والمشرذات التي إعتدتها المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، المعقود في نيروبي في تموز/يوليه ١٩٨٥ ؛

(ج) لاحظت أن النساء والفتيات يمثلن غالبية السكان اللاجئين في العالم وأن العديد منهن يواجهن مشاكل خاصة في ميدان الحماية الدولية ؛

(د) سلمت بأن هذه المشاكل ناجمة عن ضعف حالتهم التي تعرضن في كثير من الأحيان للعنف الجسدي ، وإساءة المعاملة الجنسية ، والتمييز ؛

(هـ) أكدت على ضرورة قيام الحكومات والمفوضية بإيلاء الاهتمام لهذه المشاكل على سبيل الاستعجال وإتخاذ جميع التدابير الملائمة لضمان حماية اللاجئات من النساء والفتيات من العنف أو الاخطار التي تتهدد سلامتهن الجسدية ، أو تعرضهن لإساءة المعاملة الجنسية أو المضايقات الجنسية ؛

(و) لاحظت مع الارتياح التدابير التي اتخذتها المفوضية بالفعل لمعالجة مشاكل حماية اللاجئات وضمان حمايتهن بما فيه الكفاية ؛

(ز) طلبت الى الدول أن تواصل دعم برامج المفاوضية التي وضعت بهدف تأمين حماية اللاجئين ، ودعم برامج المساعدة المقدمة من المفاوضية الى اللاجئين ، لا سيما البرامج التي تهدف الى مساعدة اللاجئين في تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق المشاريع التشغيلية والمدرسة للدخل ؛

(ح) أوصت بأن تقوم الدول منفردة ومجموعة ، وبالتعاون مع المفاوضية ، بإعادة تحديد وإعادة توجيه البرامج القائمة ووضع برامج جديدة ، عند الإقتضاء ، للتصدي للمشاكل الخاصة التي تعترض اللاجئين ، وبصفة خاصة لضمان صون سلامتهن الجسمية وأمنهن ومساواتهن في المعاملة . وينبغي أن تشارك اللاجئين في وضع وتنفيذ تلك البرامج ؛

(ط) أكدت على أهمية توفر معرفة وفهم أكثر تفصيلا فيما يتعلق بالاحتياجات والمشاكل الخاصة التي تواجهها اللاجئين في ميدان الحماية الدولية وأهمية جمع البيانات الاحصائية والاجتماعية وغيرها من البيانات المتعلقة باللاجئين من النساء والفتيات من أجل تحديد وتنفيذ الآليات الملائمة لضمان حمايتهن على نحو فعال ؛

(ي) رجت من المفوض السامي أن يقدم الى أعضاء اللجنة التنفيذية تقارير بانتظام عن احتياجات اللاجئين ، وعن البرامج القائمة والمقترحة لصالحهن ؛

(ك) سلمت بأن للدول الحرية ، وهي تمارس سيادتها ، في أن تعتمد التفسير القائل بأن ملتزمات اللجوء المعرضات لمعاملة قاسية أو لاإنسانية بسبب إخلالهن بالعادات الاخلاقية الاجتماعية في المجتمع الذي يعشن فيه يمكن اعتبارهن "فئة اجتماعية خاصة" في إطار مدلول الفقرة ٢ من المادة ١ ألف من إتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين .

الهجمات العسكرية على مخيمات ومستوطنات اللاجئين في الجنوب الافريقي وفي اماكن اخرى (البند ٣ من جدول الاعمال)

٢٠ - قدم هذا البند السفير أنطون هفنر ، الممثل الدائم لسويسرا لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف ، وكان قد رأس الفريق العامل الذي أنشأه رئيس اللجنة التنفيذية في دورتها ٣٥ لبحث إمكانيات الوصول الى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع . وقدم السيد هفنر مجموعة من مشاريع إستنتاجات كانت موضع مناقشات داخل الفريق العامل .
(EC/SCP(1985)CRP.1)

٢١ - وذكر السيد هفتر ، لدى تقديم نمه ، أن جميع المتكلمين قد أكدوا ، خلال الدورة ٣٥ للجنة التنفيذية ، على ضرورة إيضاح مسؤوليات البلدان المضيفة ، وبلدان المنشأ ، واللاجئين أنفسهم ، كل على حدة ، فيما يتعلق بتلافى الهجمات المسلحة . وقال إن من العناصر الجديدة والهامة ، منذ انعقاد تلك الدورة ، أن اتخذت الجمعية العامة القرار ١٤٠/٣٩ الذي أدانت فيه جميع الانتهاكات لحقوق وسلامة اللاجئين وطالبي اللجوء . وبوجه خاص تلك التي ترتكب من خلال الهجمات العسكرية أو المسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين . وقد وردت إشارة الى هذا القرار في الفقرة ١ من مشاريع الاستنتاجات .

٢٢ - وذكر أيضا أن النص الجديد يتضمن عدة فقرات كان هناك توافق في الآراء بشأنها ، على ما يبدو ، في الدورة ٣٥ للجنة التنفيذية ، رغم أن من المؤكد أن الوفود لا تشعر كلها بالارتياح فيما يتعلق بكل نقطة ، فان النص الراهن ، يمكن أن يكون لدى إعتماده خطوة هامة لصالح حماية اللاجئين .

٢٣ - وفي المناقشات اللاحقة ، أثنى عدد كبير من المتكلمين على الجهود التي بذلها السيد هفتر في وضع مجموعة جديدة من مشاريع الاستنتاجات ، وأعرب عدة ممثلين عن إعتقادهم أنه يمكن الآن الوصول الى توافق في الآراء . وأعرب إثنان من المتكلمين عن كامل تأييدهم للنص في صيغته الراهنة .

٢٤ - بيد أن العديد من المتكلمين أعرب عن قلق مؤداه أن النص لا يتضمن إدانة صريحة للهجمات العسكرية على مخيمات ومستوطنات اللاجئين . وكان رأى أحد المتكلمين أن ذلك ضروريا نظرا الى أن تلك الهجمات مخالفة للقانون الدولي من حيث أنها : (أ) تمس السلامة الجسدية للاجئين وحقوقهم في الحماية و (ب) تشكل عملا عدوانيا على سيادة البلد المضيف . وأعرب عدة متكلمين عن إعتقادهم أن الإشارة الى قرار الجمعية العامة ١٤٠/٣٩ لا تفي بهذه المسألة على نحو ملائم . وتم الإعراب أيضا عن رأى مفاده أن القرار غير ملائم من حيث أنه يمكن أخذه على محمل أن الهجمات العسكرية أو المسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين قد يكون لها ما يبررها في ظروف معينة . ولذلك ، فان الإشارة الى "تلك الانتهاكات" في الفقرة ٢ من مشاريع الاستنتاجات لا تفي بالارتياح .

٢٥ - وكانت المقترحات الواردة في الفقرة ٥ (ب) (فيما يتعلق بإستعمال مخيمات اللاجئين للأغراض المدنية والانسانية) وفي الفقرة ٥ (د) (فيما يتعلق بضرورة ضمان

الطابع المدني والانساني للمخيمات) موضع اعتراضات مشابهة . غير أن أحد المتكلمين رأى أنه ينبغي الإبقاء على الفقرة ٥ (د) بصيغتها الحالية . وأكد متكلم آخر على ضرورة إدراج حكم يؤكد مسؤولية بلدان اللجوء عن ضمان الحفاظ على الطابع المدني والانساني لهذه المخيمات وإتاحة فرصة الوصول إليها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وأعرب عدة متكلمين عن رأى مؤداه أن مشاريع الاستنتاجات تفرض قيودا ومسؤوليات أكثر مما ينبغي على بلدان اللجوء دون أن تحدد مسؤوليات مرتكبي تلك الهجمات على نحو كاف . وقال أحد المتكلمين أنه يشعر أن هذه المسؤوليات ينبغي أن تنعكس أيضا في الفقرة ٥ من منطوق مشاريع الاستنتاجات . وذكر أحد الممثلين أن قرار الجمعية العامة لم يعالج مسألة الهجمات العسكرية التي تشنها قوات جنوب افريقيا ، وأعرب عن اعتقاده أنه ينبغي أن ينعكس ذلك أيضا في الاستنتاجات .

٢٦ - وفي ختام المناقشة ، لاحظ الرئيس أنه ما زالت هناك اختلافات في وجهات النظر ، وأعرب عن اعتقاده أنه يلزم إجراء مزيد من المناقشات داخل الفريق العامل من أجل الوصول الى توافق في الآراء . وبناء على طلب الرئيس ، وافق السيد هفتر على مواصلة مشاوراته قبل انعقاد الدورة ٣٦ للجنة التنفيذية وأثناء انعقادها ، إن لزم الامر . وبناء على إقتراح مقدم منه ، تم توسيع الفريق العامل لتمكين جميع الممثلين من تقديم مقترحاتهم قبل إجتماع اللجنة التنفيذية .

المشاكل المتعلقة بالانقاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر (البند ٣ من جدول الاعمال)

٢٧ - لاحظ مدير الحماية الدولية بارتياح وهو يقدم هذا البند وجود زيادة كبيرة في معدل انقاذ ملتمسي اللجوء من الهند الصينية المكروبيين في عرض البحر خلال السنة الماضية ، فبينما كانت نسبة إنقاذ القادمين منهم في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، ٩ في المائة فقط ، فقد ارتفع هذا المعدل الى ١٤ في المائة في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥ . ومن ١ أيار/مايو ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية تنفيذ خطة عروض اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥ ارتفع معدل الانقاذ ٢٠ر٥ في المائة (وكان أعلى معدل للإنقاذ ٢١ر٨ في المائة في عام ١٩٨٠) . وفي حين زاد معدل الانقاذ زيادة كبيرة فإن مجموع عدد القادمين بالسفن كان أقل بنسبة ٣ في المائة عن نفس الفترة من السنة الماضية . وهكذا لم يرق برنامج الانقاذ في عرض البحر بدور "عامل الجذب" .

٢٨ - وقال إن هذا الانعكاس السار لاتجاه تناقص عمليات الانقاذ الذي شوهد في السنتين الماضيتين يعزى الى عدد من العوامل بما في ذلك بدء تنفيذ خطة عروض اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر. وكانت الخطة اساس جهود جديدة بذلت لتشجيع انقاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر . وهناك عوامل اخرى ساهمت في ذلك ، نذكر منها مواصلة التنفيذ الفعال لخطة عروض إعادة التوطين المتعلقة بالإنزال من السفن وتعزيز مشروع التعويض عن الانقاذ في عرض البحر واصدار نسخة منقحة من الكتيب المعنون "مبادئ توجيهية من أجل انقاذ اللاجئين النازلين من السفن " ، ووسائل شخصية موجهة الى قباطنة السفن من المفوض السامي في شكل رسائل لاسلكية وبرقيات اطراء وجوائز لقباطنة السفن .

٢٩ - وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في معدل الانقاذ فإن سفنا عديدة واصلت تجاهل اللاجئين المكروبيين في البحر وبناء على ذلك يتعين ان تستمر الجهود الانسانية للحفاظ على معدل الانقاذ وزيادته . وكوسيلة اخرى لتشجيع الانقاذ في عرض البحر ينبغي لحكومات البلدان ذات المصالح البحرية في بحر الصين الجنوبي ان تذكر اصحاب السفن وقباطنة السفن بواجباتهم في انقاذ جميع الاشخاص المكروبيين في عرض البحر . واخيرا وفي محاولة لتوزيع عبء اعادة توطين ملتمسي اللجوء المنقذين توزيعا عادلا فمن المؤمل أن تتوصل تلك الحكومات التي مازالت تدرس مسألة الانضمام الى خطة عروض اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر الى قرار موات في المستقبل القريب .

٣٠ - وأعرب مدير الحماية الدولية في ختام بيانه عن شكر المفوضية لتلك الحكومات التي مكنت المفوضية ، من خلال مساهماتها في خطة عروض اعادة التوطين المتعلقة بالإنزال من السفن وخطة عروض اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر ، من زيادة تسهيل انقاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر . وينبغي أيضا توجيه الشكر الى سلطات جميع بلدان اللجوء الاول في شرق وجنوب شرقي آسيا لانها سهلت النزول السريع للاجئين من السفن . ويتعين توجيه الشكر ايضا الى الوكالات الحكومية وقباطنة السفن واصحاب السفن ورابطات اصحاب السفن وغيرها من المنظمات البحرية ونواتى الحماية والامان البحريين على تعاونها.

٣١ - وفي المناقشة التالية أعرب جميع المتحدثين عن ارتياحهم للزيادة الكبيرة في معدل الانقاذ في عام ١٩٨٥ بينما أعربوا في الوقت نفسه عن قلقهم لانه مازالت هناك حالات تتجاهل فيها السفن ملتمسي اللجوء المكروبيين في البحر . وأثنى جميع المتحدثين الذين شاركوا في المناقشة على مجموعة التدابير التي اتخذتها المفوضية لتشجيع

الانقاذ في عرض البحر . وكان هناك اتفاق واسع النطاق على ان السبب الرئيسي لزيادة معدل الانقاذ هو الاجراءات التي اتخذتها المفوضية خلال السنوات الاخيرة . واعتبر كل من خطة عروش اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر وخطة عروش اعادة التوطين المتعلقة بالانزال من السفن ، بصفة خاصة ، من امثلة التضامن الدولي واقتسام العبء الفعالة التي تلقى الترحيب . وناشد عدد من الممثلين تلك البلدان التي لم تشترك بعد في خطة عروش اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر الانضمام اليها في اقرب وقت ممكن . وأشار ممثلا بلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية الى أن بلديهما تنظران بالفعل في الاشتراك في الخطة . وأشار أحد الممثلين الى أن تشجيع خطة عروش اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر وخطة عروش اعادة التوطين المتعلقة بالانزال من السفن قد ساعد على حماية ملتمسي اللجوء من مخاطر السفن ومن هجمات القراصنة . وفي هذا الصدد ، اعتبرت خطة عروش اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر وخطة عروش اعادة التوطين المتعلقة بالانزال من السفن مكملين لترتيب مكافحة القرصنة .

٣٢ - وأعرب عدد من المتحدثين عن أملهم في أن يستمر تنفيذ خطة عروش اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر بعد "الفترة التجريبية" ومدتها سنة واحدة . وتم الإعراب عن آراء متفاوتة عما إذا كان يتعين إدماج خطتي عروش اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر وعروش اعادة التوطين المتعلقة بالانزال من السفن . وقال أحد الممثلين ان حكومته لن تؤيد مثل هذا الادماج ، وأعرب ممثل آخر عن اعتقاده بأنه يتعين على المفوضية أن تقدم تقريراً عن هذه المسألة وعن الادماج المحتمل للخطتين مع ترتيبات شاملة لاعادة توطين اللاجئين الفيتناميين في نهاية الفترة التجريبية . وفيما يتعلق بتمديد خطة عروش اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر طلب العديد من المتحدثين من المفوضية تقديم تفاصيل عن الترتيبات المتوخى اتخاذها في المستقبل بما في ذلك عدد الاماكن المطلوبة . وأشار ممثلان الى المصاعب التقنية المعينة التي نشأت فيما يتعلق بتنفيذ الخطة ، أي استجابة الحكومات لطلبات المفوضية لاعادة التوطين ومعايير قبول حالات "عدم الارتباط" المعروضة على بلدان اعادة التوطين واستخدام مراكز تجهيز اللاجئين عندما يكون نقل اللاجئين المعنيين الى البلد المقصود غير ممكن خلال ثلاثة شهور . وقال رئيس قسم اعادة التوطين في رده ان مثل هذه المشاكل التقنية يمكن حلها خلال الفترة التجريبية . وفيما يتعلق بمشاريع الخطة في المستقبل قال ان تقديم تفاصيل عن ذلك في هذه المرحلة أمر صعب وربما لن يكون من الضروري زيادة التبرعات المعقودة للخطة في السنة المقبلة .

٣٣ - وكان هناك اتفاق على أن من الضروري أن تبقي الدول على جميع التدابير التي اتخذت لتشجيع الانقاذ في عرض البحر وان تعمل على تحسينها ودعمها على نطاق واسع .

وفيما يتعلق بإعادة التوطين أعرب أحد الممثلين عن ارتياح حكومته لانه بموجب خطة عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاز في البحر لم يعد يوجد ارتباط مباشر بين كون الدولة هي دولة علم السفينة وبين تحملها مسؤولية إعادة توطين اللاجئين المنقذين . بيد أن ممثلين آخرين أشارا الى أن بلديهما طبقا لمبدأ مسؤولية دولة العلم وأعربا عن اعتقادهما بأنه ينبغي تدعيم هذا المبدأ . وأعرب ممثل ثالث عن اعتقاده بأن مبدأ مسؤولية دولة العلم ذو أهمية خاصة في إطار اقتسام العبء . وأشار عدد من الممثلين الى "سفن الرحمة" التي أبحرت باتجاه بحر الصين الجنوبي بفرض محدد هو البحث عن اللاجئين المحتاجين الى مساعدة وانقاذهم . وفي حين أنه من المسلم به أن دوافع المشتركين في هذه العملية تقوم على أسس الاعتبار الإنسانية . فقد تم الاعراب عن التخوف من احتمال كون عملية "سفن الرحمة" تعمل "كعامل جذب" يدفع مزيدا من الأشخاص الى مفادرة بلدهم الأصلي وتعرض حياتهم للخطر في البحر . وقال أحد الممثلين ان "سفن الرحمة" هذه ساهمت في نفس الوقت في الزيادة في معدل الانقاز في عام ١٩٨٥ وان بلدانا عديدة قد أعادت توطين الأشخاص الذين انقذتهم "سفن الرحمة" على أساس جمع شمل الأسر.

٣٤ - وحذر بعض المتحدثين من نشر دعاية واسعة النطاق لبرنامج الانقاز في عرض البحر وذلك من أجل تجنب خلق "عامل جذب" . ولاحظ أحد الممثلين ان العديد من اصحاب السفن وقباطنتها مازالوا يجهلون برامج المفوضية المتعلقة بإنقاذ اللاجئين في عرض البحر وكيف تعمل . واقترح ان تقوم البلدان التي لم تفعل ذلك بعد باعداد برامج اعلامية عن الانقاز في عرض البحر للسفن التي ترفع علمها . وقال رئيس قسم إعادة التوطين انه يجري الآن نشر المعومات عن مختلف مشاريع إعادة التوطين على موظفي الحكومات وعلى أعضاء اتحاد اصحاب السفن ولكن ليس على الجمهور العام . وقال أحد الممثلين ان حكومته ، استجابة منها لطلب من المفوض السامي ستقوم بإبلاغ قباطنة السفن قريبا بواجبهم في الانقاز وبتفاصيل مشروع عروض إعادة توطين النازلين من السفن ومشروع عروض إعادة توطين المنقذين في البحر ومشاريع التعويض . وأشار أحد الممثلين الى أن بعض البلدان ، في محاولة منها لتشجيع الانقاز في عرض البحر قد منحت مكافآت منها للمنقذين وأوصت الآخرين بالقيام بنفس العمل .

٣٥ - وفي ختام المناقشات أوصت اللجنة الفرعية اللجنة التنفيذية باعتماد النتائج التالية فيما يتعلق بالمشاكل المتمثلة بإنقاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر :

إن اللجنة التنفيذية :

(أ) أكدت من جديد التزام قباطنة السفن الاساسي بموجب القانون الدولي بإنقاذ جميع الأشخاص بما فيهم ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر ؛

(ب) أشارت الى الخلاصات التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية في دوراتها السابقة والتي تعترف بالحاجة الى تعزيز التدابير الرامية الى تسهيل انقاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر ؛

(ج) أعربت عن ارتياحها لزيادة عمليات إنقاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر زيادة كبيرة في عام ١٩٨٥ ولكن ، في الوقت ذاته ، أعربت عن قلقها ازاء استمرار كثير من السفن في تجاهل ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر ؛

(د) رحبت بأن توفير عدد مناسب من الاماكن لإعادة التوطين قد جعل من الممكن ، في الواقع ، الشروع في تنفيذ خطة عروض إعادة التوطين المتعلقة بالإنقاذ في البحر على أساس تجريبي اعتبارا من أيار/مايو ١٩٨٥ ؛

(هـ) رحبت بالمجموعة الكبيرة من المبادرات التي اتخذتها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لتشجيع إنقاذ ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر وبالدعم الذي قدمته الدول الى هذه المبادرات ؛

(و) أومت بقوة بأن تواصل الدول دعمها لاجراءات مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا المجال وبأن تقوم بصفة خاصة بما يلي :

١١' الاشتراك أو تجديد الاشتراك ، في أقرب وقت ممكن ، في تقديم التبرعات الى عروض إعادة التوطين المتعلقة بالإنزال من السفن والى خطة عروض إعادة التوطين المتعلقة بالإنقاذ في البحر أو الى أى واحدة منهما ؛

١٢' مطالبة أصحاب السفن بإعلام قباطنة السفن في بحر الصين الجنوبي بمسؤوليتهم عن إنقاذ جميع ملتمسي اللجوء المكروبيين في عرض البحر .

العودة الاختيارية الى الوطن (البند ٤ من جدول الاعمال)

٣٦ - أشار مدير الحماية الدولية في تقديمه لهذا البند الى ان اللجنة الفرعية قد نظرت في موضوع العودة الاختيارية الى الوطن سابقا في عام ١٩٨٠ وان اللجنة التنفيذية قد اعتمدت نتيجة لذلك ، التوصية رقم ١٨ (د - ٣١) التي حددت فيها مجموعة من المبادئ المتصلة بالعودة الاختيارية الى الوطن . وقال إن عملية العودة الاختيارية الى الوطن بوصفها حلا لمشاكل اللاجئين قد لقيت ، منذ ذلك الزمن ، اهتماما متزايدا من المجتمع الدولي ، و اضاف ان اللجنة التنفيذية رجت ، في دورتها الخامسة والثلاثين في عام ١٩٨٤ من المفوض السامي أن يواصل جهوده من أجل التوصل الى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين مع التركيز بصفة خاصة على العودة الاختيارية الى الوطن .

٣٧ - واستجابة لهذا الطلب اتخذ المفوض السامي ، بالتشاور مع عدد من الحكومات ومع رئيس اللجنة التنفيذية ، الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع مائدة مستديرة تحت رعاية المعهد الدولي للقانون الانساني للبحث في موضوع العودة الاختيارية الى الوطن في سان ريمو بإيطاليا في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وقدم تقرير اجتماع المائدة المستديرة والخلاصات التي انتهت اليها الى اللجنة الفرعية في الوثيقة EC/SCP.41 واكد اجتماع المائدة المستديرة على ضرورة تطوير وتعزيز التعاون الدولي من أجل تسهيل عودة اللاجئين الاختيارية الى الوطن التي تم التسليم ، على نطاق عالمي ، بأنها أفضل حل لمشكلة اللاجئين وعلى أهمية تنسيق العمل فيما بين الاطراف المعنية لتشجيع العودة الاختيارية الى الوطن . وتساوى هذه العملية بالاهمية ، ضرورة النظر في الاسباب الجذرية لمشاكل اللاجئين ، التي يعتبر الوعي بها أمرا أساسيا في التشجيع على إيجاد حلول لها بما في ذلك العودة الاختيارية الى الوطن . ومن الضروري أيضا بالنسبة للدول المعنية مباشرة باللاجئين ان تتوفر لديها الارادة السياسية الكافية للتصدي لبعض المسائل مثل مسألة حقوق الانسان ومسألة عدم استعمال القوة . والتسوية السلمية للمنازعات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . واعترف اجتماع المائدة المستديرة أيضا بمسؤولية الدول تجاه مواطنيها وبمسؤولية الدول الاخرى في المساعدة على تهيئة الظروف المواتية للعودة الاختيارية الى الوطن .

٣٨ - وأعرب اجتماع المائدة المستديرة عن الرأي القائل أن ولاية المفوض السامي الحالية كافية للسماح له بتشجيع العودة الاختيارية الى الوطن بأوسع معانيها . ولذلك فبإمكان المفوض السامي أن يسعى الى تشجيع اجراء حوار في هذا الصدد بين جميع

الاطراف الرئيسية ، والى تسهيل الاتصال فيما بينهم والقيام بدور الوسيط أو قناة الاتصال . وعلى المفوض السامي فضلا عن ذلك أن يشارك مشاركة كاملة منذ البداية في كلتا مرحلتى تخطيط وتنفيذ العودة الاختيارية الى الوطن . هذا وللمفوض السامي كذلك حق مشروع في الاهتمام بعواقب العودة الى الوطن لا سيما اذا تمت العودة نتيجة عفو عام أو نتيجة شكل آخر من أشكال ضمان العودة السليمة . ولتحقيق هذه الغاية ، من الضروري أن تتصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالعائدين مباشرة ودون عائق لضمان انجاز جميع حالات العفو العام والضمانات والتأمينات .

٣٩ - وسلم اجتماع المائدة المستديرة أيضا بضرورة قدرة المفوض السامي على التعامل مع أى كيان حتى وإن كان كيانا غير معترف به دوليا ، اذا كان ذلك يساعد على تسهيل العودة الاختيارية الى الوطن . وإيّد الاجتماع أيضا الممارسة المتمثلة في إنشاء لجان ثلاثية تضم بلد الاصل ، وبلد اللجوء ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وأوصى كذلك بإنشاء فرق استشارية مخصصة غير رسمية كلما رأى المفوض السامي ذلك ضروريا بعد التشاور مع رئيس اللجنة التنفيذية .

٤٠ - وتم أيضا استعراض انتباه اللجنة الفرعية الى توصية صدرت عن اجتماع المائدة المستديرة تدعو المجتمع الدولي الى النظر في إمكانية وضع إطار متعدد الاطراف يحكم العودة الاختيارية الى الوطن . وأعرب اجتماع المائدة المستديرة عن اعتقاده بأن هذا الإطار ينبغي أن يبتعد عن تشديد الصكوك الدولية الحالية على التسوية الخارجية بوصفها حلا لمشاكل اللاجئين ، وأن يركز أكثر على المصالحة ، وإعادة بناء الثقة ، والعودة .

٤١ - وأعرب مدير الحماية الدولية في خاتمة بيانه عن أمله في أن تتمكن اللجنة الفرعية من خلال مداولاتها من التوصية بمجموعة أخرى من المبادئ تعتمد عليها اللجنة التنفيذية بهدف استكمال المبادئ الواردة في الخلاصة رقم ١٨ (د - ٣١) ومن شأن ذلك أن يمكن مكتب المفوضية من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في مجال العودة الاختيارية الى الوطن .

٤٢ - وفي المناقشة التي تلت ذلك ، أعرب جميع الممثلين عن تقديرهم لمبادرة المفوض السامي بترتيب عقد اجتماع المائدة المستديرة في سان ريمو الذي ساعد على تركيز الاهتمام على العودة الاختيارية الى الوطن بوصفها أفضل حل من بين جميع الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين .

٤٣ - واعتبر عدد كبير من المتكلمين أن تقرير اجتماع المائدة المستديرة وخلصاته قد أتاحت اتجاهها جديدا في مجال العودة الاختيارية الى الوطن ، كما أعربوا عن أملهم في أن يساعد ذلك في إعادة إحياء الجهود الدولية الرامية لدعم هذا الحل . وأعربوا جميعا كذلك عن موافقتهم العامة على الخلاصات التي انتهى اليها اجتماع المائدة المستديرة .

٤٤ - وأكد عدد من المتكلمين بوجه خاص على حق الفرد في العودة الى بلد منشأه الاصلي بوصف ذلك يشكل الاساس الجوهري لتشجيع العودة الاختيارية الى الوطن . وقالوا إن جميع الاعتبارات الاخرى ناتجة من هذا الركن الاساسي وأن مبدأ الطبيعة الحرة والاختيارية والفردية لكافة تحركات العودة الاختيارية مقترن بذلك .

٤٥ - وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن ولاية المفوض السامي المتعلقة بتشجيع العودة الاختيارية الى الوطن واسعة بما يكفي لتمكينه من اتخاذ جميع المبادرات الملائمة في هذا الصدد ، بما في ذلك بذل الجهود الرامية الى تعزيز الظروف التي تشجع على هذا الحل . وأعرب عدد من المتكلمين عن اعتقادهم بأن المفوض السامي مسؤول عن المباشرة في اجراء حوارات مع بلد الاصل وبلد اللجوء واللاجئين في اقرب وقت ممكن . ورأى أحد المتكلمين أن مشاركة المفوض السامي في جهود العودة الى الوطن ستولد ثقة لدى اللاجئين تحثهم على العودة . بيد أن عددا آخر من المتكلمين رأى انه يتعين على المفوض السامي عند اتخاذ مثل هذه المبادرات أن يلتزم الحذر حتي لا يصبح طرفا في المسائل السياسية . ورأى متكلم آخر أن لا يتخذ المفوض السامي أى مبادرة في هذا الصدد ما لم يتم الوفاء بالشروط المسبقة الضرورية التي تتضمن إنهاء الاحتلال والاعتداء الاجنبيين . ورأى المتكلم نفسه أيضاً أنه يتعين على المفوض السامي أن لا ينفذ أى عملية من عمليات العودة الاختيارية الى الوطن ما لم يكن قد حصل على موافقة جميع الاطراف المعنية . ورأى متكلم آخر انه قد يكون من الافضل في بعض الاحيان أن يُحيل المفوض السامي بعض الحالات الى أمين عام الامم المتحدة حتى يتمكن من اتخاذ المبادرات اللازمة .

٤٦ - وأعربت أغلبية من المتكلمين لدى تأييدها لخلاصة أخرى من الخلاصات التي انتهى اليها اجتماع المائدة المستديرة ، عن اعتقادها بأن المفوض السامي يساوره قلق مشروع إزاء نتائج أى تحرك من تحركات العودة الاختيارية الى الوطن ، لا سيما اذا تمت هذه الحركة نتيجة عفو عام أو نتيجة شكل آخر من أشكال ضمان العودة الآمنة . بيد أن

أحد المتكلمين رأى أن اهتمام المفوض السامي بالعائدين قد يؤدي الى صعوبات قانونية تجاه سلطات بلد الاصل . ولذلك قد يكون من المفيد السعي للحصول على ولاية محددة فسي هذا الصدد عن طريق قرار من الجمعية العامة .

٤٧ - وأكد عدد من الممثلين على ما يقع على عاتق بلد المنشأ من مسؤولية أولية فيما يتعلق بإزالة الاسباب الجذرية لمشاكل اللاجئين وإيجاد ظروف تفضي الى عودة اللاجئين . وشدد ممثلون آخرون على واجب جميع الاطراف المعنية في تعزيز الظروف المشجعة على العودة . وهذا يشمل بلد اللجوء الذي ينبغي له أن يكفل عدم إقامة أية عراقيل في طريق العودة الاختيارية الى الوطن . وحذر أحد المتكلمين بوجود عدم وضع المفوض السامي في وضع قد يفرض عليه الاهتمام بمسائل غير انسانية . ولقي تأكيد اجتماع المائدة المستديرة على ضرورة تحديد الاسباب الجذرية لتحركات اللاجئين والقضاء عليها ترحابا عاما .

٤٨ - ولقيت توصية اجتماع المائدة المستديرة بإنشاء فرق استشارية مخصصة غير رسمية ، كلما رأى المفوض السامي ذلك ضروريا ، تأييدا عاما . ورأى بعض المتكلمين أن هذا الاقتراح يتطلب مزيدا من البحث . بيد أن أحد المتكلمين رأى أن التوسع فسي بحث هذا الاقتراح ، الذي قد يتطلب بعض الوقت ، يمكن أن يحد على نحو غير ملائم من حرية عمل المفوض السامي . وأعرب متكلم آخر عن اعتقاده بأن تقتصر عضوية الفريق الاستشاري المخصص على أعضاء اللجنة التنفيذية الذين هم بحكم خبرتهم الطويلة ، فسي أفضل وضع لتقديم المشورة الملائمة للمفوض السامي . بيد أن متكلمين آخرين أعربوا عن اعتقادهم بوجود إشراك البلدين المعنيين مباشرة ، أي بلد المنشأ وبلد اللجوء ، حتى وإن لم يكونا عضوين في اللجنة التنفيذية . واقترح أحد الممثلين انه اذا تبين للمفوض السامي في ظروف خاصة أن تعيين فريق استشاري متخصص أو التشاور معه سيستلزم تدخل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المسائل السياسية ، فبإمكانه أن يطلب الى الأمين العام أن يضطلع بمسؤولية معالجة هذا الموضوع . ومن شأن هذا أن يقدم ضمانا آخر للطبيعة الانسانية الصرفة لدور المفوضية .

٤٩ - وأعرب متكلمون كثيرون عن تأييدهم للتوصية الصادرة عن اجتماع المائدة المستديرة بوضع إطار متعدد الجوانب يحكم العودة الاختيارية الى الوطن ، في حين رأى متكلمون آخرون أن المسألة تتطلب مزيدا من البحث . وطلب بعض المتكلمين مزيدا من التوضيحات فيما يتعلق بالإشارة التي تترتب على هذه التوصية .

٥٠ - وأشار أحد المتكلمين الى المبادرة الناجحة التي قام بها المفوض السامي بإنشاء لجنة ثلاثية لتشجيع اللاجئين الاثيوبيين على العودة الاختيارية من جيبوتي ، وأعرب عن أمله في محاولة إيجاد حل مماثل في حالات أخرى . ورأى أن الحالة في أمريكا اللاتينية مؤاتية بشكل خاص لاتخاذ مثل هذا الاجراء وطلب الى المفوض السامي أن يتخذ مبادرات فورية في هذه المنطقة . وفيما يتعلق بجنوب شرقي آسيا ، أعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي الحفاظ على مظهر وفحوى حل العودة الاختيارية الى الوطن رغم الصعوبات المعترف بوجودها ، وان الحفاظ على ذلك مهم حتى لا يبدو حل إعادة التوطين وكأنه الحل الوحيد . وحث المفوض السامي على مضاعفة جهوده في المنطقة واقترح عليه أن يُعين مرة أخرى منسقا إقليميا لإيجاد حلول دائمة في جنوب شرقي آسيا . وأعرب متكلّم آخر عن أمله في ان تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بذل جهودها على مستوى رفيع للحصول على موافقة سلطات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من أجل تسهيل سلامة عودة اللاجئين اللاويين الراغبين في العودة الى هذا البلد . وأشار متكلم آخر الى أن وفودا عديدة ، بما فيها وفد بلاده ، قد حثت على إقامة وحدة مستقلة داخل المفوضية تعنى بإيجاد الحلول الدائمة .

٥١ - وأعرب متكلمان عن تأييدهما المجدد للخلاصات التي انتهى اليها اجتماع المائدة المستديرة في سان ريمو والمتمثلة في أن بإمكان المفوض السامي أن يتعامل مع أي كيان ، سواء كان معترفا به أو غير معترف به من جانب المجتمع الدولي ، وذلك فيما اذا رأى أن هذا التعامل قد يساعد على تشجيع العودة الاختيارية الى الوطن . بيد أن أحد المتكلمين رأى أنه يتعين على المفوض السامي توخي الحذر الشديد قبل أن يقرر التعامل مع كيان غير ثابت الأركان ولا يتمتع بأي مركز دولي .

٥٢ - وأعرب أحد المتكلمين عن ارتياح وفده الى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أصبحت في السنوات الأخيرة قادرة على تنظيم برامج ناجحة لعودة اللاجئين الى الوطن في مناطق مختلفة منها إثيوبيا ، والأرجنتين ، وأوروغواي . وطلب متكلم آخر أن توفر المفوضية احصاءات منتظمة عن الجهود التي تبذلها في مجال العودة الاختيارية الى الوطن ، ولا سيما عودة اللاجئين الى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام .

٥٣ - وفي الرد على المناقشة ، ذكر مدير الحماية الدولية أن وضع ترتيبات تتعلق بالعودة الطوعية الى الوطن هو نشاط لا يتجزأ من أنشطة المفوضية . وأن الحاجة الى تشجيع العودة الاختيارية الى الوطن قد أصبحت ماسة على نحو متزايد بسبب ضخامة عدد اللاجئين الذين ليس من الممكن ادماجهم محليا أو إعادة توطينهم في بلد ثالث . ورأى

أن الولاية الحالية التي يتمتع بها المفوض السامي لشؤون اللاجئين كافية في هذا الصدد وليست ثمة أية حاجة الى عرض ذلك على الجمعية العامة للحصول على إذن محدد بذلك .

٥٤ - وبالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن الاعتبار الأول يتمثل في أن أي ترتيب من ترتيبات الإعادة الى الوطن سواء تعلق بالأفراد أو بالمجموعات ، ينبغي أن يقوم على حرية إرادة الفرد في العودة . وواضح أن بعض الحالات كانت حالات سياسية في الأصل وأنه من المهم في هذه الحالات بالنسبة للمفوضية أن تلقى تأييد البلدان المعنية مباشرة بمشكلة اللاجئين وتأييد المجتمع الدولي ككل . وفي بعض الحالات رأت المفوضية أنه نظرا للإطار السياسي الذي يشكل أساس مشكلة اللاجئين فمن الأفضل ترك زمام المبادرة للأمين العام للأمم المتحدة . وأشار في هذا الصدد الى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتعاون حاليا مع الممثل الخاص للأمين العام في جهود الرامية الى إيجاد حل لازمة أفغانستان التي تتضمن مشكلة العدد الكبير من اللاجئين الأفغان الذين لجأوا الى البلدان المجاورة . وينبغي بطبيعة الحال أن نضيف الى ذلك أن عدم تغير الحالة السياسية في بلد معين لا يعوق العودة الطوعية الى الوطن على أساس فردي ، وهي العملية التي تقف المفوضية مستعدة دائما لتسهيلها .

٥٥ - وكان تسليم عدد كبير من الممثلين بالقلق المشروع الذي يساور المفوض السامي إزاء العواقب المترتبة على عودة اللاجئين الى بلد منشئهم مصدر ارتياح . ولكي يتم تنفيذ أي برنامج من برامج العودة الى الوطن بنجاح ، فمن المهم بالنسبة للمفوضية أن تكون قادرة على رصد حالات العودة ، ويمكن في هذا الصدد الإشارة الى تجربة المفوضية في رصد عودة اللاجئين الى زائير بناء على طلب سلطات ذلك البلد .

٥٦ - وذكر مدير الحماية الدولية أيضا أنه من المهم بالنسبة للمفوضية كي تتمكن بنجاح من بدء برنامج لتحقيق العودة الاختيارية الى الوطن ان تتوفر لها قدر كاف من الاموال والموارد . ومن الضروري في بعض الأحيان أن تشترك المفوضية في الترتيبات الخاصة بإعادة التاهيل في بلدان المنشأ وذلك لكي يتم تنفيذ برامج العودة الاختيارية الى الوطن بنجاح . وردا على ما اقترحه احد المتظاهرين من أنه يجب على المفوضية ان تظطلع بمزيد من الجهود للتشجيع على العودة الاختيارية الى الوطن في أمريكا الوسطى ، ذكر المدير ان المفوضية تتعاون حاليا في انشاء لجنة للعودة الاختيارية الى الوطن تشترك فيها هندوراس والسلفادور وقال انه يأمل أن تتمكن المفوضية من انشاء لجنة تشترك فيها هندوراس ونيكاراغوا .

٥٧ - وتوجه الرئيس في ملاحظاته الختامية ، نيابة عن اللجنة الفرعية ، بالشكر الى المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو والى رئيسه الاستاذ باترونوجيك لقيامهما بعقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن مسألة العودة الاختيارية الى الوطن .

٥٨ - وفي ختام المناقشة أوصت اللجنة الفرعية بأن تعتمد اللجنة التنفيذية الاستنتاجات التالية بشأن العودة الاختيارية الى الوطن :

إن اللجنة التنفيذية ، إذ تؤكد من جديد أهمية الاستنتاج الذي خلصت اليه في عام ١٩٨٠ بشأن العودة الاختيارية الى الوطن بوصفه تعبيراً عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي والممارسة الدولية ، تعتمد الاستنتاجات الأخرى التالية بشأن هذا الموضوع :

(أ) أن تتأكد من جديد الحقوق الأساسية للأشخاص في العودة الاختيارية الى بلد المنشأ ويرجى أن يهدف التعاون الدولي الى تحقيق هذا الحل وزيادة تطويره ؛

(ب) لا تجوز إعادة اللاجئين الى الوطن إلا بناء على رغبتهم المعلنة في حرية ، وينبغي دائماً احترام الطابع الاختياري والفردى لمسألة إعادة اللاجئين الى الوطن ولضرورة الحاجة الى تنفيذه في ظل ظروف من السلامة التامة ، والأفضل إعادة اللاجئين الى مقر إقامته في بلد المنشأ ؛

(ج) أن الجانب المتعلق بالأسباب مهم جداً لمسألة الحل وينبغي أيضاً أن توجه الجهود الدولية نحو إزالة أسباب تحركات اللاجئين . كما ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام الى أسباب هذه التحركات وكيفية منعها ، بما في ذلك تنسيق الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي حالياً وخاصة داخل الأمم المتحدة . ومن الشروط الأساسية لمنع تدفقات اللاجئين ، توفر الإرادة السياسية الكافية لدى الدول المعنية مباشرة للتصدي بإزالة الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين ؛

(د) ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي مسؤوليات الدول ازاء مواطنيها والتزامات الدول الأخرى ازاء تشجيع العودة الاختيارية الى الوطن . كما ينبغي أن يلقى الجهد الدولي الذي يبذل لصالح عمليات العودة الاختيارية الى الوطن ، سواء كانت على الصعيد العالمي أو الاقليمي ، التأييد والتعاون الكاملين من جميع الدول المعنية مباشرة بهذا الموضوع . كما ان تشجيع العودة الاختيارية الى الوطن كحل

لمشاكل اللاجئين يتطلب بالمثل توفر الارادة السياسية لدى الدول المعنية مباشرة
لتهيئة ظروف تؤدي الى هذا الحل . وهذه هي المسؤولية الاولى للدول ،

(هـ) إن الولاية الراهنة المسندة الى المفوض السامي كافية له من أجل
تشجيع العودة الاختيارية الى الوطن وذلك عن طريق اتخاذ مبادرات من أجل تحقيق هذا
الغرض ، وتشجيع الحوار بين جميع الاطراف الرئيسية ، وتسهيل الاتصال بينها ، والعمل
كوسيط أو كقناة للاتصال . ومن المهم أن يقوم المفوض السامي ، كلما امكن ، بالاتصال
بجميع الاطراف الرئيسية والتعرف على وجهات نظرها . ومنذ أن تظهر حالة من حالات
اللاجئين ينبغي للمفوض السامي أن يظل في جميع الاوقات ناشطاً في استعراض امكانية
العودة الاختيارية الى الوطن لجميع اللاجئين أو لجزء أو مجموعة منهم ، وعلى المفوض
السامي أن يعمل بنشاط على تشجيع هذا الحل كلما رأى أن الظروف السائدة ملائمة ؛

(و) ينبغي أن تكون المشاغل الانسانية للمفوض السامي موضع اعتراف
واحترام من جميع الاطراف وينبغي ان يتلقى دعماً كاملاً لجهوده التي يبذلها للاضطلاع
بمهمته الانسانية المتمثلة بتوفير الحماية الدولية للاجئين وايجاد الحلول
لمشاكلهم ؛

(ز) ينبغي ، في جميع المناسبات ، أن يشترك المفوض السامي منذ البدايات
في تقييم الامكانية العملية وأن يشترك ، بعد ذلك ، في مرحلتي تخطيط وتنفيذ إعادة
الى الوطن ؛

(ح) أهمية العودة التلقائية الى بلد المنشأ أمر معترف به ولا يجوز
للعمل من أجل تشجيع إعادة الاختيارية المنظمة الى الوطن أن يخلق عقبات أمام عودة
اللاجئين التلقائية الى الوطن . وعلى البلدان المهتمة بالموضوع أن تبذل كل
الجهود ، بما في ذلك تقديم المساعدة في بلد المنشأ ، لتشجيع هذه الحركة كلما رُئي
أن ذلك في صالح اللاجئين المعنيين ؛

(ط) يجوز للمفوض السامي ، إذا ما رأى ان هناك مشكلة خطيرة تواجه العمل
على العودة الاختيارية الى الوطن لمجموعة معينة من اللاجئين أن ينشئ من أجل هذه
المشكلة بالذات فريقاً استشارياً مخصصاً غير رسمي يقوم هو بتعيينه بالتشاور مع
الرئيس والاعضاء الآخرين لمكتب لجنته التنفيذية ، ويمكن أن يتضمن هذا الفريق ، إذا
اقتضت الضرورة ، دولا ليست أعضاء في اللجنة التنفيذية وينبغي أن يتضمن من ناحية
المبدأ البلدان المعنية بصفة مباشرة . ويجوز للمفوض السامي أيضاً أن ينظر في طلب
المساعدة من الهيئات الأخرى المختصة في الأمم المتحدة ؛

(ى) إن أسلوب إنشاء اللجان الثلاثية أسلوب مكيف جيداً لتيسير العودة الاختيارية الى الوطن . ويمكن أن تهتم اللجنة الثلاثية ، التي ينبغي أن تضم بلدان المنشأ وبلدان اللجوء ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتخطيط وبالتنفيذ المشتركين كليهما لبرنامج العودة الى الوطن . وكذلك فإن هذه اللجان وسيلة من الوسائل الفعالة لتحقيق التشاور بين الأطراف الرئيسية المعنية بشأن أي مشاكل قد تنشأ فيما بعد ؛

(ك) إن العمل الدولي لتشجيع العودة الاختيارية الى الوطن يتطلب النظر في الحالة داخل بلد المنشأ وكذلك داخل البلد المستقبل . ومن المعترف به أن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لإعادة إدماج العائدين في بلد المنشأ هي عامل مهم في تشجيع العودة الى الوطن . ولتحقيق هذا الغرض ، ينبغي أن تتوفر لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ، إذا اقتضت الضرورة أموال جاهزة لمساعدة العائدين في شتى مراحل إعادة ادماجهم وإعادة تأهيلهم في بلدان المنشأ ؛

(ل) ينبغي الاعتراف بأن للمفوض السامي مسؤولية شرعية عن نتائج العودة ، وخاصة حيثما تكون هذه العودة قد تحققت نتيجة للعفو أو لشكل آخر من أشكال الضمانات . ويجب أن يعتبر أن للمفوض السامي الحق في الإصرار على مسؤوليته الشرعية عن نتيجة أي عودة الى الوطن يكون هو قد ساعد فيها . وفي إطار المشاورات الدقيقة المباشرة مع الدولة المعنية ينبغي أن يعطى المفوض السامي حق الوصول المباشر بلا عوائق الى العائدين بحيث يتمكن من رصد تنفيذ العفو والضمانات أو الكفالات على الاسس التي بنيت عليها عودة اللاجئين . وينبغي أن يعتبر ذلك شيئاً في صلب الولاية المسندة اليه ؛

(م) ينبغي النظر في إعداد مك يجسد جميع المبادئ والتوجيهات الراهنة المتعلقة بالعودة الاختيارية الى الوطن كي يعرض على المجتمع الدولي ككل للموافقة عليه .

التحركات غير النظامية لملتزمي اللجوء واللاجئين (البند ٥ من جدول الاعمال)

٥٩ - أشار مدير الحماية الدولية ، عند تقديمه لهذا البند ، الى ان مشكلة التحركات غير النظامية لملتزمي اللجوء واللاجئين اثيرت أولاً في اللجنة التنفيذية

اثناء دورتها الخامسة والثلاثين . وفي اعقاب طلب قدمه عدد من أعضاء اللجنة بإعداد دراسة عن هذا الموضوع ، قام المفوض السامي بتعيين خبير استشاري هو السيد جيلبرت جايغر لاعداد هذه الدراسة ، وقد تم بالتشاور مع الرئيس انشاء فريق عامل حكومي للنظر في النتائج التي توصلت اليها الدراسة . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٥ اجتمع الفريق العامل ، الذي شكل أصلا من ١٤ حكومة ، في جنيف لمناقشة ورقة معلومات أساسية أعدها الخبير الاستشاري . وتقديم اقتراحات الى الخبير الاستشاري بشأن كيفية السير في هذه الدراسة . وبعد تقديم الدراسة التي اعدّها الخبير الاستشاري ، اجتمع الفريق العامل مرة ثانية في يوم الجمعة ٢٧ ايلول/سبتمبر . وبهذه المناسبة وسعت عضوية الفريق كي تضم جميع الدول الاعضاء في اللجنة التنفيذية . وفي ضوء الآراء التي اعرّب عنها في ذلك الاجتماع والمشاورات التي دارت في اعقابه وضعت مجموعة من مشاريع الاستنتاجات تم تميمها بوصفها الوثيقة EC/SCP/40/Rev.1 .

٦٠ - وقد ذكر في مشاريع الاستنتاجات انه في البداية ضمت هذه التحركات غير النظامية للاجئين وجدوا الحماية في بلد معين ، سواء أكان قد اعترف بهم كلاجئين أم لا ، غير انهم رغم ذلك انتقلوا بطريقة غير منتظمة الى بلد آخر التماسا للجوء أو لايجاد حل دائم لمشكلتهم . ولهذا فإن عبارة " التحركات غير النظامية " لا تنطبق بالتالي على اللاجئين الذين يملون مباشرة من بلد ما بدعوة انهم يخشون التعرض فيه للاضطهاد كما انها لا تنطبق على اللاجئين الذين لم يجدوا الحماية بعد في بلد آخر ، ومنهم اللاجئون الذين هم في حالة غير مستقرة . ولهذا أشارت التحركات غير النظامية المعرفة بهذا الشكل ، قلقا متزايدا لدى الحكومات ولدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لان هذه التحركات عملت على زعزعة الجهود التي نُظمت من اجل ايجاد حلول دائمة ومناسبة للاجئين .

٦١ - كذلك أحاطت مشاريع الخلاصات علما بأن الدافع وراء التحركات غير النظامية يرجع في الدرجة الاولى الى غموض حالة الأشخاص المعنيين و/أو الى عدم توفر امكانيات التعليم والعمل فضلا عن عدم توفر الحلول الدائمة الطويلة الاجل . وتتطلب مشكلة الحركات غير النظامية قيام الحكومات المعنية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة أو تقليل الاسباب التي تخطر للاجئين الى أن يتبعوا طرقا غير نظامية لمغادرة بلدان وجدوا فيها الحماية بالفعل . وينبغي ان توجه هذه الاجراءات أساسا نحو إيجاد حلول مناسبة وكافية للاجئين وملتزمي اللجوء في هذه البلدان وينبغي ان تتخذ جميع الدول المعنية هذه الاجراءات في سياق التعاون الدولي وتقاسم الاعباء من جانب الدول المعنية ، أي الدول التي وجد فيها اللاجئون الحماية ، وبلدان إعادة التوطين والبلدان المانحة وغيرها . ولكي تكون الاجراءات ذات أثر فعال

فيما يتعلق بالتحركات غير النظامية ، من الأهمية الأساسية بمكان ان تتخذ التدابير المناسبة في البلد الذي هو مصدر المشكلة .

٦٢ - ولا ينبغي ، من ناحية المبدأ ، للاجئين وملتمسي اللجوء الذين وجدوا الحماية في بلد معين ان ينتقلوا من هذا البلد بصورة غير نظامية وخاصة عندما تكون هناك حلول دائمة متاحة أمامهم . ومع هذا فعندما ينتقل اللاجئون في تلك الحالة الأخيرة الى بلد آخر بطريقة غير نظامية ، فيمكن إعادتهم الى البلد الذي وجدوا فيه الحماية أصلا بشرطين - ان تتوفر لهم الحماية من الطرد من ذلك البلد وأن يسمح لهم بالبقاء فيه وأن يعاملوا وفقا للمعايير الانسانية المعترف بها الى حين ايجاد حل دائم لهم . واذا ادعى الاشخاص المعنيون أنهم يخشون من الاضطهاد أو من تعرض سلامتهم البدنية أو حريتهم للخطر في ذلك البلد الذي وجدوا فيه الحماية أصلا ، فينبغي ان ينظر في حالاتهم بعناية حتى ولو انتقلوا من ذلك البلد بطريقة غير نظامية .

٦٣ - وتصف مشاريع الخلاص أيضا التحركات غير النظامية على انها تعني الدخول الى أراضي بلد آخر بدون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات الوطنية او بدون الحصول على تأشيرة دخول ، أو بدون حيازة الوثائق التي تطلب عادة لأغراض السفر أو الدخول بوثائق غير كافية . كما اشارت مشاريع الخلاص أيضا الى ان عددا متزايدا من اللاجئين وملتمسي اللجوء يستخدمون وثائق مزورة ويلجأون الى الائتلاف عمدا لوثائق السفر او الى التخلص منها أو من غيرها من الوثائق لتظليل السلطات في البلد الذي يصلون اليه . وقال مدير الحماية الدولية إن هذه الممارسات تتسم بالفش وقد تضعف قضية الشخص المعني . ويمكن ان تكون هناك ، من ناحية أخرى ظروف اضطرت الاشخاص الذين وجدوا الحماية بالفعل في بلد ما الى اللجوء الى تزوير الوثائق لأن سلامتهم البدنية أو حريتهم في ذلك البلد كانت معرضة للخطر . بيد أنه في حالة عدم حدوث هذه الظروف ، لا يمكن تبرير استخدام الوثائق المزورة . كما انه ليس من المقبول أيضا اللجوء الى إتلاف وثائق السفر او الوثائق الأخرى أو التخلص منها عمدا من أجل تظليل السلطات الوطنية عن مكان اقامتهم في بلد آخر ، وينبغي للسلطات ان تتخذ ترتيبات ملائمة لمعالجة هذه الظاهرة .

٦٤ - واكد مدير الحماية الدولية في ختام بيانه على ضرورة معالجة الموضوع بروح حقيقية من التعاون الدولي وتقاسم الاعباء تمشيا مع تقاليد اللجنة الفرعية .

٦٥ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك أعرب عدد من الممثلين عن تقديرهم للأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وأشاروا بصفة خاصة إلى الدراسة التي أعدها الخبير الاستشاري وكذلك إلى الجهود التي بذلتها المفوضية للتوصل إلى مشاريع الخلاصات الواردة في الوثيقة EC/SCP/40/Rev.1 . ورأى كثير من الممثلين أن مشاريع الخلاصات دقيقة ومتوازنة وتعبر عن المصالح الشرعية للاجئين والدول المعنية . ومع هذا ، فقد ذكر أحد الممثلين أن حكومته لا يمكن أن تقبل مشاريع الخلاصات إلا بعد إدخال التعديلات التالية عليها : في الفقرة (و) ، يستعاض عن '١' و '٢' بما يلي : '١' إذا توفرت لهم الحماية هناك وفقا للمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف المناهضة للطرد و '٢' إذا كانوا أثناء إقامتهم هناك قد عوملوا وفقا لأدنى المعايير المحددة في المادة ٤٢ من اتفاقية جنيف (المواد ١ و ٣ و ٤ و ١٦(١) و ٣٣) إلى حين إيجاد حل دائم لهم" . وفي الفقرة (ز) ، توضع عبارة "لأسباب المذكورة في المادتين ١ (٢) من اتفاقية جنيف" بعد عبارة "... سلامتهم أو حريتهم معرضة للخطر" .

٦٦ - واسترعى أحد الممثلين الانتباه بصفة خاصة إلى الفقرة (ب) من مشاريع الخلاصات التي تبين أن التحركات غير النظامية للاجئين وملتمسي اللجوء الذين وجدوا الحماية بالفعل في بلد ما ، تتضمن إلى حد كبير أشخاص شعروا أنهم مضطرون إلى المغادرة بسبب عدم توفر امكانيات التعليم والعمل وعدم توفر الحل الدائم الطويل الأجل عن طريق العودة الاختيارية إلى الوطن والاندماج المحلي وإعادة التوطين . وقال أنه يعتقد أن هذه الأسباب تتلاءم أكثر مع حالات اللاجئين في أوروبا وأقل مع حالات اللاجئين في مناطق أخرى مثل آسيا حيث يدخل اللاجئون بلدانا بهدف واضح وهو الانتقال إلى بلد آخر . ولذلك فإنه يعتقد أنه يجب توسيع نطاق الأسباب الواردة في الفقرة (ب) بحيث تشمل حالات اللاجئين الذين يغادرون بلد لجوئهم الراهن لأسباب أخرى مثل جمع شملهم بأقارب لهم يعيشون في مكان آخر .

٦٧ - وبناء على طلب أحد الممثلين أكد الرئيس أن الأرقام الواردة في الدراسة التي أعدها الخبير الاستشاري عن عدد اللاجئين إلى مختلف البلدان مأخوذة من حكومات تلك البلدان .

٦٨ - ورأى أحد الممثلين أن تحركات اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يعبرون من بلد آخر لا ينبغي أن تعتبر تحركات غير نظامية وذكر مدير الحماية الدولية أنه يتبين في ضوء المناقشات التي جرت ومن صياغة مشاريع الخلاصات أن هذه التحركات لا تنطبق على اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يوجدون في بلد آخر بمجرد العبور .

٦٩ - وأخيرا أعرب أحد الممثلين عن قلقه لأن النص المقترح يمكن ان ينظر اليه على انه يزيد من تقييد اللجوء وأكد على ضرورة حل مشاكل التحركات غير النظامية والمشاكل المتعلقة باللاجئين الجوالين في سياق تقاسم الاعباء والمبادئ الانسانية التي وضعت لحماية اللاجئين . وأكد عدد آخر من المتكلمين على ضرورة وضع ترتيبات كافية لتقاسم الاعباء لمعالجة مشكلة التحركات غير النظامية . وأعرب أحد الممثلين عن تأييده لمشاريع الخلاص ولغت الانتباه الى ما للتحركات غير النظامية للاجئين وملتسمي اللجوء من آثار تزعزع الاستقرار إذا نظر اليها من ناحية الترتيبات الموضوعية لإعادة التوطين المنظم وتوفير الحلول الدائمة .

٧٠ - وفي ختام المناقشات أومت اللجنة الفرعية ، رهنا بالتحفظات المذكورة في الفقرة ٦٥ أعلاه ، بأن تعتمد اللجنة التنفيذية الخلاص التالية بشأن مشكلة اللاجئين وملتسمي اللجوء الذين ينتقلون بطريقة غير نظامية من بلد وجدوا فيه الحماية بالفعل :

(أ) ان ظاهرة اللاجئين ، سواء كان قد تم تعريفهم مسبقا بأنهم لاجئون أم لا (ملتسمو اللجوء) الذين ينتقلون بطرق غير نظامية من بلدان وجدوا فيها الحماية بالفعل ، التماسا لملاجئ يلجأون اليه أو الاستيطان الدائم في مكان آخر ، هي ظاهرة تبعث على القلق المتزايد . وهذا القلق ينجم عما يترتب على التحركات غير النظامية من آثار تزعزع الجهود الدولية المهيأة بحيث تؤدي الى ايجاد حلول مناسبة للاجئين . وتشمل هذه التحركات غير النظامية دخول اللاجئين أراضي بلد آخر بدون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات الوطنية او بدون تأشيرة دخول . او بدون الوثائق اللازمة عادة لأغراض السفر أو بوثائق غير كافية ، او بوثائق مزورة أو زائفة . ومما يبعث على القلق أيضا ازدياد ظاهرة اللاجئين وملتسمي اللجوء الذين يتلفون وثائقهم عمدا او يتخلصون منها لكي يضلوا سلطات البلد الذين يملون اليه ؛

(ب) ان التحركات غير النظامية للاجئين وملتسمي اللجوء الذين وجدوا بالفعل الحماية في بلد ما تتضمن الى حد كبير أشخاصا يشعرون بأنهم مضطرون الى المغادرة بسبب عدم توفر امكانيات التعليم والعمل وعدم توفر الحلول الدائمة الطويلة الاجل عن طريق اعادتهم الاختيارية الى الوطن وادماجهم محليا وإعادة توطينهم ؛

(ج) انه لا يمكن التصدي لظاهرة هذه التحركات غير النظامية إلا عن طريق العمل المتضافر من جانب الحكومات ، بالتشاور مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون

اللاجئين بهدف '١' تحديد أسباب ونطاق التحركات غير النظامية في أية حالة معينة من حالات اللاجئين و '٢' إزالة أو تخفيف أسباب هذه التحركات غير النظامية عن طريق منح حق اللجوء أو استمراره وتوفير الحلول الضرورية الدائمة أو غيرها من تدابير المساعدة و '٣' تشجيع وضع ترتيبات ملائمة لتحديد اللاجئين في البلدان المعنية و '٤' ضمان توفير المعاملة الانسانية للاجئين وملتمسي اللجوء الذين يضطرون الى الانتقال الى بلد آخر بطريقة غير نظامية ، بسبب الحالة الفاضلة التي يجدون أنفسهم محاطين بها ؛

(د) ينبغي ، في هذا الإطار ، ان تسعى الحكومات ، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى ما يلي : '١' تشجيع وضع ترتيبات ملائمة للعناية باللاجئين وملتمسي اللجوء ومساندتهم في البلدان التي وجدوا فيها الحماية الى حين إيجاد حل دائم لمشكلتهم ، '٢' إيجاد الحلول الملائمة الدائمة مع الاهتمام بصفة خاصة بعودتهم الاختيارية الى الوطن ، وإذا تعذر ذلك فبإدماجهم محليا وتوفير فرص إعادة توطينهم على نحو مناسب ؛

(هـ) ان اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين وجدوا الحماية في بلد معين ينبغي عادة ألا ينتقلوا من هذا البلد بطريقة غير نظامية بحثا عن حلول دائمة في مكان آخر بل ينبغي ان يستفيدوا من الحلول الدائمة المتاحة لهم في ذلك البلد عن طريق الاجراءات التي تتخذها الحكومات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفقا للتوصيات الواردة في الفقرتين (ج) و (د) أعلاه ؛

(و) إذا انتقل اللاجئون وملتمسي اللجوء ، رغم ذلك ، بطريقة غير نظامية من بلد وجدوا فيه الحماية بالفعل ، فيمكن إعادتهم الى هذا البلد في الحالات التالية : '١' إذا وجدوا الحماية فيه من الطرد و '٢' إذا سمح لهم بالبقاء فيه على ان يعاملوا وفقا للمعايير الانسانية الاساسية المعترف بها الى حين إيجاد حل لهم . ولدى تحديد المكان الذي يتوخى تحقيق هذه العودة اليه ، فيمكن ان يطلب الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ان تساعد في وضع ترتيبات إعادة إدخال الاشخاص المعنيين واستقبالهم ؛

(ز) من المسلم به انه قد تكون هناك حالات استثنائية يدعي فيها لاجئ او ملتمس لجوء بحق ان لديه اسبابا تبرر تخوفه من التعرض للاضطهاد أو أن سلامته البدنية أو حريته معرضة للخطر في بلد وجد فيه الحماية من قبل . وينبغي لسلطات الدولة التي طلب اللجوء اليها ان تنظر في هذه الحالات بعين العطف ؛

(ج) ان مشكلة التحركات غير النظامية تزداد تعقيدا بسبب تزايد عدد اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يستخدمون وثائق مزورة ويلجأون الى إتلاف وثائق السفر و/او غيرها ، او التخلص منها عمدا لكي يضللوا سلطات البلد الذي يملون اليه . ان هذه الممارسات تعقد عملية التعرف الشخصي على هوية الاشخاص المعنيين وعملية تحديد البلد الذي أقام فيه الشخص قبل وصوله الى بلد اللجوء ، وتحديد الغرض من بقاءه في هذا البلد ومدته . وتوصم ممارسة هذا النوع من الاعمال بالغش وقد تضعف قضية الشخص المعني ؛

(ط) من المسلم به ان الظروف قد ترغم لاجئا ما او ملتمس لجوء الى اللجوء الى تزوير الوثائق عندما يفادر بلدا تتعرض فيه سلامته البدنية او حريته للخطر ، ولكن ليس شمة أي مبرر لاستخدام الوثائق المزورة حيثما لا توجد مثل تلك الظروف الاضطرارية ؛

(ي) إن تعمد اللاجئين وملتمسي اللجوء إتلاف وثائق السفر او التخلص منها عند وصولهم الى البلد الذي يقصدونه كي يضللوا السلطات الوطنية عن مكان اقامتهم السابقة في بلد آخر وجدوا فيه الحماية هو أمر غير مقبول . وينبغي ان تتخذ الدول إمّا فرادى او بالتعاون مع دول أخرى ، الترتيبات الملائمة لمعالجة هذه الظاهرة الأخذة بالازدياد .

مسائل أخرى (البند ٦ من جدول الاعمال)

٧١ - لم تجر دراسة أية مسائل أخرى .

المرفق الثالث

تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية*

- ١- افتتح الجلسة السفير ك. تشيبا ، نائب رئيس اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثلاثين ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية .
- ٢- ورحب المفوض السامي بالمندوبين في الدورة السنوية الخامسة للجنة الفرعية التي قال إنها بدأت على أساس تجريبي بيد أنها الآن اكتسبت زخماً كاملاً . ووصف المشكلة الأساسية التي تواجه المفوضية بأنها مشكلة البرامج العامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٥ ، وأشار في هذا الصدد الى الوثيقة EC/SC.2/1985/CRP.1 . وصرّح بأنه يجب إيجاد حلول وأن المفوضية ستبذل أقصى ما في وسعها في نطاق القيود الحالية . كما أشار المفوض السامي الى التحسينات التنظيمية التي أجريت في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي ادخلت على الاتجاه المدياني لعمل المفوضية . واختتم بالتأكيد على الأهمية الكبيرة التي يعلقها على مشورة وإرشاد اللجنة الفرعية .

اقرار جدول الاعمال وتنظيم العمل (البند ١ من جدول الاعمال)

- ٣- تم إقرار جدول الاعمال المؤقت المشروح (EC/SC.2/23) . إلا أنه نظرا لخطورة الازمة المالية التي تواجه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قرر الرئيس ، بموافقة اللجنة الفرعية ، أن تبدأ الاعمال بمناقشة البند ٣ (ب) من جدول الاعمال .

تدفق المعلومات عن الميزانية والمسائل المالية (البند ٣ (ب) من جدول الاعمال)

- ٤- أشار مدير الشؤون الخارجية لدى عرض البند الى الوثائق المتاحة ، ولاحظ أن مسألة التبرعات قد اكتسبت أهمية أساسية وعاجلة . فأكثر المشاكل الحاحا تتعلق بالبرامج العامة التي يركز عليها المدير ، حيث أن هذه البرامج ذات أولوية أولى لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.96/670 .

٥- وأكد المدير على أن جميع مصادر دخل البرامج العامة في تناقص وأنه ليس من المحتمل أن تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تمويل برامج عام ١٩٨٥ المنقحة بمبلغ ٣١٩ مليون دولار ولن تكون لديها سوى موارد قليلة أو لن تكون لديها موارد بتاتا لبدء برامج عام ١٩٨٦ . وذكر أن تناقص التبرعات يرجع الى عدم كفاية مستوى التبرعات المعلنة في مؤتمر إعلان التبرعات السنوي ، وإلى أن مطالب حالة الطوارئ الأفريقية قد استهلكت موارد المانحين في عام ١٩٨٥ ، وهي الموارد التي كان من الممكن ، خلاف ذلك ، التبرع بها للبرامج العامة .

٦- وأكد المدير على ضعف تمويل البرامج العامة للمفوضية بسبب محدودية التبرعات الأولية المعلنة التي ستكملها فيما بعد تبرعات إضافية من الميزانيتين العامة والانسانية . ويجب ايجاد طريقة ضمن لحد الفجوة الواسعة جدا التي تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويا بين نتائج مؤتمر إعلان التبرعات والاحتياجات النهائية للبرامج العامة من النفقات .

٧- وأعلن المدير أن النقص الحالي في البرامج العامة المنقحة لعام ١٩٨٥ يبلغ حوالي ٥٧ مليون دولار . وقد يسفر الدخل الثانوي عن مبلغ ١٢ مليون دولار أخرى قبل نهاية السنة ، مما يترك للتبرعات الإضافية تغطية مبلغ ٤٤ مليون دولار . وقال إن توقع هذا المستوى من التبرعات الإضافية غير واقعي ، وحتى لو تحقق ذلك فلن تكون هناك موارد مع ذلك ترحل الى عام ١٩٨٦ لبدء البرامج العامة الجديدة .

٨- وقال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد نبهت المجتمع الدولي الى هذه الحالة منذ أواخر عام ١٩٨٤ . ونظرا لحالة التمويل قام المفوض السامي في ٢٧ أيلول/سبتمبر بتجميد النفقات في عام ١٩٨٥ ريثما يجري استعراض كامل للبرامج ، وألقي جميع الاعتمادات التي لم تستخدم من برامج السنوات السابقة . وناشد المدير المانحين بأن يحيطوا المفوضية في الأسبوعين المقبلين بما قد يتوافر لديهم من تبرعات إضافية لبقية السنة ، لكي يتسنى للمفوض السامي اتخاذ قرارات نهائية في منتصف تشرين الأول/أكتوبر بشأن نفقات البرامج العامة لعام ١٩٨٦ على أساس أفضل المعلومات المتاحة ، ومن ثم يمكن تضييل محنة اللاجئين ومعاناتهم . فإذا لم تسفر التدابير المتخذة عن موارد كافية فسوف يستلزم الأمر اتخاذ تدابير قاسية للغاية تتعرض للخطر في ظلها حتى مستويات المساعدة من أجل البقاء .

٩- وشدّد المدير على أن البرامج العامة لعام ١٩٨٦ ستعتمد على التبرعات إعتماذا كليا تقريبا لأن الدخل الثانوي سيبلغ الحد الأدنى . وأعلن أنه يجب أن يعمل معا جميع من يعينهم الامر من أجل إيجاد حل فيجب أن تبحث المفوضية والوكالات المنفذة بحثا أشق عن الوفورات وفعالية التكاليف . وينبغي أن تزيد تبرعات المانحين بحيث تصل الى مستوى أكثر ملاءمة وانتظاما وشباتا . فإذا لم تتوفر الموارد اللازمة ، فإنه لا يمكن أن ينتظر من المفوضية أن تفضلع بالمهمة المطلوبة منها .

١٠- وفي المناقشة التي تلت ، فإنه على الرغم مما أدلت به الوفود من تعليقات ايجابية حول وضوح الوثائق المقدمة لها وعرض المدير ، فإنها أعربت عن قلقها الكبير إزاء الازمة المالية التي تواجه البرامج العامة للمفوضية . وأشار أحد الوفود الى ضرورة قيام المانحين بتقديم موارد استثنائية إضافية لتلبية احتياجات الطوارئ غير المنتظرة ، وضرورة قيام المانحين ، حيثما يقتضي الامر ، بإعادة تشكيل ميزانياتهم بحيث تأخذ في الاعتبار إحتياجات البرامج العامة على مستوى مناسب .

١١- ونوّه عدد كبير من الوفود بصعوبة الاستجابة للنداءات العديدة بسبب استخدام موارد الميزانية المحدودة جدا . وفي حين أعربت تلك الوفود عن استعدادها لمحاولة مد يد العون في الازمنة الحالية فإنها أوصت بأن تقوم المفوضية أساسا بإتخاذ إجراء مواز في المجالات التالية :

(أ) إدخال تحسينات على ميزنة البرامج وتنظيمها ؛

(ب) كفاءة توجيه المساعدة بقدر المستطاع نحو إيجاد حلول دائمة وتوفير الاكتفاء الذاتي للاجئين ؛

(ج) مواصلة تنسيق البرامج مع الوكالات المناسبة في الامم المتحدة وغيرها من الوكالات ؛

(د) التخطيط للطوارئ وعلى أساس الاولويات بحيث إذا حان وقت تخفيض البرامج أو استلزم الامر تخفيضها ، يمكن القيام بذلك على أساس الاولويات المحددة وفي موعد مبكر ؛

(هـ) إجراء استعراض أدق لميزانية البرامج ونفقاتها ؛

(و) تكثيف إلتماس مصادر جديدة للتمويل في القطاعات الحكومية وغير الحكومية والخاصة .

١٢- وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء تأثير تخفيض البرامج على اللاجئين أنفسهم وأوصت بأن تتعاون جميع الأطراف المعنية - المفوضية والمانحون والوكالات المنفذة - في البحث عن حل للمشكلة . وذكرت في هذا الصدد الحاجة الى اعتراف الحكومات المتلقية بأن الموارد المخصصة للاجئين ينبغي أن تستخدم لتقديم المساعدة المباشرة للاجئين دون شروط أو قيود في غير موضعها . واقترحت أحد الوفود أن تنظر اللجنة الفرعية في وضع مجموعة من التوصيات الأساسية متعلقة بمعايير تنفيذ البرامج والمساعدة .

١٣- وأشارت وفود الى ارتفاع مستوى إستجابة المانحين في عام ١٩٨٥ للاحتياجات الاجمالية للاجئين وغيرهم . وفي حين تم التشديد على صعوبة توفير تبرعات إضافية للبرامج العامة في عام ١٩٨٥ فقد تعهد عدد من الوفود بدفع هذه التبرعات في أوائل عام ١٩٨٦ .

١٤- ونوّه عدد من الوفود بالتبرعات الهامة جدا المقدمة الى اللاجئين من بلدان اللجوء من حيث الترحيب ، وتقاسم الموارد ، وحيازة الاراضي ومنح الجنسية . وبغية دعم هذه الاجراءات والسياسات ، فإنه من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي مدخلات مالية عن طريق المفوضية . فتقديم المساعدات للاجئين ينبغي أن يشكل أولوية خاصة بالنسبة للمانحين الماليين ، وحث الوفود على تقديم تبرعات إضافية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أقرب فرصة ممكنة .

١٥- وأكد مدير الشؤون الخارجية ، في رده ، صحة احتياجات اللاجئين على النحو الذي حددته المفوضية ، وخطورة إجراء تخفيض في احتياجات عام ١٩٨٥ ، وهو التخفيض الذي أُجري في الاستعراض نصف السنوي للبرامج . وقد كانت المفوضية تأمل في إمكانية تمويل الاحتياجات المنقحة لعام ١٩٨٥ ، ولكن بعد رصد الدخل والتبرعات الأخرى المرتقبة عن كسب شديد ، أصبح من الجلي مؤخرا فقط أنه لن يتسنى حتى تمويل البرامج المخفضة . وفي ضوء ذلك ، صار من اللازم تجميد النفقات بصورة بالغة . ولن يمكن إلا في منتصف تشرين الاول/اكتوبر تحديد المستوى النهائي لهذه التدابير التقييدية عندما يتوافر لدى المفوض السامي أدق تقدير ممكن للدخل .

١٦- وفيما يتعلق بالتبرعات المقدمة الى المفوضية من المنظمات غير الحكومية والجهود التي تبذلها المفوضية في هذا الميدان لجمع الاموال ، قدم المدير عدة أمثلة عن الاستجابة الممتازة للمنظمات غير الحكومية في عام ١٩٨٥ (تقدر حاليا بمبلغ ١٧ مليون دولار ومن المحتمل أن تصل الى ٢٠ مليون دولار) لاسيما لحالة الطوارئ الافريقية . كما ساهم الشركاء التنفيذيون للمنظمات غير الحكومية مساهمة كبيرة في برامج المفوضية لتقديم المساعدة للاجئين .

١٧- واختتم المدير بالاعتراف مع التقدير بالاستجابة السخية للمانحين في عام ١٩٨٥ . فمجموع التبرعات المقدمة حتى الان في عام ١٩٨٥ ، أعلى بالفعل من مجموع التبرعات المقدمة في عام ١٩٨٤ . فقد زاد مجموع ما تبرع به المانحون بنسبة ١٠ في المائة في المتوسط . وللاسف فإن الاحتياجات في عام ١٩٨٥ أعلى بكثير مما كانت عليه في عام ١٩٨٤ ، ولذلك فإن التبرعات ، المقدمة للبرامج العامة خاصة ، لاتزال ذات أهمية حيوية . والمفوضية تدرك إدراكا شديدا ما قدمه المانحون من دعم كبير في عام ١٩٨٥ وتشعر بالامتنان العظيم لذلك .

التنظيم ودعم البرامج وإدارتها (البند ٢ من جدول الاعمال)

١٨- ثم دعا الرئيس مدير الادارة والتنظيم الى تقديم عرض عام للبنود المتعلقة بالتنظيم ودعم البرامج وإدارتها . وفي معرض الاشارة الى الازمة المالية الحالية التي تؤثر على المفوضية ، نوّه المدير بضرورة ترتيب الاولويات ترتيبا غاية في الصرامة ، وأشار الى تعليمات المفوض السامي بتجميد تعيين الموظفين والمستشاريين والخبراء على أساس المساعدة المؤقتة ، وبتجميد تنظيم الحلقات الدراسية وفرض ضوابط أكثر صرامة على السفر والاتصالات السلوكية والاسلوكية .

١٩- وبعد أن أعطى مقدمة موجزة لكل وثيقة من الوثائق المعروضة على اللجنة الفرعية تحت البنود ٢ و ٣ (١) و ٤ من جدول الاعمال ، توسع في أربعة موضوعات خاصة هي : تصنيف الوظائف من الفئة الفنية ، ومستويات الملاك الوظيفي والنمو الصفري ، وتوزيع التكاليف الادارية للمفوضية بين الميزانية العادية للأمم المتحدة والصناديق الطوعية ، ومسائل الموظفين .

٢٠- وفيما يتعلق بعملية تصنيف الوظائف من الفئة الفنية ، لخص خلفية العملية ، وأشار الى أن تكاليف الملاك الوظيفي تغطيها جزئيا الميزانية العادية للأمم المتحدة ، وجزئيا التبرعات . ولاحظ المدير أنه على الرغم من أن اللجنة التنفيذية

أقرت نتائج عملية تصنيف الوظائف في ضوء التبرعات ، فإنه لا يزال يُنتظر قرار من الجمعية العامة حول النتائج بموجب جزء الميزانية العادية . وقد تم التغلب على مشكلة قائمة ومتعلقة بالموافقة على إعادة تصنيف ثلاث وظائف ميدانية من مد - ١ الى مد - ٢ . ولذلك فإن الأمين العام سوف يقدم الى الجمعية العامة مجمل البنود في الميزانية العادية ، بما في ذلك الوظائف الثلاث .

٢١- وتطرق المدير الى مسألة مستويات الملاك الوظيفي ، وأبلغ اللجنة الفرعية بأنه قد تمت الآن تلبية جميع الاحتياجات الجديدة من خلال إعادة التوزيع من المقر الى الميدان أساسا ، وهكذا استمرت سياسة النمو الصغري . وأعرب المدير عن اقتناع الادارة بأنه يجب تعزيز مستويات الملاك الوظيفي الميداني في بعض الاماكن ، وذلك على وجه الخصوص لضمان تحسين الادارة والمراقبة المالية ، ولكن هذا التعزيز ينبغي تحقيقه باستمرار في نطاق مستويات الملاك الوظيفي العامة القائمة والمصرح بها وذلك من خلال مواصلة إعادة التوزيع . ونوه المدير بأن مستويات الملاك الوظيفي في المفوضية لا يمكن أن تتناسب تناسبا دقيقا مع حجم المساعدة المقدمة للاجئين أو مع عدد اللاجئين حيث أن الأهمية النسبية لمختلف وظائف المفوضية فضلا عن ظروف تنفيذ البرامج وطابعها تتفاوت تفاوتا كبيرا بين البلدان .

٢٢- وفيما يتعلق بتوزيع التكاليف بين الميزانية العادية للأمم المتحدة وصناديق التبرعات أشار المدير الى أنه نظرا لأن عددا من الوظائف قد قيدت بصفة غير صحيحة على هذه الميزانية أو تلك اضطلع الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي بدراسة استقصائية مشتركة في عام ١٩٨٢ لترشيد الحالة في ضوء المادة ٢٠ من النظام الداخلي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتعريفات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وأوصت الدراسة الاستقصائية بنقل عدد صاف يبلغ ٢٠ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها من صناديق التبرعات الى الميزانية العادية خلال ثلاث فترات سنتين بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٩ . وربما تتطلب سياسة النمو الصغري الحالية للأمين العام إطالة الفترة التي تستغرقها عملية النقل . هذا ولن يحدث أي نقل صاف أثناء فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

٢٣- وانتقل المدير بعد ذلك الى شؤون الموظفين فقال إن التوظيف الخارجي أمر لا مفر منه حتى في فترة النمو الصغري : فالوظائف تصبح شاغرة بسبب التقاعد ، أو الانتقال الى هيئات أخرى للأمم المتحدة ، أو الاستقالة . وهناك تسعون بلدا ممثلا في ملاك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ولاتزال سياسة التوظيف تستند الى

مبادئ الكفاءة والنزاهة والحافز ، وفيما يتعلق بموظفي الفئة الفنية وما فوقها ، الاستعداد للعمل الميداني . وأكد المدير على أن المفاوضات تسعى الى زيادة اشتراك البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا . وقد بذلت جهود خاصة لزيادة عدد النساء اللاتي توظفن المفاوضات . وفيما يتمثل بتخطيط الموارد البشرية والأنشطة التدريبية ، أبلغ المدير اللجنة الفرعية أنه يجري الاستعاضة بقاعدة للبيانات تستخدم فيها الحاسبة الالكترونية لتحديد الموارد البشرية المتاحة داخل المفاوضات . وقد بدأت الأنشطة التدريبية بتلقين أصول العمل للموظفين الجدد ثم تناولت الميادين الفنية والاستعداد لحالات الطوارئ . وقد نظمت مناوبة الموظفين بين مقار العمل تنظيما أفضل بفضل "سلسلة" الاختيار والنقل المتزامنين للموظفين . وقد بذلت جهود داخل المفاوضات ومن جانب المفاوضات لتحسين ظروف العمل الميداني بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة . وفي جميع هذه الميادين ، اتضح أن هناك مجالا كبيرا للعمل لايزال يتعين تغطيته . ولا يزال هدف جميع التدابير المتخذة في ميدان الإدارة والتنظيم يتمثل في المحافظة على منظمة تتصف بالدينامية والفعالية والقدرة على التكيف وتحقيق فعالية التكاليف .

٢٤- وأخيرا ، أبلغ المدير اللجنة الفرعية أن مجلس موظفي المفاوضات مستقل الآن بذاته ولم يعد جزءا من مجلس موظفي الأمم المتحدة . وقد انشأ هذا المجلس ووفق عليه عن طريق استفتاء أجري هذا العام . وأبلغ اللجنة الفرعية أن رئيس مجلس الموظفين يود أن يتحدث الى اللجنة كما حدث في عام ١٩٨٤ . ثم دعا الرئيس ممثلا عن مجلس الموظفين ليأخذ الكلمة .

٢٥- قدم رئيس مجلس الموظفين وصفا لانشاء وتكوين المجلس ، وقدم الى اللجنة الفرعية رأي زملائه بشأن عدد من المواضيع ، لاسيما المواضيع المتصلة بظروف حياة الموظفين الميدانيين والصندوق الدائر لاسكان الموظفين ، وعدم كفاية التدابير التدريبية ، وأوجه القصور في تفويض السلطة ، وتنفيذ سياسة المناوبة ، وعملية تصنيف الوظائف ، ودور المرأة ومستواها الوظيفي في المفاوضات ، وتكوين الموظفين وتوزيعهم . وأكد في كلمته على اهتمام الموظفين بكفاءة المفاوضات في الوفاء بولايتها ، وذكر النداء الخاص الذي وجهه مجلس الموظفين الى جميع الموظفين للتبرع بأجر يوم واحد من أجل البرامج العامة لعام ١٩٨٥ التي تقوم بها المفاوضات لظهار تضامنهم مع اللاجئين ومع أهداف المفاوضات .

٢٦- وشكر عدة متحدثين رئيس مجلس الموظفين على تقريره المشجّع ، الذي برهن في رأيهم على سمو الحافز لدى موظفي المفوضية . وعلقت وفود كثيرة تعليقا ايجابيا على نقاط محددة أشيرت في الكلمة . وقد طلب أحد المتحدثين ، وأيده متحدثون آخرون كثيرون ، أن يلقي بيان مماثل في الجلسة العامة للجنة التنفيذية .

٢٧- وقد تكلم متحدثون مختلفون في عدد من القضايا الرئيسية التي أشار إليها مدير الادارة والتنظيم . وأشاروا الى ضرورة مراعاة الحالة المالية العامة في المفوضية عند استعراض تكاليف الدعم الاداري . إذ يجب أن تخفض هذه التكاليف أيضا إذا تبينت ضرورة زيادة تخفيض برامج المساعدة . وفي هذا الصدد ذكر أن نسبة الـ ١٤,٦ في المائة المخصصة للانفاق على الدعم الاداري في عام ١٩٨٦ (كما هو وارد في الجدول ألف من الوثيقة A/AC.96/664) تعتبر مفرطة . وأعرب وفد من الوفود عن شكه فيما إذا كان من الممكن البت في هدف عام ١٩٨٦ في الوقت الذي لا يتضح فيه مدى إمكانية توافر المساهمات اللازمة لهذا الانفاق .

٢٨- وقد رحبت وفود كثيرة بالنمو الصغري للوظائف وطلبت أن يتم تغطية الاحتياجات المتزايدة من الموظفين في بعض المناطق عن طريق إعادة توزيع الموظفين من المقر الى الميدان أو داخل الميدان . وذكر بعض المتحدثين أنه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار بصفة خاصة إمكانية إعادة توزيع الوظائف من العالم الصناعي ، فالالتزامات هناك ليست ملحة بنفس الدرجة . وطلب وفد وضع جدول ترد فيه كل وظائف المفوضية بما في ذلك وظائف المساعدة المؤقتة .

٢٩- وأكدت عدة وفود على الحاجة الى تدريب الموظفين لتحسين ادارة المفوضية ، والاستعداد لحالة الطوارئ ، والمراقبة المالية . واستفسرت بعض الوفود عن إنفاق المفوضية على عملية التدريب .

٣٠- وفيما يتعلق بالأنشطة الميدانية ، أيدت عدة وفود مبدأ مناوبة الموظفين في المفوضية وأكدت أهمية مرونة التنفيذ وعدالتها .

٣١- وعلّق عدد من المتحدثين أيضا على ضرورة التوسع في تفويض السلطة من المقرر الى الميدان ومن الرتب العليا الى الرتب الأدنى .

٣٢- وأيد عدة ممثلين عملية تصنيف الوظائف بالنسبة لموظفي الفئة الفنية وما فوقها تأييدا تاما ، وطلب بعضهم توضيحات بشأن حالة تصنيف الوظائف بالنسبة لفئة الخدمات العامة . واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت الوثيقة A/AC.96/657 تتضمن أية اقتراحات تتعلق بالتصنيف بالاضافة الى الاقتراحات التي ووفق عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

٣٣- وفيما يتصل بموظفي المشاريع ، طلب أحد المتحدثين توضيحات بشأن ما إذا كان عدد موظفي المشاريع ثابتا أو متزايدا . وأشار متحدث آخر الى الصعوبة المزمنة في عملية استعراض رتب موظفي المشاريع وكرر طلبا سابقا بادراج جداول شاملة لموظفي المشاريع في نهاية الفصل المخصص لكل بلد في التقرير السنوي عن أنشطة المساعدة . وتساءل الممثل نفسه عما إذا كانت المفاوضات قد وضعت أي معايير لايجاد توازن بين الوظائف العادية (د) ووظائف موظفي المشاريع (الموظفون المحليون) .

٣٤- وانعقد الاجتماع في اللجنة الفرعية على ضرورة إعطاء فرص متساوية للمرأة حرما على مستقبلها في المفاوضات . وأبدى عدد كبير من الوفود تعليقات في هذا الصدد . وقد رأت هذه الوفود أنه لا يكفي زيادة العدد الاجمالي للنساء العاملات في المفاوضات ، فمن الضروري أيضا تحسين احتمالات الترقية أمام المرأة وإتاحة الوظائف ذات الرتبة العالية لها ، عن طريق التوظيف الخارجي إذا لزم الامر . وطلبت عدة وفود من المفاوضات أن تحاول ايجاد حل للصعوبات التي تطرأ عند تكليف المرأة بالعمل في الميدان . كما ينبغي تنفيذ مبدأ مناوبة الموظفين بطريقة مرنة . وأقترح أحد الممثلين أن يدرج المفاوضات السامي في تقريره السنوي توزيعا بحسب الجنس لموظفي المفاوضات بالنسبة لكل رتبة من الرتب من ف - ١ الى مد - ٢ .

٣٥- وطلب أحد الممثلين توضيحات عن الطبيعة الدقيقة للصندوق الدائر لاسكان الموظفين الميدانيين (EC/SC.2/24) . وذكر أن الصندوق قد أنشئ فيما يفهم لتوفير السكن الاساسي واسباب الراحة الاساسية لموظفي المفاوضات الموجودين في مقار عمل معبئة ونائية على أن ترد هذه التكاليف من مبالغ الايجار التي يدفعها الموظفون الذين يستفيدون من هذه المرافق . وفي حين رأى المتحدث أن اللجنة التنفيذية ملزمة أدبيا بمساعدة الموظفين بهذه الطريقة ، فقد اعترض على تحميل الصندوق بتكاليف الوحدات السكنية الجاهزة المنقولة جوا الى مقر للعمل بالسودان . ويرى أنه كان ينبغي أن تقتد هذه التكاليف على حساب العمليات الطارئة .

٣٦- ونوّه أحد المتحدثين بأن رد المفوضية (EC/SC.2/27) على الانتقادات العامة والمحددة الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنوب شرقي آسيا (A/40/135) لم يكن متعمقا واقتصر في بعض الأحيان على انكار صحة بعض الملاحظات . وأعرب المتحدث نفسه ، وأيده آخرون ، عن اهتمامه بضرورة تحقيق اللامركزية وتفويض مسؤوليات تنظيمية أكثر الى الميدان . وطلب تقديم أدلة أوضح عما يجري عمله في هذا الصدد ، وأكد أيضا على ما أشار اليه التقرير من ضرورة قيام المفوضية بتدريب الموظفين الماليين وعلى أهمية تدريب الموظفين في هذا المجال .

٣٧- وكان لدى متحدثين آخرين إحساس أيضا بأن بعض الاستنتاجات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة تسري في أنحاء أخرى من العالم ، ولاسيما في مجالات التنسيق الاقليمي ورصد المشاريع والرقابة المالية . ويعتقد القليل من المتحدثين أنه ينبغي إعادة إنشاء وظيفة المنسق الاقليمي لجنوب شرقي آسيا لتشجيع البحث عن حلول دائمة في آسيا . وعبر متحدث آخر عن أمله في أن يؤدي التمعن في استعراض تقرير وحدة التفتيش المشتركة الى تحسين عملية تنفيذ البرامج وأيد البيانات السابقة الداعية الى اقلية أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال اللامركزية .

٣٨- وفيما يخص تكاليف الدعم الاداري ، ذكر مدير الادارة والتنظيم أنها قيد الاستعراض المستمر . هذا ولاحظ أنه لا يمكن خفض التكاليف الادارية بين عشية وضحاها وأنها لن تكون متناسبة بالضرورة مع التخفيضات في ميزانيات المساعدة لاسباب عديدة منها الالتزامات التعاقدية للمفوضية تجاه موظفيها . وشدد على أنه يجري توخي العناية لكي تظل تكاليف الدعم الاداري عند أكثر مستوى معقول ممكن .

٣٩- وفيما يتعلق بمسألة وظائف موظفي المشاريع ، أوضح المدير أن الوظائف من فئة "موظفي المشاريع" أو من فئة "الموظفين المحليين" قد يسرت توظيف أنواع معينة من الموظفين طوال مدة المشاريع المحددة تحديدا جيدا . ويؤدي موظفو المشاريع وظائف غالبا ما تكون ذات طابع فني أو متخصص وتتصل بتنفيذ أو بدعم المشاريع التي ليس بوسع موظفي المفوضية العاديين القيام بها . فوجود وظائف من الفئة "المحلية" مازال يوفر للمفوضية عنصرا هاما من المرونة في التكيف بسرعة مع ما ينشأ من ظروف جديدة أو طارئة . وأوضح المدير أنه بالإضافة الى الـ ٦٤١ وظيفة من وظائف المشاريع المبينة في وثيقة الميزانية البرنامجية ، أنشئت ٨٠ وظيفة من وظائف المشاريع خصيصا للطوارئ في السودان . والامانة على استعداد لتوفير معلومات مجدولة أشمل عن وظائف المشاريع في وثائق اللجنة التنفيذية المقبلة .

٤٠- وفيما يتعلق بتدريب الموظفين وتأهيلهم ، طالب أحد الوفود بضرورة الاستمرار في تعزيز تدابير التأهب لحالات الطوارئ بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ومع غيرهما من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية . وأبدى متحدث آخر رغبته في التشديد على أهمية التدريب في مسائل الحماية للموظفين الميدانيين . وأوضح المدير أن المفوضية قد تكون مضطرة في حالات الطوارئ الى ايفاد موظفين الى الميدان حتى وإن لم يتلقوا التدريب المناسب لاداء وظائفهم على النحو المتوقع . غير أن المدير أورد قائلا إنه حدث في بعض الحالات أن أدى الموظفون غير المدربين مهامهم أداء مرموقا . وأشار الى أن أحد البلدان المانحة قد خصص مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار للمساعدة في تعزيز قدرة المفوضية على التأهب لمواجهة حالات الطوارئ . وأشار فيما يخص مسألة تخصيص ميزانية للتدريب أن المفوضية لم ترمد مبلغا محددًا لهذا الغرض لأن الموارد مصادرها عديدة . فتكاليف الدورات التمهيدية والتدريب أثناء العمل وكذلك الدورات التوجيهية تغطي من ميزانية تكاليف الموظفين العامة . وعندما يقتضي التدريب السفر فإن هذا يدمج مع البعثات المقررة لغراض رسمية أخرى . إلا أنه من الصعب تحديد مقدار ما أنفق فعلا على التدريب .

٤١- وتطرق الى مسألة المرأة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، فأفاد المدير اللجنة الفرعية بأنه نظرا للارتباطات العائلية ، تجد بعض النساء من العسير عليها قبول المهمات الميدانية مع العلم بأنه يجري حاليا التصدي للمشكلة حتى لا تعرقل احتمالات تطورها الوظيفي بشكل غير معقول . هذا ويوجد بالفعل العديد من النساء ممن يعملن حاليا في المكاتب الميدانية . وشدد أيضا على أنه من بين المتدربين الخمسة ، هناك أربع نساء ، ويعد هذا فرصة سانحة لجلب النساء الى المنظمة . ومن بين المرشحين ، فإن عدد النساء أقل ، عموما ، من عدد الرجال . وفي سياق الرد على استفسار مطروح ، أفاد المدير اللجنة الفرعية بأن المفوضية تضم ست نساء برتبة ف - ٥ وامرأة واحدة برتبة مد - ١ ولكنه ليس هناك أية امرأة برتبة مد - ٣ .

٤٢- وفيما يتعلق بتصنيف الوظائف من الفئة الفنية ، أشار المدير الى أنه لا توجد أية اقتراحات بخصوص التصنيف في الوثيقة A/AC.96/657 بخلاف تلك التي أقرتها اللجنة التنفيذية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . وفيما يتعلق بتصنيف الوظائف من فئة الخدمات العامة ، أفاد المدير اللجنة الفرعية بأنه تم إنجاز عملية التصنيف غير

أنه تم بالاتفاق مع ممثلي الموظفين على تأخير تنفيذ التوصيات لأغراض تحديد بعض المسارات الوظيفية لموظفي الخدمات العامة . ومن المتوقع أن تُنفذ التوصيات في المستقبل القريب .

٤٣- أما فيما يخص الصندوق الدائر لاسكان الموظفين الميدانيين وتوفير أسباب الراحة الأساسية لهم ، ذكر المدير أن استخدام المساكن الجاهزة يعد من ضمن اختصاصات الصندوق . ويتمثل العنصر الدائر في الايجار الشهري المطلوب من الموظف الذي يستعمل المسكن . هذا ويعد من المستحسن استعمال التسهيلات الحالية التي يوفرها الصندوق لتغطية احتياجات الموظفين السكنية في منطقة الشواك (بالسودان) بدلا من إقامة صندوق دائر إضافي يعنى خصيصا بالطوارئ في السودان . وأضاف أنه من المحتمل جدا أن الحاجة الى المساكن الجاهزة ستظل قائمة حتى بعد حالة الطوارئ ، بما أن المفوضية تعتمد الآن الى نقل الموظفين من المكتب الميداني في منطقة القضارف الى منطقة الشواك . وأعرب عن ثقته في أن اللجنة التنفيذية ستكون قادرة على اعتماد الزيادة في رأس المال العامل للصندوق الى حد ٣ ملايين دولار كما هو مطلوب في الوثيقة . EC/SC.2/28

٤٤- وفي سياق الرد على التعليقات المتعلقة بتقرير وحدة التفتيش المشتركة ، قال المدير إنه ، كان في استطاعة المفوضية ، لو توفر من قبل الادراك الحالي للأمور ، أن توفر ردودا اكمل على بعض النقاط . ولاحظ أن مستوى رد المفوضية على التقرير يعكس ما تواجهه المفوضية من التزامات إعداد التقارير العديدة والمضنية أحيانا . وفي صدد اللامركزية وتفويض السلطة ، أشار المدير الى أنه تم استعراض هيكل المفوضية في عام ١٩٨١ وتم إدراجه في دليل للمفوضية يبين وظائف ومسؤوليات جميع المكاتب وفئات الموظفين في المقر وفي الميدان . ومن المؤكد أنه يمكن تعزيز عملية التفويض الى الميدان ، على أن الشروط المطلوبة تتمثل في الارادة على التفويض من جهة وفي القدرة على استعمال السلطة المفوضة من جهة أخرى . وفيما يتعلق بمنصب المنسق لجنوب شرقي آسيا ، ذكر المدير أن المفوض السامي قد قرر إلغاء المنصب لا الوظيفة . ويشغل حاليا هذه الوظيفة رئيس المكتب الاقليمي لجنوب وجنوب شرقي آسيا الذي وجد نفسه ، نتيجة لذلك ، مضطرا الى القيام بأسفار مكثفة أكثر على الأرجح مما يقوم به رؤساء المكاتب الاقليمية الآخرون . وبالنظر الى تقييدات التوظيف ، فإن هذا مازال يعد ، في رأي المفوض السامي ، أحسن صيغة لاداء هذا الدور . وفيما يتصل بهذا البيان ، استفسر أحد المتحدثين عما إذا كان الموظف المعني قادرا على أداء مهامه العادية وكذلك مهمة المنسق على نحو سليم ، ولاسيما في ضوء القيود المفروضة على السفر .

٤٥- واستفسر أحد المتحدثين عن الفارق بين الـ ١٠٧٠ وظيفة المذكورة في الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة والـ ١٠٧٦ وظيفة المبينة في الجدول السادس من الوثيقة A/AC.96/657. وردا على ذلك، أوضح المدير أن الميزانية البرنامجية المقترحة قد أعدت في أواخر ١٩٨٤، أي قبل اعتماد اللجنة التنفيذية لست وظائف إضافية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥. وهذا الفارق لا يؤثر على ميزانية الأمم المتحدة العادية، بما أن الوظائف الست ممولة كلها من التبرعات.

٤٦- وطلب أحد المتحدثين معلومات عن عدد الخبراء الاستشاريين الذين تستخدمهم المفوضية والمبلغ المرصود لخدمات الخبراء الاستشاريين في ميزانية عام ١٩٨٥. وأحيط علما بأنه تم رصد مبلغ ١٠٩٩ ٠٠٠ دولار لخدمات الخبراء الاستشاريين في ميزانية عام ١٩٨٥، علما بأن معظم هذا المبلغ مخصص لعمل خبراء لفترات قصيرة ودراسات الجدوى وتقارير متخصصة.

٤٧- وأبدى أحد المتحدثين الشك في عامل التضخم البالغ نسبته ١١,٥ في المائة والمطبق على تقديرات ١٩٨٦ للمراكز الميدانية، بما أن وكالات الأمم المتحدة الأخرى تستعمل أرقاما أدنى من ذلك بكثير. وأوضح المدير في رده على ذلك أن نسبة ١١,٥ في المائة لعامل التضخم لعام ١٩٨٦ هي متوسط مرجح يستند إلى عوامل تضخم تقديرية محسوبة لكل بلد على حدة. هذا وأشار إلى أن ميزانية الأمم المتحدة العادية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ تحتوي على نسبة ١٠ في المائة لعامل التضخم في ١٢ مركزا من المراكز الميدانية. وقد حُسبت نسبة ١١,٥ وفقا لتقنيات وضع الميزانية بمساعدة الحاسب الإلكتروني: فإذا اتضح أن هذه النسبة عالية جدا فإنه سيتم تعديلها تبعا لذلك في تقديرات عام ١٩٨٦ المنقحة.

٤٨- وردا على استفسار أشاره أحد المتحدثين أعلم المدير اللجنة الفرعية أنه قد تم إرسال اثنين من المتدربين الخمسة إلى الميدان بينما يواصل الثلاثة الآخرون تدريبهم في المقر وينتظر إرسالهم إلى الميدان في المستقبل القريب.

حسابات صناديق التبرعات لعام ١٩٨٤ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (البند ٣ (أ) من جدول الأعمال)

٤٩- أعرب عديد من المتحدثين عن القلق للملاحظات التي أبداه مجلس مراجعي الحسابات في تقريره (A/AC.96/656). وكانت القضايا التي ورد ذكرها هي عدم كفاية

رقابة الميزانية ، وإدارة النقدية ، والرقابة المحاسبية ، والمشتريات ، وأوجهه النقص في إدارة أنشطة المشاريع وفي إرسال التقارير ، وكذلك الغش . وطلب الجميع أن تتخذ مفوضية الأمم المتحدة إجراءات مباشرة وأن تتقيد بالتوصيات التي قدمها مراجعو الحسابات . وهدد متحدثون على الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير تصحيحية ، لاسيما في ضوء المصاعب الحالية في الميزانية ؛ وإلى تشجيع اختيار موظفين مختصين في الإدارة المالية ، وأن يكون الامتثال للإجراءات المالية أحد المعايير في تقارير التقييم . واقترح أحد الممثلين ، يؤيده متحدثون آخرون ، أن تطلب اللجنة التنفيذية من المفوض السامي تقديم "تقرير امتثال" للإجراءات التي تتخذها مفوضيته لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات . وأوصت وفود شتى بإيلاء التدريب على الإدارة المالية أولوية في الاهتمام . وذكر أنه ينبغي للمفوضية تصحيح مواطن الضعف التي يحددها مراجعو الحسابات ، ولاسيما فيما يتعلق بمراقبة المصروفات ، وإلا فإن ذلك سيعرقل جهودها لزيادة الأموال . ولاحظ أحد المتحدثين أن تخفيض الرصيد المرحل من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٥ هو بحد ذاته تطور إيجابي من حيث أنه يبرز معدل تنفيذ أعلى للبرنامج .

٥٠- وردا على ذلك ، أكد مدير التنظيم والإدارة للمتحدثين أن المفوضية تشاطرهم القلق من مواطن الضعف التي حددها مراجعو الحسابات وأنها بدأت بالفعل في اتخاذ إجراءات التصحيح . وأشار إلى أن التدريب أمر أساسي وأن الحلقات الدراسية عن الرقابة المالية ورقابة الميزانية ما فتئت تعقد في سبيل هذا الغرض في مواقع ميدانية في السنوات الأخيرة . وقد قام المفوض مؤخرا باستعراض اهتمام الممثلين في الميدان إلى مسؤوليتهم الشخصية في هذا الصدد . وعلاوة على ذلك وضعت إحدى لجان مراجعة الحسابات برئاسة نائب المفوض السامي مبادئ توجيهية لسبل العمل على أساس إجراء تقييم لتعليقات مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين . وعلى الرغم من المصاعب المتأصلة في نطاق وطبيعة أنشطة المفوضية العالمية ، فإن الحاجة تدعو إلى المزيد من الجهود لتعزيز أداء المفوضية في هذا المجال . ويجري حاليا اتخاذ تدابير تصحيحية ، وسوف يتم إعلام مراجعي الحسابات الخارجيين بهذا التقدم المحرز أثناء زيارتهم القادمة في تشرين الأول/أكتوبر ، حيث ستواصل المفوضية تقديم أقصى حد من المعاونة ومن المرافق . وأحاط المدير علما بالتعليقات الانتقادية من جانب هتس المتحدثين وبالحاجة إلى تقديم إجابات أكثر اكتمالا وتفصيلا في التقارير القادمة .

نهج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إزاء تحسين تنفيذ البرامج وتقييم المشاريع
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٥١- قدم مدير المساعدة هذا البند مشيرا إلى أن المفوضية أصبحت قادرة منذ عام ١٩٨٢ على اقتراح تخفيض كبير كل عام في إطار البرامج العامة . وهذه التخفيضات ،

التي جاءت بعد برامج الطوارئ الرئيسية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، تبرز التعديلات اللازمة نتيجة استقرار موجات رئيسية عديدة من اللاجئين والحاجة الى أخذ قدرة تنفيذ البرامج الحالية في الاعتبار على حد سواء . وقد نجمت التخفيضات عن زيادة التمسك بالواقعية وزيادة تشديد الإجراءات اللازمة لاستعراض المشاريع وإقرارها أكثر منها عن أي تقليص فعلي في الأنشطة . بل على العكس فإن هناك إجراءات تكشف لم يسبق لها مثيل تطبق الآن في وضع البرنامج المنقح لعام ١٩٨٥ ومقترحات الميزانية لعام ١٩٨٦ . ولهذا يطلب الآن ، ولأول مرة ، من اللجنة التنفيذية إجراء تخفيض في المخصصات فيما يتصل بالانفاق الفعلي في العام السابق .

٥٢- واستعرض المدير ثلاث قضايا رئيسية حسبما تبرز أمام خلفية النقص الكبير المتوقع في تمويل برامج المساعدة . أولا ، شدد على الضرورة المطلقة للسعي بقوة الى نقل بؤرة الاهتمام الى حلول دائمة . وإذا اضطرت المفوضية الى قطع بعض أنشطة المساعدة ، بسبب عدم وجود الموارد الضرورية ، فإن التخفيض سيقع على الأرجح على الخدمات وعلى الهيكل الاساسي المتمثل بالحلول الدائمة في الاجل المتوسط أكثر منه على الأنشطة التي تستهدف ضمان البقاء المباشر للاجئين . ثانيا ، شرح المدير الحاجة الى إعادة تقييم صحة بعض الافتراضات التي طبقت أثناء وضع ميزانية ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وقال إن أحد الافتراضات الرئيسية هو عدد متلقي المساعدة حيث يتعين اعتماد رقم متوسط ، وأي زيادات فعلية في بعض أعداد اللاجئين فوق المجاميع المسقطة سيكون معناها أنه لن يعود من الممكن الاحتفاظ ببعض الخدمات الاساسية إلا إذا كان ينتظر ورود تمويل كافٍ . وأخيرا ، وصف المدير التدابير التي اتخذتها المفوضية فعلا لخفض الانفاق فيما يتصل بمشاريع المساعدة والنتائج التي يرجح أن تسفر عنها زيادة التدابير الأشد تقييدا التي سيتعين اتخاذها إذا لم تتحسن الحالة المالية .

٥٣- وذكر المدير أنه نظرا لمدى العجز الحالي أصبحت المفوضية مضطرة الآن الى فرض تجميد كامل على أي التزام جديد بتمويل عمليات للمساعدة . وإنه ما لم تكن هناك مساهمات جديدة وكبيرة وشيكة الوصول فإن المفوضية لن تكون بعد الآن في موقف يسمح لها بالوفاء بجميع المشاريع التي سبق التوقيع على اتفاقات بشأنها . وبالإضافة الى ذلك ، فقد تم الاعيان الى وحدة مشتريات المفوضية كي توقف طلب أية سلع لا تكون لها صلة مباشرة بالبقاء المباشر للاجئين على قيد الحياة .

٥٤- وأعرب المدير عن الامل في أن يصبح من الممكن رفع هذه القيود الشديدة في وقت قريب جدا لأنها ، لو استمرت لأكثر من أسابيع قليلة ، فسوف تقوّض لا الجهود الكثيرة

للتوصل الى حلول دائمة فحسب ، ولكن أيضا القليل الذي تعيش عليه أعداد كبيرة من اللاجئين . وسيكون من الضروري ، لعلاج هذه الحالة ، زيادة الموارد التي تتاح للمفوضية . وينبغي ، فضلا عن ذلك ، بذل جهود قوية لتكوين كل المدخرات الممكنة وذلك على سبيل المثال عن طريق حث وكالات التنفيذ على النهوض بمسؤوليتها لزيادة نسبة تمويل المشاريع أو عن طريق تعزيز الاستعاضة عن بعض عمليات الشراء المحلية المرتفعة الثمن بمنتجات تدفع على شكل صلع أو بمشتريات على المستوى الدولي .

٥٥- وأعرب متحدثون عديدون عن تقديرهم للاستعراض المفصل الذي قدمه المدير ، ولاحظوا الاثار التي ينطوي عليها النقص الحالي في التمويل . وعن موضوع التقييم ، اقترح أحد المتحدثين تحديد معايير من شأنها المساعدة في تصميم المشاريع وتقييمها ، وأيد متحدثون آخرون هذا الاقتراح . وقدمت اقتراحات شتى لتعزيز مهمة التقييم وأنشطته ، وعلى الاخص لزيادة أنشطة التقييم المتعمق وتقييم البرامج القطرية . وأكد متحدثون عديدون أنه لا ينبغي أن تقتصر المفوضية على مجرد أنشطة الاغاثة نتيجة للآزمة المالية الراهنة ، وشددوا على أن تزود المفوضية بالوسائل اللازمة للقيام بأنشطة توصل اللاجئين الى الاكتفاء الذاتي والى حلول دائمة . وأعرب بعض المندوبين عن الاسف من الاضطرار الى تخفيض البرنامج العام لافريقيا بدرجة كبيرة ، وذلك في المقترحات المنقحة لعام ١٩٨٥ وفي المقترحات الموضوعة لعام ١٩٨٦ .

٥٦- واقترح متحدث آخر وضع ترتيب للأولويات لأنشطة المفوضية لعام ١٩٨٦ ، وأن يقدم تقرير عن المدخلات الواردة من الوفود المهمة الى الاجتماع غير الرسمي الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، وأن يكون ذلك من منظور قيود التمويل وبهدف تمكين المفوضية من الاستجابة قدر المستطاع لاحتياجات اللاجئين . وطلب مواصلة تركيز الاهتمام على الحلول الدائمة ، واقترح كذلك وضع ميزانيات متعددة السنوات حسب الاقتضاء لقطاعات محددة ولاسيما بالنسبة الى الحلول الدائمة في حين يتواصل إعطاء الموافقة الفعلية على الميزانيات على أساس سنوي . وأعرب عن الامل في أن تقدم توصيات أيضا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ لزيادة المضمون النوعي وإطالة أجل المنظور المتوقع في برامج المفوضية ، وأن يبرز ذلك فيما بعد في التقرير القادم عن أنشطة المساعدة ، وكذلك تحسين الآليات اللازمة للاستعراض الجماعي لهذه المعلومات . واقترح تطوير خطط الطوارئ لخفض إمكانية زيادة أوجه العجز والتخفيضات العشوائية .

٥٧- وأيد متحدثون عديدون أن تضع اللجنة التنفيذية ترتيبا للأولويات في حين أعرب متحدثون آخرون عن تحفظاتهم إزاء هذا المقترح . وقال أحد الممثلين إن المفوضية هي

وحدها التي يمكن أن تضع الأولويات داخل البرامج ، وأن اللجنة التنفيذية لا تملك المعرفة التفصيلية اللازمة لاتخاذ القرارات يوما بيوم وهو ما يمكن أيضا أن يشير نقاشا لا ينتهي . وقال إنه يرى أن بوسع اللجنة التنفيذية وضع أولويات عامة بين أنشطة الاكتفاء الذاتي والعناية والصيانة ، وبعد ذلك يترك للمفوضية أمر تحديد أولويات بعينها في البرامج . وشدد أحد الممثلين على أن ذلك ينبغي أن يتم بالتشاور مع حكومات بلدان اللجوء . وقال متحدث آخر إن تحديد الأولويات لا يتفق مع إجراءات العمل التي درجت عليها اللجنة التنفيذية ، وهناك عوامل تقنية ينبغي أخذها في الاعتبار فالمعايير اللازمة لما يجب إيلاؤه الأولوية هي قضايا بالغة الصعوبة وقد تؤدي إلى إثارة مناقشات مطولة ومعقدة جدا . ولابد من أن تؤثر على أعمال اللجنة التنفيذية ، إلى درجة لا يمكن معها التوصل إلى أي اتفاق لقرار البرامج العامة .

٥٨- وردا على اقتراحات بشأن وضع المعايير ، علق مدير المساعدة بقوله إن الاقتراحات تشمل معايير وثيقة الصلة بالتحقق من أهداف المشاريع ، وبمقاييس المساعدة وبالمواصفات اللازمة للشراء . والمقاييس والمعايير موجودة بالفعل ، وهناك فجوات ، كما يلاحظ في تقارير التقييم ، ولكن هذه استثناءات وليست القاعدة . أما بالنسبة إلى تقييم المشاريع ، فقد أعرب المدير عن تقديره للتأييد المعلن لتعزيز هذه المهمة . وقال إن وحدة التقييم قد ضوعفت من موظف فني واحد إلى موظفين ، ومع ذلك فإن هذه التكلفة غير كافية . وهناك أولويات توضع لعمليهما وإن الناتج يلغى النظر ، كما أن الوحدة أجرت تقييما بشأن برنامج الطوارئ للسودان الذي هو للأسف برنامج حديث بدرجة لا تتيح إدراجه في تقرير هذا العام . واستجابة للقلق الذي أعرب عنه بعض المتحدثين فيما يتعلق بما يعتقدون أنه هبوط في الدعم المقدم للبرامج في إفريقيا ، أوضح المدير أنه عندما يتم النظر في كل من البرامج العامة والخاصة فإن المستوى الكلي لأنشطة المفوضية في المنطقة لم يهبط . (وفي صدد هذا التعليق ، حذر أحد المتحدثين في وقت لاحق من النظر في البرامج العامة والخاصة معا ، لأن أهدافهما مختلفة ولأن البرامج الخاصة لا يمكن أن تكمل النواقص في البرامج العامة) .

٥٩- وفيما يتعلق بوضع الأولويات ، وصف المدير العملية التي تنشأ بها البرامج العامة للمفوضية في الميدان ، ثم تبحثها الفروع والمكاتب الإقليمية ، وتحيلها ثانية إلى الميدان ثم تجري مراجعتها بدقة في شعبة المساعدة . وخلال ذلك كله يولي اهتمام دقيق للمقاييس والأولويات المنطبقة قبل عرضها على المفوض السامي ، وأخيرا على اللجنة التنفيذية . وهكذا ، وبعد عملية طويلة مدروسة تمقل البرامج العامة المقترحة لعام ١٩٨٦ في صورة كل متوازن ، يقتصر على إبراز الأنشطة ذات الأولوية

العليا . وعندها ، بالطبع ، وخلال إدارة البرامج العامة ، يصبح على المفوضية وضع أولوياتها على أساس متواصل .

أية مسائل أخرى (البند ٦ من جدول الأعمال)

٦٠- أشار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية موضوع إجراء عملية مراجعة خارجية لحسابات البرنامج وهي عملية يعتقد أنها ستكون مفيدة لبرنامج اللاجئين وستؤدي إلى سد فجوات المعلومات غير المشمولة بعمليات المراجعة التقليدية الموجهة لأغراض التمويل . وأوضح أنه على إثر تشريع صدر مؤخرا ، ستكون المساهمات الحكومية المقدمة من بلده إلى المفوضية بعد أول حزيران/يونيه ١٩٨٦ خاضعة لعملية مراجعة مستقلة لحسابات البرنامج . ولذلك فإنه يود طرح هذا الموضوع خلال مداوات اللجنة الفرعية . وأشار إلى أنه متأكد من أن أمانة المفوضية تدرك بالفعل أن مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين للأمم المتحدة يتمتع بسلطة استخدام شركات مستقلة .

٦١- وقال أحد الممثلين إن رد فعله الأولي هو أن هناك ضوابط موجودة بالفعل مثل مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين ووحدة التفتيش المشتركة . واقترح القيام ، قبل اتخاذ أي قرار ، بإجراء مناقشات ثنائية بين البلد المعني والأمين العام . واستفسر أيضا عما إذا كان من اختصاص اللجنة التنفيذية أن تنظر في هذا الاقتراح وعمما إذا كان من الضروري إجراء تعديلات للنظام الأساسي للمفوضية أو غيره من الأحكام . وأعرب عن أمله في أن تتمكن الأمانة من إلقاء بعض الضوء على هذه المسألة .

٦٢- ورأى ممثل آخر أنه ينبغي دراسة هذه المسألة أولا في العواصم المعنية . وقال إن بلده بوصفه أحد المانحين الرئيسيين لبرامج المفوضية يشاطر البلدان الأخرى ما أعربت عنه من إهتمامات . وأشار إلى أنه يرى مع ذلك أن لدى المفوضية بالفعل نظاما راسخا لمراجعة الحسابات والتقييم في إطار أنظمة الأمم المتحدة ولوائحها : فهناك مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين الذي يتكون من ثلاثة مراجعين خارجيين مستقلين ، ووحدة التفتيش المشتركة ، ووحدة التقييم الداخلي التابعة للمفوضية . وأوضح أنه ينبغي دراسة الاقتراح المقدم بعناية لضمان ألا يكون في إجراء عملية مراجعة مستقلة أخرى لحسابات البرنامج تكرار للجهود المضطلع بها بالفعل في أماكن أخرى . وطلب من أمانة المفوضية أن توضح للاجتماع الحالي ولاية كل من اللجنة الفرعية واللجنة التنفيذية . وقد ردد متحدث آخر تكلم في وقت لاحق نفس هذه الآراء .

٦٣- وذكر ممثل آخر أنه بالرغم من أن حكومته هي مانحة متواضعة لبرامج المفاوضات ، فإنها تشعر بأن نسبة الكلفة/الفائدة لهذا المشروع يجب أن تدرس بعناية وأنه ينبغي استعراض معايير التقييم القائمة فعلا استعراضا شاملا قبل إدخال أية تغييرات رئيسية على نظام المراجعة الحالي . وقال إنه بالنظر الى فترة التشفير الحالية فإنه ينبغي تجنب أية ازدواجية باهظة التكاليف في الضوابط . وأوضح أنه مستعد لتقبل أية مناقشة من شأنها أن تفضي الى التحسين . وقال إنه يرى أنه ينبغي الاتصال بالمنظمات الاخرى لدراسة ما تستخدمه من أساليب .

٦٤- وأشار مدير الادارة والتنظيم الى أن المعلومات التي يمكنه تقديمها بشأن الجوانب القانونية المشاركة لن تكون وافية ولكنه يأمل في أن تؤدي هذه المعلومات الى توضيح الحالة . وأشار الى النصوص التالية :

(أ) النظام الاساسي للمفوضية (مرفق قرار الجمعية العامة ٤٣٨ (د - ٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٠ : المادتان ٢١ و ٢٢ ؛

(ب) تقرير مجلس مراجعي الحسابات الى الجمعية العامة (النص مستنسخ في الوثيقة A/AC.96/656) الذي تشير الفقرة الاولى منه الى المادة ٢٢ من النظام الاساسي للمفوضية ؛

(ج) "النظام المالي لمصاديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين والمعتمدة من قبل اللجنة التنفيذية والجمعية العامة للامم المتحدة" (A/AC.96/503/Rev.2) : المواد ١ - ١ و ١١ - ٤ و ١٣ - ١ ؛

(د) قرار الجمعية العامة ١١٦٦ (د - ١٣) المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ الذي تطلب فيه إنشاء لجنة تنفيذية لبرنامج المفوض السامي ؛

(هـ) الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٦/٣٧ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ؛

(و) المادة الثانية عشرة (المراجعة الخارجية للحسابات) من النظام المالي للامم المتحدة (مع إشارة خاصة الى المادة الثانية عشرة (٦) والثانية عشرة ((٩) .

٦٥- ومضى قائلا انه يرى أن من شأن المراجع المذكورة أن تساعد في توضيح نطاق اختصاص اللجنة التنفيذية التي يمكنها دائما على أية حال أن تقدم توصيات السي الاجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة . وأضاف إن المفوضية جزء من الأمم المتحدة وهي تحصل على أموال من الميزانية العادية للأمم المتحدة . وأوضح أن المفوضية ، بصفتها هذه ، تخضع لأحكام الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمراجعة الخارجية والداخلية للحسابات ومن ثم فإنه يلزم وجود تنسيق وثيق في هذا الشأن مع الأمين العام للأمم المتحدة .

٦٦- وأحاط ممثل الولايات المتحدة علما بالمواقف التي أعرب عنها سائر الممثلين وبالتوضيحات التي قدمتها الامانة . وبناء على طلب الرئيس ، وزعت على الممثلين نسخ من النصوص التي أشار اليها مدير الإدارة والتنظيم وذلك لأجراء المزيد من الدراسة لها .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
